الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة

الإستراتيجية الأمريكية في العراق

والمنطقة

البند السابع وسُبل الخروج منه قانونيا

والاستفادة من تجارب المعاهدات الأمريكية

مع اليابان وألمانيا

تأليف

د. رفعت سيد أحمد — محمود جابر

الباحثة: آمال الإتربي — د. عبدالكريم العلوجي

الأستاذ: عادل الجوجري

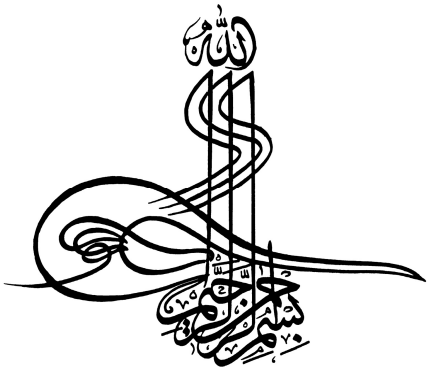

هوية الكتاب

عنوان الكتاب: الإستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة

المؤلف: مجموعة من الأساتذة والباحثين / القاهرة

صاحب الامتياز: محمد صادق الهاشمي

عدد صفحات الكتاب: ١٦٨ صفحة

عدد النسخ المطبوعة: ٣٠٠٠ نسخة

المطبعة: دار الصنوبر للطباعة

تاريخ الإصدار: ٢٠٠٨ ميلادية

الإشراف الفني والإخراج: السيد عبدالله الهاشمي

مَنْ صنع قرار الاحتلال؟

دراسة في نفوذ (المحافظين الجدد) الذين يحكمون واشنطن

(خلفية للمشهد السياسي الأمريكي الإسرائيلي في العراق)

دراسة بقلم

د. رفعت سيد أحمد

مدير مركز يافا للدراسات . القاهرة

ترى لمصلحة من ذُبح العراق وانتهى كدولة مركزية مستقلة؟ من الذي دفع الولايات المتحدة إلى تدميرها رغم أن مصالحها كانت مرعية من قبل صدام حسين، بل خاض باسم هذه المصالح حرباً شرسة ضد إيران لمدة ثماني سنوات (٨٠ ـ ١٩٨٨)؟ فلماذا قامت بكل هذا العدوان... لماذا خسرت ما يزيد على أربعة تريليون دولار في أقل من خمس سنوات (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٨) وفقدت خمسة ألاف جندي وضابط (وفقاً للإحصاءات الأمريكية الرسمية رغم وجود إحصاءات أخرى تصل بالعدد إلى قرابة عشرة آلاف جندي قتيل؟ لماذا؟!

ألا يمكن فهم الإجابة أو قصرها فحسب عند حدود حديث المصالح النفطية أو إعادة رسم خريطة المنطقة بعد تفتيتها؟ ان الإجابة تمتد لما هو أعمق من ذلك وأخطر، تمتد إلى حيث خلفية المشهد، إلى حيث المصلحة والأصابع الإسرائيلية، وخاصة تلك الأصابع التي تتحكم في صناعة القرار في واشنطن تحت مسميات عدة تارة المحافظون الجدد أو (المسيحيون الصهاينة) أو اللوبي اليهودي المباشر، هنا يكمن السبب الرئيسي في كل مآسي العراق الحالية ومن ثم يحتاج هذا السبب إلى تفحص وتقصى، حتى تكون خلفية المشهد السياسي واضحة، وحتى تتمكن من قراءة الواقع العراقي الحالي قراءة صحيحة لا لبس فيها أو أوهام كاذبة.

فماذا عن ظاهرة الإسرائيليين الذين يحكمون واشنطن؟ نجيب عن هذا السؤال عبر المحاور التالية :

أولاً: الإسرائيليون الجدد يحكمون واشنطن.

ثانياً: أمريكا الإسرائيلية: إيباك نموذجاً.

ثالثاً: الوجود الإسرائيلي في العراق.

رابعاً: وثيقة داوننج ستريت: أمريكا أعدت لغزو العراق قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وبتفصيل هذه المحاور نستبين ما يلي:

أولاً: الإسرائيليون الجدد يحكمون واشنطن:

كان للإمام محمد عبده كلمة موحية، نحسبها تنسحب على حال أمتنا في علاقاتها مع الولايات المتحدة، الراعي الأول ـ وربما الأخير ـ للكيان الصهيوني؛ يقول محمد عبده: «لا معروف أعرف من العدل، ولا منكر أنكر من الظلم»، ونحسب أن أمريكا كانت في جل علاقاتها بنا هي عنوان صريح (للمنكر) و(الظلم) و(غياب العدل) ؛ شواهد ذلك عديدة وهى تحتاج إلى مجلدات لذكرها، يسجلها التاريخ منذ تأسيس (الكيان الصهيوني) عام ١٩٤٨ وحتى صباح يوم ٢٠٠٥/٤/١١ حين استقبل جورج بوش في مزرعته رئيس الوزراء الصهيوني شارون وتباحثا وتحاورا ثم اتفقا علينا: أرضاً وعقيدة ومصالح.

❖ والسؤال الآن: لماذا هذا (الظلم الأمريكي) للعرب والمسلمين؟ ولماذا هذا الانحياز بل المتناهي الكامل بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) هل هي المصالح فحسب؟ هل هي السياسة وقوانينها التي أتقنتها إسرائيل في تعاملها مع واشنطن ولم نتقنها نحن طيلة الستين عاماً الماضية؟ أم هي العقيدة وتجلياتها العسكرية والسياسية والثقافية؟

❖ من المؤكد أنها كل هذه الأسباب، بل وأكثر منها، إلا أننا نود في هذه الدراسة أن نركز على واحد فقط من أسباب هذا المنكر والظلم الأمريكي الدائم لأمتنا؛ وهو ما تصالح على تسميته في العديد من الكتابات العربية

والأجنبية، بصعود ظاهرة (المحافظين الجدد) من رجال فكر وسياسة يهود ومسيحيين/صهاينة وسيطرتهم على صناعة القرار السياسي داخل الولايات المتحدة، عبر الإدارات الحاكمة المتعاقبة منذ أكثر من نصف قرن وبخاصة الإدارات الراهنة: إدارة بوش الابن.

هذه الظاهرة (ظاهرة المحافظين الجدد) يعود إليها الفضل الأكبر في تشكيل وصياغة الظلم الأمريكي البَّين ليس لنا فحسب بل للعالم أجمع، ويعود إليها ـ في تقدير البعض من المؤرخين المحايدين ـ الفضل في كراهية العالم لأمريكا لأنها أضحت أداة طيعة في يد (تل أبيب) ورجالها المتنفذين في هذه الإدارة الأمريكية التي أصابتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بالحمق والاندفاع والجنون تجاه العالم أجمع وبلادنا في القلب منه، إذا كان هذا هو الحال مع هذه الظاهرة، فماذا عنها؟ ماذا عن جذورها وأفكارها؟ وماذا عن أبرز رموز شبكتها الحاكمة في واشنطن؟ وإلى أين يأخذون هذه (الإمبراطورية) في صراعهم المفتوح مع الاسلام وبلاده؟ حول هذه التساؤلات نكتب.. عل ما نكتبه يفيد.

***

يخطئ من يتصور أن ظاهرة المحافظين الجدد أو من يسمون أحياناً بتيار (المسيحية الصهيونية)، هو تيار جديد، يعود فقط إلى النصف قرن الماضي، إلا أن الحقائق التاريخية تعود بها إلى (مارتن لوثر ١٤٨٣ ـ ١٥٤٦) الذي اتصف بزعامة حركة الإصلاح الديني داخل الكنيسة الغربية، وأُعطى ألقاباً لا يستحقها، لأنه في محصلته الأخيرة كان هو الأب المؤسس لهذه المسيحية الصهيونية بكل عدوانيتها على حقوق وعقائد الغير وبخاصة المسلمين/ العرب في فلسطين، وإقامة مجموعة من الأوهام الدينية كمرجعية عقائدية صار على هداها تيار كنسي متطرف يرى في

ان عودة المسيح ليحكم العالم ألف عام من جديد ترتبط بإقامة ما يسميه بإسرائيل الكبرى، وبالمعركة الكبرى «هرمجدون» بين الخير (الذي هو أنصار هذه المسيحية الصهيونية) وبين الشر (الذي هو أتباع محمد صلى الله عليه وسلم وحضارته) وكان لمارتن لوثر الدور الأبرز في ربط الرسالة المسيحية بأصول توراتية، وأعطى مذهبه البروتستانتي (المؤسس عام ١٥١٧) زخماً عقائدياً مغايراً لجوهر (المسيحية) حين ترجم التوراة (العهد القديم) إلي الألمانية ثم ما لبث أن جعلها أساساً مقترناً مع الإنجيل لمذهبه، على الرغم من خلوها من النصوص الدينية والشرائع الحياتية، وبذا حكم مارتن لوثر على نفسه وأتباعه، الاحتكام إلى الحتمية التاريخية، والتمسك الحر بالنصوص، من هنا كانت رؤيتهم باعتبار فلسطين والقدس مركزاً للخطة الإلهية على الأرض، ولعودة المسيح وإقامة مملكة الرب، ذلك ما دعا كثيراً من أتباعه الأمريكيين المتحمسين والمؤمنين بحرفية النصوص التوراتية إلى القدوم لفلسطين في مطلق القرن التاسع عشر، وإنشاء مستوطنات استعداداً لقدوم المسيح المنتظر!

ولم يقف مارتن لوثر عند ترجمة التوراة بل راح عام ١٥٢٣ يقدم كتاباً عنونه بـ (المسيح ولد يهودياً)، وفى هذا الكتاب يقدم نفسه طواعية عبداً كما قال في كتابه لليهود بل إنه عبد طريق عبودية أتباعه من بعده ليكونوا عبيداً وخدماً لليهود، يقول مارتن لوثر: ان روح القدس، شاءت ان تنزل أسفار الكتاب المقدس عن طريق اليهود وحدهم، ان اليهود هم أبناء الرب ونحن الضيوف الغرباء، وعلينا أن نرضى بذلك، نحن كالكلاب التي تأكل من فتات مائدة أسيادها !! هكذا نصاً تحدث مارتن لوثر في كتابه المذكور !! ولقد أسست هذه لدعوة المبكرة لنشأة الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها وارتبطت هذه النشأة بالأبعاد التوراتية في كل تفاصيلها

السياسية (من الشعار الرسمي للدولة) إلي التفاصيل العقائدية حتى كلمة (أرض الميعاد) والتي شاعت في الثقافة الأمريكية وفى مجال التأكيد على هذه الأصول المتطرفة، وفى السياق التاريخي أيضاً لنشأة هذه الأصولية الصهيونية تذكر الدراسات أيضاً أن كريستوفر كولومبس الذي يعتبر بطلاً قومياً لهذا التيار المتطرف أعلن وعلى رؤوس الأشهاد: «ان القدس وجبل صهيون يجب ان يتم بناؤهما على يد المسيحيين، كما أعلن الله على لسان نبيه في المزمار رقم ١٤» وهو من قال: «ان مهمتي كانت اكتشاف الممالك والمدن لضمها إلي التاج الإسباني وهداية شعوبها إلي المسيحية، ثم تجنيدهم لما أسماه حرب الحياة أو الموت ضد إمبراطورية محمد، واستعادة القدس والأرض المقدسة، تمهيداً لقيام مملكة الرب!» وهو ذاته ما قاله غزاة أمريكا الشمالية من ان فتحهم هذا هو تكرار لغزو العبرانيين لـ«أرض الميعاد» وأن الهنود الحمر الذين طاردوهم وقتلوهم ليسوا بأفضل من الفلسطينيين أو الكنعانيين في التوراة!

ويؤكد الباحثون هنا ان احتفال الأمريكيين كل عام بيوم استقلالهم يأتي دائماً مقروناً بالاحتفال بنبوءات دانيال، ورؤيا القديس يوحنا، المبشر بمعركة (هرمجدون) ونهاية الكون وعودة المسيح ويؤكد هذا المعنى القس البروتستانتي (آيبل آبو) الذي عقد مقارنة بين أمريكا وإسرائيل فيقول: «هذه إسرائيلينا الأمريكية» والتي أضحت مقولة شائعة لتيار المحافظين الجدد ودعاة الأصولية أو المسيحية الصهيونية (أياً ما كان المسمى) لأن الجوهر واحد وهو الدعوة لإقامة إسرائيل الكبرى على حساب الحقوق العربية والإسلامية، وضد عقائد ومشاعر ومصالح مليار ونصف مليار مسلم يعيشون في هذا العالم المعاصر، ثم يأتي الأب الروحي المعاصر لهؤلاء المحافظين الجدد وهو الباحث والداعية المتطرف اليهودي ليفي شتراوس والذي هاجر من

أوروبا إلي أمريكا وقام منذ السبعينات بتأسيس منهجه وقام بتدريسه في جامعة هارفارد وهو يقوم على الأسس السابق الإشارة إليها ثم يضيف عليها نظرية اسمها (الفوضى البناءة) أي إحداث الفوضى داخل الأنظمة المستقرة ليسهل تغييرها بعد تفكيكها وهو ما يحدث في منطقتنا العربية والإسلامية من أفغانستان إلى العراق انتهاء بلبنان وسوريا وغداً مصر والسعودية!!

❖ إذا كان ما سبق هو الجذور، وهو التاريخ الحقيقي لهذا التيار الصهيوني المتحكم في الثقافة والسياسة الأمريكية.. فماذا عن الواقع؟ ماذا عن الشبكة المتحكمة في القرار السياسي: أسماء ومراكز أبحاث وصحافة!! وما هي أبرز خططها وأفكارها؟

❖ تؤكد الحقائق الجديدة المتوفرة من عشرات الدراسات عن المحافظين الجدد أنهم أقرب إلي (عصابة) أو (عشيرة) متماسكة ومتواصلة من اليهود المتعصبين لإسرائيل ومن المسيحيين الأكثر تعصباً لها، وأن هؤلاء بجمهورهم لا يزيدون على ١٧٪ من جميع مسيحي أمريكا وتخالفهم العديد من الكنائس الأمريكية في النظر والرؤية في العلاقة مع العالم الإسلامي وتتهمهم بأنهم بتطرفهم وسياساتهم قد خطفوا (المجتمع الأمريكي) بثقافته وعقائده ومصالحه وسياسته لصالح ثقافة ومصالح وسياسة (إسرائيل)، وتؤكد الحقائق أن من أبرز رجال هذه العصابة كل من:

١ـ ريتشارد بيرل: الذي كان وكيلاً لوزارة الدفاع.

٢ـ بول وولفوفيتز المرشح لرئاسة البنك الدولي.

٣ـ ستيفن بريان الذي كان مسئولاً في لجنة الشئون الخارجية ونائباً لمساعد وزارة الدفاع لسياسة الأمن الدولي وهو الذي قام عام ١٩٧٨ بتسليم

وفد إسرائيلي كان يزور واشنطن خرائط البنتاجون عن القواعد العسكرية السعودية، فلقد كان ولاؤه لتل أبيب وليس لواشنطن

٤ـ جيمس ووليسي: كان رئيساً لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A)

٥ـ إيليون كوهن: وهو أحد مفكري هذه العصابة ويعمل أستاذاً للدراسات الإستراتيجية في مدرسة الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز.

٦ـ كارل روف: أحد أبرز مستشاري بوش الابن.

٧ـ ليبي لويس: وهو الذي وضع عام ١٩٩٢ وثيقة «تسمى توجيه تخطيط الدفاع» لديك تشيني وزير الدفاع في حينها تشدد على ضرورة الهيمنة العسكرية الأمريكية على العالم وبخاصة العالم العربي.

٨ـ دوجلاس فيث: وهو الذي شارك ريتشارد بيرل في وضع دراسة تحمل عنوان (انفصال كامل) قدمها عام ١٩٩٦ لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وشاركهم فيها الزوجان المتطرفان (ديفيد وميراف وورمزر) وتطالب بإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط من جديد وإسقاط صدام حسين وتحييد سوريا ومطاردة الفلسطينيين وهى ذاتها المبادئ التي تسير عليها اليوم إدارة جورج بوش الابن.

٩ـ ديك تشينى ورامسفيلد، وهما غنيان عن التعريف فالأول نائب الرئيس الأمريكي والثاني وزير الدفاع ورؤيتهما المتشددة سبقت توليهما لهذه المناصب حيث أعدا عام ١٩٩٧ بالتعاون مع بول وولفوفيتز ما يسمى (بمشروع القرن الأمريكي الجديد) واستهدفوا منه جعل أمريكا أداة قمع وسيطرة على العالم خلال القرن الواحد والعشرين وبخاصة للمنطقة العربية

والإسلامية وقالوا فيه إن هذه الهيمنة وهذا القمع يحتاجان فقط إلى (بيرل هاربر) جديدة، وكانت ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١ هي المناسبة أو الفرصة السانحة لتنفيذ المخطط الأصولي/ الصهيوني المسمى (مشروع القرن الأمريكي الجديد).

١٠ـ وليام كريستول: رئيس تحرير مجلة (ويكلي ستاندراد) وهو ومجلته يمثلان أقصى تعبير إعلامي عن تيار المحافظين الجدد ويكفى أن نعرف أن الذي يموله هو الناشر الأمريكي اليهودي المعروف روبرت ميردوخ.

١١ـ ثم هناك طائفة واسعة من الأسماء السياسية والإستراتيجية البارزة: مايكل لندن ـ جارى شيمث ـ ابرام جولكى ـ كين أدلمان ـ جيمس شلسنجر ـ هارولد براون ـ توم فولى ـ نيوت جينجريتش ـ فرانج جافنى ـ بارى روبن ـ مارتن كرامر ـ ايليون ابرامز ـ جون بولتون ـ دونالد كاجان ـ ستيفن كامبون ـ راؤول مارك ـ مايكل مونيس ـ دانيال بايبس ـ ايجال كارمون بالإضافة إلي أسماء أخرى سترد في الدراسة عند الحديث عن الشركات الأمريكية التي تنهب العراق) وهؤلاء جميعاً يتنقلون من مراكز بحثية تابعة للوبي اليهودي ولليمين المحافظ إلى مواقع اتخاذ القرار في الإدارة الأمريكية الحالية، ويعدون من أكبر الفاعلين في هذا التيار المتشدد والموالي لإسرائيل.

المراكز والصحف المعاونة

أما بالنسبة للمراكز البحثية والصحف التي تعمل في خدمة هذا التيار المحافظ وتدفع في اتجاه نشر أفكاره فأبرزها: معهد هدسون ـ مؤسسة هرتدج (التراث) ـ معهد أمريكان انترابرايز ـ المعهد اليهودي لشئون الأمن القومي ـ مراكز دراسة السياسة ـ منتدى الشرق الأوسط ـ معهد واشنطن لسياسات

الشرق الأوسط ـ معهد أبحاث ميديا الشرق الأوسط (ميمرى والذي أسسه ـ ياللمفارقة) الضابط الإسرائيلي إيجال كارمون وهو مستشار سابق لرئيس الوزراء الإسرائيلي في شئون الإرهاب !! وهذا المعهد ينشر كل ما يُسمى للعرب والمسلمين باسم (معاداة السامية).

❖ بالإضافة لهذه المراكز هناك عشرات الصحف الأمريكية التي تعمل في خدمة هذا اللوبي الصهيوني أو التيار المحافظ أو المسيحية الصهيونية (فكلها مترادفات لعصابة واحدة خطفت أمريكا كلها لصالح إسرائيل)، وبالإضافة للصحف هناك مؤسسات إعلامية تحمل لواء التيار الأصولي الصهيوني مثل مؤسسة بينادور للعلاقات العامة والتي من بين مؤسسيها ريتشارد بيرل وجيمس وولسي رئيس الـ C.I.A الأسبق، بالإضافة إلي مجموعة الصحف التي يمولها الملياردير اليهودي روبرت ميردوخ هناك (مجلس سياسة الدفاع) الذي أسس عام ١٩٨٥، وهو مؤسسة تتكون من ٣٠ عضواً ترسم وتخطط لفكر وقرارات المحافظين الجدد ومؤسسيها مجموعة من العسكريين والسياسيين السابقين ذوى الرؤية الأصولية الصهيونية وكان يرأسه دوجلاس فيث، ومن أعضائه كين أدلمان وريتشارد بيرل وهو من أعز أصدقاء وزير الدفاع الأمريكي الحالي دونالد رامسفيلد، وداخل هذا المجلس يوجد أيضاً هنري كيسنجر (وزير الخارجية الأسبق) وتوم فولى ونيوت جينجريتش، وهما كما نعلم، كانا رئيسين سابقين لمجلس النواب الأمريكي، والخطير في الأمر أن هذا المجلس الذي يدعى أن عمله تطوعي وأنه مجرد ناصح أمين، افتضح أمره حين كشفت منظمات أمريكية مختصة بالشفافية الاقتصادية وحقوق الإنسان أن ٩ من أبرز أعضائه لهم علاقة بشركات تتعامل مع وزارة الدفاع، ونالت هذه الشركات عقوداً من الوزارة بمبلغ ٧٦ بليون دولار فقط عن عام ٢٠٠٢ (ومن

هؤلاء جيمس وولسي رئيس الـ C.I.A الأسبق) فكانت فضيحة مدوية لهذا المجلس الذي لا يزال يمارس ذات الأسلوب في العراق، التي نهبت منها نفط بحوالي ٢٠ مليار دولار خارج نطاق الرقابة الدولية فقط خلال عامي الاحتلال (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣).

العراق .. النهب الأكبر للمحافظين

❖ وتحدثنا الوقائع والحقائق أن غزو العراق وتوريط الولايات المتحدة في أوصال المنطقة وصراعاتها، كان يقف خلفه باستمرار هذا التيار المتصهين، وانه قد دفع بكامل طاقاته الإعلامية والسياسية والعسكرية لتنفيذ المخطط، خدمة لإسرائيل بالدرجة الأولى، ملتحفاً بعباءات عقائدية زائفة عن (الملك الألفي) وعودة السيد المسيح ليحكم العالم من جديد ومملكة الرب وغيرها من الخرافات المؤسس عليها هذا الفكر المنحرف عن المسيحية الحقة، وعن اليهودية الحقة.

وكان الهدف أيضاً وبالأساس من وراء غزو العراق كما خطط ونفذ تيار المحافظين الجدد هو السيطرة الكاملة على النفط العراقي والنهب المنظم لثروات هذا البلد لصالح الاقتصاد الأمريكي، ولنتذكر على سبيل المثال لا الحصر قائمة الشركات الأمريكية التي تعمل الآن في العراق وتنهب ـ باسم إعادة الإعمار، ثروات البلاد وتعيده إلي العصور الحجرية الأولى ؛وهى شركات لم تكن مصادفة أن أغلب مؤسسيها والفاعلين فيها هم من تيار المحافظين الجدد،وهذه الشركات هي:

١ـ شركة BKSH: رئيس الشركة اسمه تشارلز بلاك وهو أحد الصقور في الإدارة الأمريكية وهو على صلة وثيقة بالمؤتمر الوطني العراقي ويفاخر بأن

أصدقاء له يحكمون بغداد الآن وهو من المقربين لعائلة بوش وأحد أبرز المخططين لحملاتهم الانتخابية.

٢ـ **شركة نيو بريدج استراتيجيز:** وهى شركة لها علاقة وطيدة بإسرائيل ومن أبرز أعضاء مجلس الإدارة في «نيو بريدج» جوالبوج الذي أدار حملة الرئيس الحالي جورج بوش، وادوارد روجرز ولانى جريفيث اللذان عملا مع بوش الأب في فترة رئاسته وتنافس «نيو بريدج» شركة مماثلة أسسها بوب ليفنجستون الذي هو الرئيس الجمهوري السابق للجنة الموازنة في مجلس النواب الأمريكي.

٣ـ **شركة دين كورب (فيرجينيا):** تعمل الشركة في العراق وتتجه نحو الحصول على عقود بنصف مليار دولار، وهى شركة قريبة جداً من البنتاجون وتركز عملها على تدريب القوات شبه العسكرية وصاحبها يحتل منصباً كبيراً في وزارة الداخلية الأمريكية وشركته هذه سمعتها سيئة خاصة عندما كانت تعمل في (البوسنة) حيث أدين موظفوها بتشكيلهم لشبكات دعارة من فتيات قاصرات، والطريف ان هذه الشركة تتولى حماية رئيس أفغانستان حميد قرضاى والأكثر طرافة ان ثلاثة من عناصرها هم الذين قتلوا في انفجار غزة الشهير حيث كانوا مكلفين بحماية رجال السفارة الأمريكية.

٤ ـ **شركة فليور (تكساس ـ كاليفورنيا):** إنها واحدة من أكبر شركات الهندسة والإعمار والصيانة واللوجستيات الدفاعية، حصلت على عقود بحوإلي مليار دولار في العراق (وهى أيضاً موجودة بقوة في أفغانستان اليوم)، صاحب فليور شريك في شركة نفط كبيرة حصلت على عقود مهمة في العراق وهى شركة «ديفون»، مدير ديفون هو لارى

نيكولز في مجلس ادارة بيكر ـ هيوجز، والمدير التنفيذى لـ «ديفون» لاري هاكيت في مجاس ادارة فليور، وبوبى انمان المسئول الكبير في (SAIC) في مجلس إدارة فليور، ان هذه التداخلات، وغيرها، تدل على وجود شبكة مستفيدين سبق لهم ان حرضوا على الحرب على العراق واليوم يجنون ثمارها.

٥ـ شركة بيكر ـ هيوجز (والمتخصصة في النفط، تكساس): عندما صدر في ٢٠٠٢ تقرير عنوانه «المبادئ المرشدة للولايات المتحدة في عراق ما بعد الحرب» اعتقد القراء ان مجلس العلاقات الخارجية ضم خبرته إلي مؤسسة جيمس بيكر من أجل تقديم سيناريو لما بعد الحرب المحتومة كان هذا صحيحاً إلي حد ما ولكنه غير كاف، وقع الدراسة اثنان: ادوارد دجيرجيان (وهو الرجل الذي قاد فريق البحث الذي وضع حديثاً دراسة العلاقات العامة لتغيير وجه أمريكا) وفرانك ويسز دجيرجيان يعمل مديراً لمؤسسة بيكر ولكنه أيضاً مسئول كبير في شركة بيكر ـ هيوجز النفطية، ويسز من أركان شركة انرون سيئة الصيت في مجال الفساد المالي ويعمل هذا الرجل اليوم فضلاً عن أبحاثه رئيس شركة تأمين مهتمة جداً بالعراق على حد قوله، والعقود التيتحصل عليها «بيرينج بوينت» إنما تعود في الحقيقة إلي الشركة الأم ومن المقدر زيادة الاستفادة باعتبار ويسز من كبار المتبرعين لحملة بوش الابن.

٦ـ الشركة العالمية للتطبيقات العلمية (SAIC): قد تكون، اليوم، الأكثر نشاطاً في بغداد باعتبارها لدى البنتاجون الشركة الأكثر نفوذاً من غير ان يسمع بها أحداً، (SAIC) مجموعة ريادية في صناعات الدفاع والاستخبارات ويضم مجلس إدارتها كثيرين ممن سبق لهم ان خدموا في الجيش وان كانت تركيبته تتغير حسب الإدارة في واشنطن، يضم المجلس حالياً، الجنرال واين داوننج الذي ترك منصبه في البيت الأبيض عشية الحرب التي طالما دعا إلي

خوضها، وحين كان يحض على القتال كان يعمل أيضاً في إطار «قوة ضغط» لصالح المؤتمر الوطني العراقي بقيادة أحمد الجلبي، كما كان، مع جورج شولتز (بكتل) فيما سمى بـ«لجنة تحرير العراق».

وليام أورنز، أيضاً، عضو في مجلس الإدارة، وعضو في مجلس سياسات الدفاع الذي استقال ريتشارد بيرل من رئاسته وبقى مشاركاً في أعماله، والمعروف ان ٩ من ٣٠ في المجلس المذكور على صلة بشركات حصلت من البنتاجون السنة الماضية (٢٠٠٤) على عقود بما لا يقل عن ٧٦ مليار دولار في العراق .

٧ـ شركتا هاليبورتون وبكتل: فالأولى وكما هو معلوم تعد بين موظفيها نائب الرئيس ديك تشينى، والثانية توظف بين أركانها عدداً من كبار المسئولين في الإدارات الجمهورية السابقة: جورج شولتز، كاسبار واينبرجر، وليام كايسى، ريتشار هيلمز وهؤلاء جميعاً كانوا من دعاة الحرب ضد النظام العراقي البائد .

إسرائيل كانت حاضرة

وأيضاً كان احتلال العراق لقوات أمريكية وبدعاوى أصولية صهيونية مناسبة للتغلغل الإسرائيلي سواء بشكل مباشر (حيث يوجد لواءان عسكريان إسرائيليان في شمال العراق قوامهما ٢٥٠٠ جندي وضابط) أو بشكل غير مباشر العمل الإسرائيلي بدأت من خلال شركات اقتصادية أمريكية وأردنية وأحياناً بطريقة إسرائيلية مباشرة والتي رصدنا عدداً من أسمائها وهى (سوليل بونيه: شركة بناء ـ تسيم: شركة نقل برى وبحري ـ أرونسون: شركة تعمل في مجال البنى التحتية ـ كاردان: شركة في مجال المياه ـ أفريقيا ـ إسرائيل: شركة في مجال إنشاء الطرق ـ شركة «لإسرائيل»: وتعمل في مجال تقطير المياه ـ

بزان: وتعمل في تشغيل مصافي تكرير النفط ـ شركة دان: باصات مستعملة ـ ريفنتكس: أجهزة وقائية أمنية ـ عيتس كمينيل: تعمل في مجال صناعة الأبواب الحديدية المضادة للرصاص ـ تامي ٤: تطهير مياه ـ تيمبو: بيرة ومشروبات أخرى ـ ترليدور: قضبان حديدية ـ تنورجز: تعمل في مجال صناعة المطابخ ـ سكال: منتجات الكترونية ـ ناعان ـ دان: تعمل في مجال صناعة أدوات الري ـ سونول: تعمل في مجال الوقود ـ دلتا: تعمل في مجال صناعة الأقمشة).

***

إذن نحن لسنا أمام مشروع عقائدي فحسب بل مشروع اقتصادي واستعماري مجرم تظلل بأغطية دينية زائفة ليهمين على العالم ابتداء من منطقتنا، ومستنداً إلي وجود قاعدة مسلحة له اسمها (إسرائيل) فضلاً عن وجود قرابة الـ ١٦٠ ألف جندي أمريكي في العراق وأكثر من ثلاثين ألف في أفغانستان فضلاً عن القواعد العسكرية في الخليج وباكستان ومصر وشمال أفريقيا وفى قلب مياه المتوسط، نحن أمام مخطط تاريخي لاستعمار من لون آخر يقوده مجموعة من المتطرفين المتعطشين لسرقة ليس فحسب ثروات وأوطان الآخرين بل وعقيدتهم أيضاً، واستبدال كل هذا بعقيدتهم الصهيونية المتعصبة على الخرافة، وعلى ثقافة النهب والهيمنة، هذه المجموعة اسمها (المحافظون الجدد)، وهم أقرب إلي عصابة منهم إلى فريق صاحب رسالة متحضرة. ووفق المنهج الجنائي لعمل العصابات، فإن ثقافة (العنف)، و(السيطرة) واستغلال الآخرين وقهرهم، هى السائدة لدى هؤلاء، وهى ثقافة نحسب أن السبيل الوحيد للرد عليها

يكون بمقاومتها وليس بالتسليم لها، وهنا تأتى ثقافة (الجهاد) بالكلمة والفكر، وأيضاً بالإعداد العسكري، لتحتل مكانتها الرائدة، ولتصبح ـ سواء أردنا أو لم نرد ـ هي عنوان المرحلة المقبلة في صراع هذه الأمة مع منكر وظلم (وفقاً لتعريف الإمام محمد عبده الذي بدأنا به هذه الدراسة) مع عدوان فرض عليها ولم تختاره بإرادتها .

المحور الثاني: أمريكا الإسرائيلية: إيباك نموذجاً:

❖ يؤكد الخبراء في شئون العلاقات الأمريكية الإسرائيلية أن اتفاقاً رسمياً وقع بين (الموساد) الإسرائيلي ووكالة المخابرات الأمريكية (C.I.A) عام ١٩٥١ يفرض بمقتضاه تقاسم الجهازين للمعلومات والوثائق السرية التي يحصل أي منهما عليها، خاصة وأن هدفهما ـ تقريباً ـ واحد تجاه العالم وبخاصة منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، لكن يبدو أنه وعلى الرغم من هذا الاتفاق، فإن شهية تل أبيب ومطالبها السياسية والاستخباراتية لم تقف عند حدود الصداقة ولم تحترمها، بل تجاوزتها وحاولت أكثر من مرة اختراق أجهزة الأمن والمخابرات الأمريكية بهدف الحصول على معلومات أكثر ومعرفة أشمل بمخططات واشنطن، ليس تجاه الشرق الأوسط فحسب بل والعالم أجمع من خلال التقارير السرية للمخابرات الأمريكية بما فيها تلك المتصلة بالأمن القومي الأمريكي، والتي سبب تسربها ضرراً بالغاً على سياسات واشنطن وأمنها ومصادر معلوماتها في العالم، واستغلت إسرائيل في سعيها لاختراق واشنطن راعيتها السياسية والاقتصادية منذ ٦٠ عاماً، وسائل عدة أبرزها (اللوبي اليهودي) و(لوبي المحافظين الجدد)، فضلاً عن (الجواسيس المباشرين) داخل أروقة صناعة القرار السياسي والمخابراتي الأمريكي.

وعلى الرغم من إعلان إسرائيل إثر كل عملية يتم كشفها أنها لن تكرر ذلك أبداً فإنها تعاود الكرة مرات أخرى وبأقصى وأشد مما جرى سابقاً.

❖ ومن أحدث فضائح التجسس الإسرائيلي على (الحبيب) الأمريكي، الذي يبدو أنه كلما ازدادت وقاحة إسرائيل ضده وتدخله في شأنه كلما ازداد هياماً بها ودعماً لمخططاتها الشيطانية في العالم وبالأخص في منطقتنا، ونحاول أيضاً أن نبحث فيما وراء هذه الفضائح، والذي نعتبره الأهم ألا وهو تلك البيئة السياسية الأمريكية التي تسمح بالتفريخ المستمر للتجسس الإسرائيلي على أمريكا، إنها بيئة (المحافظين الجدد) الذين يعدون ـ في تصورنا ـ هم العملاء الحقيقيون لإسرائيل، ورغم ذلك لا يتم القبض عليهم أو اتهامهم، بل ويا للغرابة يتم تصعيدهم في مناصب أكبر ويتقاطع بالتعاون والتنسيق مع (بيئة المحافظين الجدد)، بيئة (اللوبي اليهودي) الفاعل في أمريكا بمنظماته وهيئاته التي أشهرها (إيباك): لجنة العلاقات العامة الأمريكية ـ الإسرائيلية) والتي وقعت فيها أحدث فضائح التجسس الإسرائيلي على واشنطن، فماذا عن كل هذه القضايا؟

فرانكلين وساترفيلد: التجسس في محراب إيباك!

يعرف اللبنانيون، كما العرب، من هو ديفيد ساترفيلد، ولكنهم لا يعرفون ـ ربما بالقدر الكافي ـ لورانس فرانكلين، فالأول كان سفيراً عنصرياً لأمريكا في لبنان خلال الفترة من سبتمبر ١٩٩٨ حتى يونيو ٢٠٠١ ثم عاد ليحتل منصب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط والجميع يعلم دوره القبيح في دعم إسرائيل وفى الهجوم الدائم على حزب الله وفى استفزازه لجميع اللبنانيين كافة ومحاولاته الدائمة لزرع الفتن بين طوائف الشعب

اللبناني، وخاصة إثر استشهاد رفيق الحريري، عندما عاد إلى بيروت ليقيم فيها بديلاً عن السفير وليدير من مقر سفارته في (عوكر ـ بيروت) شئون الفتنة والصراعات بين أحزاب وطوائف لبنان من ناحية وبين لبنان وسوريا من ناحية أخرى، ساترفيلد هذا متهم مع فرانكلين بتسريب معلومات غاية في السرية إلى مسئولين في لجنة (إيباك) لتوصيلها إلى إسرائيل وهى معلومات في أغلبها تتصل بإيران وسوريا وحزب الله، وأيضاً الأوضاع العربية وفقاً لما نشرته صحيفة النيويورك تايمز وغيرها من الصحف الأمريكية.

❖ والحكاية أو (الفضيحة) من بداياتها تقول أن مكتب التحقيقات الفيدرالي (F.B.I) سرب إلى وسائل الإعلام منذ صيف العام الماضي تفاصيل التحقيق مع لورانس فرانكلين، مسئول قسم إيران السابق في مكتب وزير الدفاع رامسفيلد، وتم توجيه الاتهام رسمياً له في شهر أبريل (٢٠٠٥) بالتآمر والقيام بتسريب معلومات تتعلق بالأمن القومي، بما في ذلك معلومات فائقة السرية، إلى (إيباك) وإلى مسئولين إسرائيليين، فإن توسيع دائرة الاتهام لم تتم سوى مطلع أغسطس (٢٠٠٥) فقط لتشمل كذلك المسئولين في منظمة إيباك: ستيفن روزين رئيس لجنة السياسيات الخارجية، وكيث وايزمان أحد كبار المحللين لشئون الشرق الأوسط.

وقال المحامى العام بول ماكنتلى لدى إعلانه الاتهام بحق المتهمين الثلاثة الأسبوع الأول من شهر أغسطس ٢٠٠٥ أنه عندما يتعلق الأمر بمعلومات سرية، فهناك خط فاصل في القانون والاتهامات التي نوجهها اليوم (لروزين وكيث) تتعلق بتجاوز هذا الخط، وأضاف أن روزين وكيث سعيا للتأثير على أشخاص داخل وخارج الولايات المتحدة، بما في ذلك فرانكلين الذي التقيا به للمرة الأولى في فبراير ٢٠٠٣ من أجل تجميع معلومات خاصة بحكومة الولايات المتحدة، بما في ذلك معلومات سرية لها صلة بقضايا الدفاع القومي

وذلك من أجل نقلها وتسليمها بشكل غير قانوني إلى أشخاص لا يحق لهم تلقيها، بما في ذلك عاملون في وسائل إعلام ومسئولون حكوميون أجانب (إسرائيليون)، وكان مقرراً أن تبدأ محاكمة المتهمين الثلاثة في مطلع شهر سبتمبر ٢٠٠٥، كما أنهم مثلوا أمام قاضى التحقيق للمرة الأولى يوم ١٦ أغسطس ويصل إجمالي عقوبة التهم الست الموجهة لفرانكلين ٤٥ عاماً، بينما يواجه روزين عقوبة قد تصل إلى عشرين عاماً ووايز مان عشرة أعوام ويصف المقربون من إيباك روزين بأنه صانع الملوك في هذه المنظمة، التي ربما لا تكون الأكبر من بين منظمات الضغط الأمريكية، ولكنها الوحيدة التي تدافع عن مصالح دولة أجنبية، ولها نفوذ واسع خاصة في الكونجرس بمجلس النواب والشيوخ.

ومن بين ما يزيد غموض هذه القضية الأخيرة، وفقاً لتقرير مهم كتبه مراسل صحيفة الأهرام في واشنطن خالد داوود يوم ٢٠٠٥/٨/١٣ هو ما كشفته أوراق التحقيق من أن ضباط المكتب كانوا يقومون بمتابعة روزين ورفيقه وايزمان منذ عام ١٩٩٩ في إطار شكهم في قيامهما بتسريب معلومات سرية وحساسة تتعلق بالأمن القومي الأمريكي إلى إسرائيل، وتشير أوراق التحقيق إلي اتهامات موجهة لوزين بأنه سرب معلومات ليس فقط إلى مسئول إسرائيلي واحد بل إلي ثلاثة على الأقل بجانب عشرات الصحفيين وقيادات منظمة إيباك بما في ذلك رئيسها الحالي هوارد كور، إلي جانب قيامه بتلقي معلومات سرية من المحظور تسريبها من ثلاثة مسئولين أمريكيين لم يشمل قرار الاتهام منهم سوى فرانكلين ويتردد أن ديفيد ساترفيلد من بينهم، وخلال هذه الفترة قام روزين بتسريب معلومات إلي إسرائيل حول نشاطات الجماعات الإسلامية المتشددة في آسيا الوسطى وكذلك تنظيم القاعدة والقدرات العسكرية للعراق والأهم برنامج إيران النووي والتجارب الصاروخية

التي تجريها وقال روزين في مقال بصحيفة «النيويوركر» انه يرى أن إيران تمثل تهديداً أكبر لإسرائيل من أية دولة أخرى، وأن مهمته هي جمع المعلومات بشأن محاولات الخداع الإيراني.

وربما كان ذلك العداء الشديد لإيران أهم ما يجمع روزين بصديقه في وزارة الدفاع فرانكلين منذ أن بدأت علاقتهما في عام ٢٠٠٣ ففرانكلين كان من ضمن فريق نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق ورئيس البنك الدولي الحالي بول وولفوفيتز، والذي ضم أيضاً دوجلاس فيث مساعد الوزير لشئون السياسات وقائمة أخرى طويلة من الأسماء سنذكرها لاحقاً، ومن المعروف ان فيث أعلن فجأة منتصف العالم الحالي نيته الاستقالة من منصبه الحساس بدعوى رغبته في العودة إلي العمل الخاص، ولكن الآن تحوم شبهات كثيرة في احتمال تورطه في بعض تفاصيل فضيحة التجسس الأخيرة بسبب علاقته القريبة من فرانكلين.

وبعد أن واجه مكتب التحقيقات الفيدرالي فرانكلين بما لديهم من تسجيلات ومخالفات في شهر يونيو من العام الماضي، وافق على التعاون معهما، وقام بنصب فخ لأصدقائه في إيباك وكذلك للدبلوماسي الإسرائيلي في واشنطن جيلون بأن وافق على تسجيل حوار معهم وكان واضحاً أنه ينقل لهم معلومات خاطئة بشأن تعرض إسرائيليين يوجدون في شمال العراق لهجمات مسلحة، مؤكداً لهم أن هذه معلومات فائقة السرية يجب ألا يطلعوا أحداً عليها، ولكن لم تمض دقائق حتى كان روزين يلهث إلي مقر منظمة إيباك ليطلع مديرها كور على ما لديه من معلومات وليلحق ذلك فوراً بمحادثة هاتفية مع جيلون في سفارة إسرائيل بواشنطن، وهو ما اعتبرته سلطات التحقيق دليلاً على أنه ارتكب عمداً جريمة تسريب معلومات تتعلق بالأمن القومي.

❖ أما ما يتصل بـ (ساترفيلد) فلقد أثارت صحيفة نيويورك تايمز ـ كما سبق وأشرنا ـ إلى أنه أحد المسئولين الحكوميين المتهمين بالاشتراك في مؤامرة التجسس الأخيرة لصالح إسرائيل، وأن اسمه قد ورد بالفعل في لائحة اتهام صدرت في ٤ أغسطس (٢٠٠٥) حول قضية تجسس لمصلحة «إسرائيل»، تتناول تسريب معلومات مصنفة سرية إلي موظف في لجنة العلاقات العامة الأمريكية الإسرائيلية «إيباك»، أُشير إليه برمز USGO ـ ٢. وأضافت الصحيفة أنه في مطلع العام ٢٠٠٢ ناقش USGO ـ ٢ مسائل سرية تتصل بالأمن القومي في اجتماعين مع المدير السابق لشئون السياسة الخارجية في «إيباك» ستيفن روزين، الذي وُجهت إليه اتهامات في القضية.

وأكدت الصحيفة أن ساترفيلد ليس أول مسئول حكومي رفيع المستوى يُتهم في القضية التي ما زالت التحقيقات جارية حولها. كما أوضحت لائحة الاتهام «أن روزين التقى USGO ـ٢ في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٢ و١٢ آذار ٢٠٠٢»، وعرضت لتفاصيل قليلة عن الاجتماعين.. لكن لم تحدد بدقة الأنشطة التي قام بها ساترفيلد وطبيعة المعلومات السرية التي بحثها مع روزين.

***

قتلة وجواسيس

ماذا تعنى هذه الفضيحة التي لا تزال فصولها تترى داخل واشنطن؟ إن الإجابة وببساطة أن (اللوبي اليهودي) بتعاونه مع عصابة (المحافظين الجدد) باتوا لا يشغلهم سوى مصلحة إسرائيل ولا تهمهم بأي حال مصلحة وطنهم (أمريكا) لأن ولاءهم بالأساس لإسرائيل حتى لو دُمر أمن أمريكا القومي، نفس الأمر هو الذي حرك طابور طويل من الإجرام اليهودي داخل واشنطن

تجاه الأمريكيين أنفسهم، فالتاريخ يذكرنا بأنهم اغتالوا أبراهام لنكولن محرر العبيد وأنهم اغتالوا ـ أيضاً ـ وزير الدفاع الأمريكي جيمس فورستال عام ١٩٤٨ لأنه اعترض على اعتراف الرئيس الأمريكي هاري ترومان بإسرائيل، وهم قتلة الصحفي والسياسي الأمريكي ماك آرثى عام ١٩٥٧ لأنه قاوم التغلغل اليهودي/ الصهيوني في الإدارة الأمريكية وحاول كشف مخططاتهم، وهم من قبل ذلك قتلوا العالم العربي الشهير/ محسن كامل الصباح ابن مدينة النبطية اللبنانية والذي كان يعيش في أمريكا عام ١٩٣٥ واخترع (٦٨) اختراعاً في مجال الهندسة الكهربائية لدرجة تسميته بـ (أديسون العرب)، وهم الذين ذرعوا جوناثان بولاد محلل برامج الكمبيوتر في جهاز المخابرات البحرية الأمريكية (١٩٧٩ـ ١٩٨٥) والذي نقل إلى إسرائيل عن طريق شبكة من العملاء تتكون من (آفييم سيللا: عميد طيار إسرائيلي ـ يوسى ياجور ـ ايريت ارب الدبلوماسيين بسفارة إسرائيل بواشنطن) حوالي ألف وثيقة تتصل بشئون أجهزة المخابرات الأمريكية الأشهر [C.I.A ـF.B.I ـ ووكالة الأمن القومي NSA) لدرجة أن وزير الدفاع الأمريكي وقت كشف الفضيحة (نوفمبر ١٩٨٥) قال في رسالة موجهة إلى القاضي الذي كان يحاكم جوناثان بولارد (انه يستحق الإعدام أو الرمي بالرصاص) وأضاف (أن إصلاح الضرر الذي سببه قد يتكلف بليون دولار وذكر أن حجم الوثائق التي سربها إلى إسرائيل تملأ صندوق بارتفاع عشرة أقدام ستة قدم وكلها تتصل بالدول العربية وبها أحدث المعلومات بما في ذلك صور للأقمار الصناعية إحداها صورة لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس وتم تدميرها مباشرة بعد الحصول على هذه الصور وكان شامير ورابين وبيريز ورافائيل ايتان وقتها هم حماة (بولارد) وموجهوه في كل ما فعل بأمريكا، ورغم ذلك عادت العلاقات

بأقوى مما كانت استمرت جرائم التجسس والإضرار بمصالح وأمن أمريكا من قبل إسرائيل وكأن شيئاً لم يكن.

❖ إنه الولاء المزدوج الثابت لدى غالبية يهود أمريكا، وإذا ما أضفنا إلي هذا قوة لوبي المحافظين الجدد، فإننا نكون إزاء دولة عظمى قد تم خطفها بالكامل، دولة تقودها دويلة صغيرة من رأسها كالدواب، دولة عظمى لن تصحو من سباتها مطلقاً ما بقيت البيئة المسببة لهذا النوم أو الخطف البيئة الخالقة الشبكات التجسسية بيئة المحافظين الجدد فماذا عنها؟

شبكة المحافظين الجدد

❖ تؤكد الحقائق الجديدة المتوفرة من عشرات الدراسات عن المحافظين الجدد أنهم أقرب إلي (عصابة) أو (عشيرة) متماسكة ومتواصلة من اليهود المتعصبين لإسرائيل ومن المسيحيين الأكثر تعصباً لها وأن هؤلاء بجمهورهم لا يزيدون على ١٧٪ من جميع مسيحي أمريكا وتخالفهم العديد من الكنائس الأمريكية في النظر والرؤية في العلاقة مع العالم الإسلامي، وتتهمهم بأنهم بتطرفهم وسياساتهم قد خطفوا (المجتمع الأمريكي) بثقافته وعقائده ومصالحه وسياسته لصالح ثقافة ومصالح وسياسة (إسرائيل)، وتؤكد الحقائق أن من أبرز رجال هذه العصابة كل من:

١ـ ريتشارد بيرل: الذي كان وكيلاً لوزارة الدفاع.

٢ـ بول وولفوفيتز الذي يتولى رئاسة البنك الدولي وكان نائباً لوزير الدفاع رامسفيلد.

٣ـ مايكل ليدين وهو من أشهر أعضاء العصابة واتهم من قبل في فضيحة إيران كونترا.

٤ـ ستيفن بريان الذي كان مسئولاً في لجنة الشئون الخارجية ونائباً لمساعد وزير الدفاع لسياسة الأمن الدولي وهو الذي قام عام ١٩٧٨ بتسليم وفد إسرائيلي كان يزور واشنطن خرائط البنتاجون عن القواعد العسكرية السعودية، فلقد كان ولائه لتل أبيب وليس لواشنطن.

٥ـ جيمس ووليسي: كان رئيساً لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A).

٦ـ إيليون كوهن: وهو أحد مفكري هذه العصابة ويعمل أستاذاً للدراسات الإستراتيجية في مدرسة الدراسات الدولية المتقدمة في جامعة جونز هوبكنز.

٧ـ كارل روف: أحد أبرز مستشاري بوش الابن.

٨ـ ليبي لويس: وهو الذي وضع عام ١٩٩٢ وثيقة «تسمى توجيه تخطيط الدفاع» لديك تشيني وزير الدفاع في حينها تشدد على ضرورة الهيمنة العسكرية الأمريكية على العالم وبخاصة العالم العربي.

٩ـ دوجلاس فيث: مساعد وزير الدفاع لشئون السياسات وأحد أبرز وجوده المحافظين الجدد وورد اسمه في فضيحة لورانس فرانكلين سالفة الذكر وهو أيضاً شارك ريتشارد بيرل في وضع دراسة تحمل عنوان (انفصال كامل) قدمها عام ١٩٩٦ لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وشاركهم فيها الزوجان المتطرفان (ديفيد وميراف وورمزر) وتطالب بإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط من جديد وإسقاط صدام حسين وتحييد سوريا ومطاردة الفلسطينيين وهى ذاتها المبادئ التي تسير عليها اليوم إدارة جورج بوش الابن.

١٠ـ ديك تشيني ورامسفيلد، وهما غنيان عن التعريف فالأول نائب الرئيس الأمريكي والثاني وزير الدفاع ورؤيتهما المتشددة سبقت توليهما لهذه

المناصب حيث أعدا عام ١٩٩٧ بالتعاون مع بول وولفوفيتز ما يسمى (بمشروع القرن الأمريكي الجديد) واستهدفوا منه جعل أمريكا أداة قمع وسيطرة على العالم خلال القرن الواحد والعشرين وبخاصة للمنطقة العربية والإسلامية وقالوا فيه أن هذه الهيمنة وهذا القمع يحتاجان فقط إلي (بيرل هاربر) جديدة، وكانت ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١ هى المناسبة أو الفرصة السانحة لتنفيذ المخطط الأصولي/ الصهيوني المسمى (مشروع القرن الأمريكي الجديد).

١١ـ وليام كريستول: رئيس تحرير مجلة (ويكلى ستاندراد) وهو ومجلته يمثلان أقصى تعبير إعلامي عن تيار المحافظين الجدد ويكفى أن نعرف أن الذي يموله هو الناشر الأمريكي اليهودي المعروف روبرت ميردوخ (وهناك حوالي ٩٠ اسماً لسياسيين وإعلاميين آخرين).

أما بالنسبة للمراكز البحثية والصحف التى تعمل في خدمة هذا التيار المحافظ وتدفع في اتجاه نشر أفكاره فأبرزها:

(١) معهد هدسون ـ (٢) مؤسسة هرتدج (التراث) ـ (٣) معهد أمريكان انترابرايز ـ (٤) المعهد اليهودي لشئون الأمن القومي ـ (٥) مركز دراسة السياسات ـ (٦) منتدى الشرق الأوسط ـ (٧) معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط ـ (٨) معهد أبحاث ميديا الشرق الأوسط (ميمري) والذي أسسه ـ ياللمفارقة ـ الضابط الإسرائيلي إيجال كارمون وهو مستشار سابق لرئيس الوزراء الإسرائيلي في شئون الإرهاب !! وهذا المعهد ينشر كل ما يُسيء للعرب والمسلمين باسم (معاداة السامية) ـ (٩) لجنة إيباك ـ (١٠) مجلس سياسة الدفاع الذي أسس عام ١٩٨٥ وهو مؤسسة تتكون من٣٠ عضواً ترسم وتخطط لفكر وقرارات المحافظين الجدد ومؤسسيها مجموعة من

العسكريين والسياسيين السابقين ذوى الرؤية الأصولية الصهيونية وكان يرأسه دوجلاس فيث، ومن أعضائه كين أدلمان وريتشارد بيرل، وداخل هذا المجلس يوجد أيضاً هنري كيسنجر (وزير الخارجية الأسبق) وتوم فولى ونيوت جينجريتش، وهما كما نعلم كانا رئيسين سابقين لمجلس النواب الأمريكي، والخطير في الأمر أن هذا المجلس الذي يدعى أن عمله تطوعي وأنه مجرد ناصح أمين، افتضح أمره حين كشفت منظمات أمريكية مختصة بالشفافية الاقتصادية وحقوق الإنسان أن ٩ من أبرز أعضائه لهم علاقة بشركات تتعامل مع وزارة الدفاع ونالت هذه الشركات عقوداً من الوزارة بمبلغ ٧٦ بليون دولار فقط عن عام ٢٠٠٢ (ومن هؤلاء جيمس وولسي رئيس الـ(C.I.A الأسبق) فكانت فضيحة مدوية لهذا المجلس الذي لا يزال يمارس ذات الأسلوب في العراق، الذي نهب منها نفطاً بحوالي ٣٠ مليار دولار خارج نطاق الرقابة الدولية فقط خلال أعوام الاحتلال (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥).

***

المافيا الجديدة

ان هذه البيئة السياسية والثقافية الواسعة، أسماء وشركات وصحافة ومراكز بحث، والتي تقوم على جناحي: (اللوبي اليهودي) و(المحافظين الجدد)، كان يسندها باستمرار دعم إسرائيلي قادم من تل أبيب، دعم يمتد من السياسة إلى المال ولا يستثنى شيئاً حتى (الفتاوى الدينية) يستخدمها فها هو الحاخام اليهودي المتطرف (عوفاديا يوسف) يطلق فتوى عاجلة فور الكشف عن فضيحة (لورانس فرانكلين وساترفيلد) تقول نصاً «يجب على كل يهودي من منطلق ديني نقل معلومات عن المكان الذي يعيش فيه إلي الحكومة

الإسرائيلية لخدمة أهداف الدولة اليهودية». وهو تحديداً ما يقوم به لوبي اليهود ولوبي المحافظين الجدد حتى لو لم يكونوا يهوداً من ناحية الديانة، فلقد بالغوا في يهوديتهم إلي درجة أن باعوا وطنهم (أمريكا) وقتلوا أولادهم (حوالي ٢٠٠٠ أمريكي في الحد الأدنى قتلوا حتى اليوم في الحرب على العراق) بسب هوس هؤلاء المحافظين الجدد ورغبتهم في خدمة إسرائيل من خلال تدمير أعدائها في المنطقة، وها هم يحاولون من خلال الشحذ السياسي والإعلامي ومن خلال الضغط واسع النطاق على الإدارة الحاكمة كي تبدأ حملتها الجديدة ضد إيران وسوريا مروراً بحزب الله، ولا يمر يوم إلا وتنشر الصحافة، ووسائل الإعلام المختلفة دعوة صريحة لهذا اللوبي الفاعل بشأن أهمية العدوان على إيران وسوريا وتحطيم البنية العسكرية والسياسية لحزب الله، بل ان أحدهم (مايكل ليدين) بالغ في عدائه للعرب والمسلمين فطال بلاد (صديقة) لأمريكا مثل السعودية وطالب بتغيير أنظمة الحكم فيها.

❖ خلاصة القول.. إننا إزاء مافيا جديدة تريد أن تهيمن على العالم لصالح المشروع الصهيوني في المنطقة، وهى (مافيا) تحكم الآن واشنطن وتورط جيشها وشعبها في مغامرات عالمية باهظة الكلفة، وهمية الأهداف، مغامرات ستدفع أمريكا حتماً ثمنها، بل هي الآن تدفعها بالتدريج في أفغانستان والعراق ؛ ان هذه العصابة الحاكمة لواشنطن هي الأولى بالمحاكمة من (بولارد أو فرانكلين أو روزين أو وايزمان)، فهؤلاء نتاج للبيئة الخالقة وللتربة الخصبة التي ينبت فيها الجواسيس كالفطر، وينتشرون في العالم لتدميره ـ بما فيه أمريكا المفترض أنها بلدهم الأول، كل ذلك من أجل (إسرائيل) ومصالحها في الهيمنة والعدوان، وهى الحالة التي لا نحسبها تحتاج إلي (حوار) أو نقاش أو تفاوض أنها الحالة التي تحتاج إلى (مقاومة) تتجه مباشرة لرأس الحية، إلى إسرائيل، فهذا الكيان

هو بؤرة الشر ومنبعه، وهو بالفعل، والسلوك (غدة سرطانية) لا يمكن القضاء عليها إلا بالاستئصال.. وإلا انتشر مرضها إلي أركان المعمورة.

المحور الثالث: الوجود الإسرائيلي في العراق :

كثر الحديث عن الوجود الإسرائيلي في العراق، وبخاصة في شماله، وكثر معه النفي من الجماعات والهيئات العراقية المتهمة بالتعامل مع هذا الوجود، إلى الحد الذي دفع الرئيس العراقي جلال الطالبان يباغت مراسل الأهرام الذي جاء من القاهرة ليحاوره عن شئون العراق ومستقبله، وقبل أن يبدأ حواره معه سأله هل رأيت إسرائيليين في الطريق إلى مقر إقامتي في السليمانية؟ وعندما فوجئ الصحفي الزميل (نبيل عمر) الذي أجرى الحوار بالسؤال استتبعه الرئيس العراقي بالقول أن ثمة مبالغات عربية عن دور إسرائيلي في العراق الذي لا يوجد به إسرائيلي واحد (الأهرام ٢٠٠٥/١٠/٦).

❖ ولأن الأمر ليس بهذه البساطة، وثمة وجود فعلى للإسرائيليين على أرض الرافدين، وهو وجود في جزء منه واضح وجلي وفى جزء آخر متخفٍ خلف شركات أمريكية وأردنية وأوروبية، لذا لابد من تحرير القضية، وإعادة قراءتها وفقاً للمعلومات التي أتت من مصادر لا نحسب أنها تكذب، لأن من مصلحتها بالأساس قول الحقيقة، فهي هيئات ومؤسسات (في الغالب) أمريكية يهمها الربح والمكسب، والذي لن يأتي إلا بتقديم الحقيقة كاملة عن صورة العراق (الجديد)، العراق الذي تعمل فيه وتلعب به الشركات الاقتصادية الأمريكية في تحالف وثيق مع الشركات الإسرائيلية، وفى المجالات الاقتصادية والتسليحية والإعلامية كافة.

❖ إن الحقائق التي تداولتها وسائل الإعلام الغربية تقول الكثير، وتحتاج إلى تأمل لدلالات ما تقول، خاصة إذا كان أمننا القومي في خطر كما هو حادث الآن.. فماذا تقول تلك الحقائق؟

***

في نوفمبر ٢٠٠٥ نشرت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية خبراً ذا دلالة، حيث قالت: إن إسرائيل والأردن تبحثان في إنشاء خط لأنابيب النفط من العراق إلى ساحل عسقلان على البحر المتوسط مروراً بالأراضي الأردنية. وقد بحث هذا الأمر في الاجتماع الذي جرى قبل عدة أيـام في نيويورك بين الملك الأردني عبد الله الثاني ورئيس الحكومة الإسرائيلية أرييل شارون.

وأشار وزير الخارجية الإسرائيلية سيلفان شالوم إلى أن الأردن اتخذ قرارا استراتيجياً وأن الدولتين تنويان إنجاز مشاريع اقتصادية كبيرة وقد نشرت «يديعوت أحرنوت» أمر وجود مداولات بين الأردن والسلطة الفلسطينية لإعادة مئة ألف نازح إلى قطاع غزة بعد حل مشكلة المعابر الحدودية.

وكتب المراسل السياسي لصحيفة «معاريف» بن كسبيت، الذي يرافق رئيس الحكومة الإسرائيلية في نيويورك، أن اللقاء بين شارون والملك عبد الله ركز أساسا على المواضيع الاقتصادية. وأشار إلى أن أهم المواضيع التي أثيرت في هذا اللقاء مشروع إقامة خط أنابيب نفط من العراق عبر الأردن وحتى عسقلان حيث سيحمل النفط إلى ناقلات تتوجه به إلى أوروبا.

***

يقوى هذا الدور الإسرائيلي وجود بيئة سياسية واقتصادية مواتية، وهى بيئة الوجود الأمريكي المتمثل في احتلال عسكري حوالي (١٥٠ ألف جندي بأحدث المعدات القتالية) وارتهان القرار السياسي العراقي لصالح السفارة الأمريكية بالعراق ولصالح إدارة المحافظين الجدد في واشنطن، مضاف إلى كل هذا وجود أكبر عملية نهب لاقتصاد العراق على أيدي شركات أمريكية بدعوى إعادة الإعمار، وهى شركات في أغلبها يمتلكها رجال أعمال يهود أمريكيين ذوى ميول إسرائيلية جلية، ومن أبرز هذه الشركات ما يلي:

١ـ **شركة هاليبرتن**: والتي ارتبطت بفضيحة مالية وصلت إلى حوالي ١١ مليار دولار ففي ديسمبر ٢٠٠٤ أعلن عضو الكونجرس الأمريكي الديمقراطي واكسمان ان هناك العديد من الشكاوى المتعلقة بطريقة توقيع العقود مع هذه الشركة وقد بلغت قيمتها ١١ بليون دولار أمريكي، وأنه نتيجة ذلك قد تقرر فتح تحقيق جنائي، هذه الشركة يسيطر عليها قيادات تعمل ضمن لوبي المحافظين الجدد ولوبي اليهود ويهمها بالأساس مصلحة إسرائيل.

٢ـ **شركة لوكهيد مارتن**: وقد حصلت خلال العام الماضي على عقود بقيمة ٢١،٩ بليون دولار، لتزويد الجيش الأمريكي في العراق بأقمار اصطناعية وطائرات وصواريخ عابرة. هذه الشركة تستفيد من كل مراحل الحرب دون استثناء ما عدا إعادة الإعمار وقد بلغت قيمة العقود التى حصلت عليها منذ غزو العراق بأكثر من ٧٢ بليون دولار، ومعروف أن جماعات الضغط التابعة لهذه الشركة متغلغلة في فروع ودوائر وأقسام البنتاجون كافة وأن من هؤلاء وزير البحرية الحالي جوردورن انجلند ووزير المواصلات نورم مينيتا (وكان سابقاً نائب رئيس شركة لوكهيد)، وبروسس جاكسون وجميعهم من أصدقاء وحلفاء إسرائيل المؤثرين.

٣ـ **شركة بيكتل:** وتعتبر أكبر شركة متعهدة لبناء الطرقات والمدارس والمستشفيات ومحطات تصفية المياه ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وكـل ما يدخل في باب إعادة الإعمار.

٤ـ **شركة كاسبا وتيتان:** وهى شركة مسئولة عن أمن السجون ومارس رجالها التعذيب في أبو غريب بالتنسيق مع الجنود الأمريكيين.

٥ـ **كاستر باتلز:** هذه الشركة أوقف الجيش الأمريكي التعامل معها بعد أن تبين أنها زورت أوراقاً وفواتير للخدمات المقدمة للجيش الأمريكي في العراق بنسبة ١٦٢٪ عن القيمة الحقيقية وإنها عمدت إلى إقامة شركات فرعية وهمية لها في لبنان لتسهيل عملها والحصول على عقود جديدة.

٦ـ **شركة لورال ساتلايت:** وهى معنية بإقامة محطات رصد للأقمار الاصطناعية لحساب الجيش الأمريكي والقوات المتحالفة هناك، وهى محطات لرصد وتوجيه الصواريخ والطائرات بدون طيار.

٧ـ **شركة كوالكوم:** ونشاطها يتعلق بالاتصالات ومحطات الرصد.

٨ ـ **شركة ايجيز:** وقد حصلت على عقد من أجل إعداد التنسيق بين مختلف المتعهدين والمقاولين المحليين في العراق، ومعروف أن رئيس هذه الشركة قد أخضع في وقت سابق للتحقيق بتهمة تهريب السلاح إلى سيراليون في العام ١٩٩٨ رغم إجراءات الحظر المفروضة يوم ذاك.

٩ ـ **شركة بيرنج بوينت:** وقد حصلت على عقد قيمته ٢٤٠ مليون دولار من أجل تشجيع المنافسة في القطاع التجاري الخاص في العراق وحصلت على عقد آخر قيمته تزيد عن مائة مليون دولار من أجل إعداد برنامج لتطوير القطاع الخاص أيضاً.

١٠ـ **بيكش أسوشيت:** مدير هذه الشركة من رجال اللوبى الصهيوني من أقرب أصدقاء الرئيس بوش وقد ساهم بـ ١٠٠،٠٠٠ دولار في حملة بوش الثانية، وكانت هذه الشركة تتلقى ٢٥،٠٠٠ دولار شهرياً من وزارة الخارجية لتدفعها إلى أحمد الشلبي والمؤتمر الوطني العراقي أثناء وجوده في أمريكا.

❖ ان هذا الوجود الاقتصادي والعسكري الأمريكي مثل بيئة مواتية وفعالة لاحتضان الدور الإسرائيلي، وهذا ما تقوله الحقائق، فلقد كانت للحكومة العراقية السابقة والحالية مستشارون أمريكيون وبريطانيون معروفون بقربهم من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، وعلاقاتهم الوطيدة مع إسرائيل. ويذكر البعض بدور مستشار وزارة الشباب والرياضة العراقية الأمريكي دون إيبرلي، وهو رجل دين أصولي مقرب من الحركة الصهيونية، فيما برز دور «اليهودي» دور ايردمان المتخصص في مكافحة الإرهاب، ومستشار وزارة المالية اليهودي ديفيد نومي وفى وزارة الزراعة عدد من المستشارين وأبرزهم «اليهوديان» هولي شاتز ودون استونز وغيرهم من المستشارين الذين لهم علاقة بالمحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية وإسرائيل، وذكرت المعلومات الواردة من بغداد أن ثمة إسرائيليين من أصل عراقي عادوا خلال الشهور الماضية إلى بغداد، وأجروا اتصالات مع بعض السماسرة العراقيين واستطاعوا التعرف على البيوت التي تركها آباؤهم عشية مغادرتهم العراق عند إعلان قيام إسرائيل على الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨، وأكد مصدر دبلوماسي عراقي موجود في عمان أن العديد من العراقيين اليهود الذين يحملون حالياً الجنسية الإسرائيلية وصلوا إلى بغداد بحثاً عن منازلهم القديمة من جهة ولشراء عقارات من جهة أخرى، إضافة إلى ما يتردد من أقاويل وشائعات عن شراء عناصر إسرائيلية (حكومية) لأراض في شمال العراق،

مجاورة للحدود السورية أو للحدود الإيرانية، أو قريبة من الحقول النفطية العراقية لتكون محطات رئيسية للتجسس وللحرب.

وفى تحقيق وثائقي مهم أشارت مجلة الصياد اللبنانية (يونيو ٢٠٠٥) عن التغلغل الإسرائيلي بالعراق إلى أن عناصر المخابرات الإسرائيلية بصدد توسيع حملتهم في شمال العراق لشراء أراض من المواطنين الفقراء في مناطق قريبة من الحدود العراقية مع إيران لجمع معلومات استخبارية مدققة عن جميع التحركات الحدودية في الطرف الإيراني من الحدود، وذلك باستخدام عناصر محلية (كردية) تعمل على نطاق واسع في تجارة التهريب بين البلدين.

وأشارت المصادر نفسها إلى أن الموساد الإسرائيلي يستفيد في تحركاته بشكل كامل من الأجهزة التكنولوجية الأمريكية المنصوبة شمال العراق على الحدود مع تركيا وسوريا وإيران.

وإذا علمنا بعد ذلك أنه ووفقاً للإحصاءات الأمريكية ذاتها فإن العراق يعمل بها الآن ١٨ شركة إسرائيلية بشكل علني أو متخفٍ وهذه الشركات تعمل في جميع مجالات الاقتصاد والخدمات وهى: (سوليل بونيه: شركة بناء ـ تسيم: شركة نقل برى وبحرى ـ أرونسون: شركة تعمل في مجال البنى التحتية ـ كاردان: شركة في مجال المياه ـ أفريقيا ـ إسرائيل: شركة في مجال إنشاء الطرق ـ شركة «لإسرائيل»: وتعمل في مجال تقطير المياه ـ بزان: وتعمل في تشغيل مصافي تكرير النفط ـ شركة دان: باصات مستعملة ـ ريفنتكس: أجهزة وقائية أمنية ـ عيتس كمينيل: تعمل في مجال صناعة الأبواب الحديدية المضادة للرصاص ـ تامي ٤: تطهير مياه ـ تيمبو: بيرة ومشروبات أخرى ـ تريليدور: قضبان حديدية ـ تنورجز: تعمل في مجال صناعة المطابخ ـ سكال: منتجات الكترونية ـ ناعان ـ دان: تعمل في مجال صناعة أدوات الري ـ سونول: تعمل في مجال الوقود ـ دلتا: تعمل في مجال صناعة الأقمشة).

❖ وإذا علمنا أيضاً أن لإسرائيل في بغداد وحولها لواءين من الجيش يعملان تحت القيادة الأمريكية وبالتنسيق معها في مجالات قمع عمليات المقاومة وأحياناً في تفجير الأوضاع الطائفية من خلال استهداف مساجد الشيعة والسنة ومن خلال اغتيال العلماء والرموز العشائرية والسياسية، إذا علمنا كل هذا فإن الحقيقة تصبح ظاهرة للعيان أمام أعيننا وهى أن ثمة تحالف استراتيجي قد نشأ منذ سنوات بين الولايات المتحدة وإسرائيل من أجل امتصاص ثروات العراق، وإنهاء دوره العربي والإسلامي، وتحويله إلى مجرد كيان مسخ: لا قيمة له ولا فاعلية، إن هذه الحقيقة تلزم الأمة التي كان العراق ينتمي إليها بالجغرافيا والتاريخ، أن تفعل شيئاً لإيقاف هذا التغلغل الإجرامي في شئونه وفى دوره، والذي لم يكتف بتخريب العراق، الدولة، والجيش فبدأ يسعى إلي تحويلها إلي عراق الطوائف المتصارعة، والأرض المحروقة التي لا رجاء منها ولا أمل فيها وإذا كان من واجب العرب على عراقهم أن يعيدوه إليهم، فإن من واجب العراقيين على عراقهم أن يستردوه، وبقوة من بين أنياب هذا التحالف الشرير بين الأمريكيين والصهاينة، وما أنبلها من مهمة، نثق في قدرة العراقيين على تحقيقها.

المحور الرابع: وثيقة داوننج ستريت تكشف: أمريكا خططت لغزو العراق قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١:

نختم هذا الفصل التمهيدي الذي يمثل الخلفية الرئيسية لكل هذا الدمار الذي لحق بالعراق إنها خلفية المصلحة الإسرائيلية بالأساس، نختم الفصل بنشر وثيقة مهمة صدرت ضمن ثماني وثائق سرية عن بريطانيا، ولا يزال نشرها ممنوعاً إلا أن إحداها سُرب إلى وسائل الإعلام وسميت (بوثيقة ١٠

داوننج ستريت)، وفيه معلومات هامة عن أن أمريكا وبدافع من (الإسرائيليين الجدد) الذين يحكمونها قد خططت لهذه الحرب العدوانية ضد العراق قبل أحداث ١١ سبتمبر الأمر الذي يرفع عن الحرب حججها التي زعمت أن العراق شاركت ـ ضمناً ـ في وقوع أحداث ١١ سبتمبر ودفع أيضاً الشرعية القانونية التي تدعيها واشنطن لحربها ضد ما تسميه بالإرهاب.. انها وثيقة خطيرة فماذا تقول سطورها؟

***

وثيقة دوانينج ستريت السرية

(سرى للغاية ومحظور تداولها)

دافيد مانينج (مستشار الأمن القومي البريطاني)

من: ماثيو ريكروفت مساعد رئيس الوزراء لشئون السياسة الخارجية

التاريخ: ٢٣ يوليو ٢٠٠٢

نسخة إلى: وزير الدفاع (جفري هون)، وزير الخارجية (جاك سترو)، وزير العدل (لورد جولد سميث)، سير ريتشارد ويلسون (وزير سابق)، جون سكارليت (مدير جهاز المخابرات البريطاني)، فرانسيس ريتشاردز (كان مديراً لمركز الاتصالات الحكومية ثم عين حاكماً لجبل طارق عام ٢٠٠٣) سي. دي. اس (سير مايكل بويس رئيس هيئة الأركان المشتركة) سي (ريتشارد ديرلوف مدير المخابرات الخارجية البريطانية)، جوناثان باول (رئيس أركان مقر رئيس الوزراء بداونينج ستريت)، سألي مورجان (مدير العلاقات الحكومية)، الاستير كامبيل (السكرتير الصحفي والمستشار السياسي لرئيس الوزراء البريطاني توني بلير).

العراق: اجتماع رئيس الوزراء، ٢٣ يوليو ٢٠٠٢

سيادتكم والأسماء المشار إليها سوف تلتقون رئيس الوزراء في ٢٣ يوليو لمناقشة مسألة العراق.

هذه الوثيقة بالغة السرية والخصوصية، ولا يسمح باستخراج نسخ منها، ولا يجوز عرضها سوى على الأشخاص المعنيين الذين يخصهم الاطلاع على محتوياتها دون سواهم.

قام جون سكارليت بتلخيص المعلومات الاستخباراتية، نظام صدام يتميز بالصرامة ويعتمد على الخوف الشديد، السبيل الوحيد للتخلص منه هو التحرك العسكري الضخم.

صدام كان قلقاً ويتوقع حدوث هجوم جوى أو برى لكنه لم يصدق أن الهجوم سوف يتم فوراً أو أنه سيكون هجوماً ساحقاً، توقع نظام صدام أن يتحد جيران العراق مع الولايات المتحدة. صدام كان يعلم أن معنويات جيشه النظامي منخفضة للغاية وأنه ليس هناك أي تأييد لصدام من جانب شعبه.

مدير المخابرات الخارجية البريطانية نقل مشاوراته الأخيرة التى أجراها واشنطن، وقد تبين أن هناك تغيراً ملحوظاً في اتجاهاته.

التحرك العسكري أصبح الآن حتمياً، أراد بوش الإطاحة بصدام من خلال التحرك العسكري بذريعة إيواء العراق للإرهاب وامتلاك أسلحة الدمار الشامل.

لكن المعلومات الاستخباراتية والحقائق تركزت حول السياسة التي ستتبع لتحقيق ذلك، مجلس الأمن لم يكن لديه صبر على إتباع درب وأسلوب طريق الأمم المتحدة ولم يكن متحمساً لنشر أية مادة حول النظام العراقي.

كانت هناك مناقشات على نطاق ضيق في واشنطن حول مرحلة ما بعد الهجوم على العراق. رئيس هيئة الأركان المشتركة قال إن واضعي الخطط

العسكرية قاموا بإطلاع مركز القيادة الأمريكية في ١و٢ أغسطس ودونالد رامسفيلد في ٣ أغسطس وبوش في ٤ أغسطس.

كان الاختياران المتاحان أمام الولايات المتحدة هما :

ألف) بداية تدريجية: الحشد التدريجي لربع مليون جندي أمريكي مع شن حملة جوية قصيرة لمدة ٧٢ ساعة ثم التحرك من الجنوب باتجاه بغداد، والزمن المقرر لهذه العملية هو٩٠ يوماً (٣٠ يوماً لإعداد القوات و٦٠ يوماً لنشر القوات في الكويت).

ب) بداية مفاجئة: باستخدام القوات الموجودة فعلاً على المسرح وعددها ١٨ ألف طائرة في إطار حملة جوية مستمرة والبدء بذكر أسباب اندلاع الحرب، والوقت المقدر لهذا السيناريو هو٦٠ يوماً بعد شن الهجوم الجوى وينطوى هذا الاختيار على مخاطرة.

رأت الولايات المتحدة أن بريطانيا (والكويت) في غاية الأهمية بالنسبة لهذه الحرب وذلك بجانب التمركز في قواعد عسكرية في دييجو جارسيا وقبرص في كلا الاختيارين.

كانت تركيا وغيرها من دول الخليج مهمة لكنها أقل حيوية، وكانت الاختيارات الثلاثة لاشتراك بريطانيا هي:

١ـ التمركز في قاعدة دييجو جارسيا وقبرص بالإضافة إلى ثلاثة أسراب من المقاتلات الهجومية.

٢ـ بالإضافة إلى ما سبق يتم توفير دعم جوى وبحري.

٣ـ بالإضافة إلى ما سبق يتم الإسهام في الهجوم البرى بقوة قوامها ٤٠ ألف جندي مع القيام بدور منفصل في شمال العراق عن طريق تركيا لشل حركة فرقتين عراقيتين في هذا الموقع.

صرح وزير الدفاع بأن الولايات المتحدة بدأت بالفعل سلسلة من الأنشطة بهدف الضغط على النظام العراقي، لم يتم اتخاذ أية قرارات بعد، لكنه أوضح أنه يعتقد أن أنسب توقيت بالنسبة للولايات المتحدة لشن الهجوم العسكري هو شهر يناير على أن يبدأ الهجوم قبل ثلاثين يوماً من انتخابات الكونجرس الأمريكي.

صرح وزير الخارجية بأنه سوف يناقش الأمر مع كولن باول هذا الأسبوع، من الواضح أن بوش قد اتخذ قراره بالقيام بهجوم عسكري حتى لو كان التوقيت لم يتم تحديده بعد، لكن القضية كانت ضعيفة، فصدام لم يكن يشكل تهديداً على جيرانه كما أن قدراته فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل كانت أقل بكثير من قدرات كل من ليبيا وكوريا الشمالية وإيران.

علينا وضع خطة لإنذار صدام لكي يسمح بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، وهذا من شأنه أيضاً أن يساعد في إيجاد مبرر قانوني لاستخدام القوة ضد العراق.

أشار وزير العدل إلى أن الرغبة في تغيير النظام لا تمثل أساساً قانونيا يبرر شن هجوم عسكري، فهناك ثلاثة أسس قانونية محتملة لتبرير الحرب وهى: إما الهجوم للدفاع عن النفس أو بهدف التدخل الإنساني أو بتفويض من مجلس الأمن، وفى هذه القضية العراقية لا يمكن الاعتماد على الأساسين الأول والثاني، كما يصعب أيضاً الاعتماد على قرار مجلس الأمن رقم ١٢٠٥ الصادر منذ ثلاث سنوات، وبالطبع فإن الأمر يمكن أن يتغير مستقبلاً.

قال رئيس الوزراء أن رفض صدام السماح بعودة مفتشي الأمم المتحدة من شأنه إحداث تغيير على الصعيدين السياسي والقانوني في الموقف.

تم الربط بين تغيير النظام وأسلحة الدمار الشامل بشكل يوحى بأن النظام ينتج أسلحة الدمار الشامل، هناك عدة استراتيجيات للتعامل مع ليبيا وإيران، إذا كانت القرينة القانونية سليمة فسوف يؤيد الشعب تغيير النظام.

أما القضيتان الأساسيتان فكانتا مدى نجاح الخطة العسكرية وما إذا كانت لدينا الإستراتيجية السياسية التي تساعد على نجاح هذه الخطة، في البداية صرح رئيس هيئة الأركان المشتركة بأننا لا نعلم بعد ما إذا كانت الخطة الأمريكية هي خطة عملية من عدمه، وأن القوات العسكرية مازالت تطرح العديد من التساؤلات.

على سبيل المثال ما العواقب التي قد تحدث إذا ما استخدم صدام أسلحة الدمار الشامل في اليوم الأول أو إذا لم تنهر بغداد وبدأت حرب المدن.. لقد قلتم إن صداما قد يستخدم أسلحة الدمار الشامل ضد الكويت، وأضاف وزير الدفاع أنه قد يستخدمها أيضاً ضد إسرائيل.

كان وزير الخارجية يعتقد أن الولايات المتحدة لن تقدم على تنفيذ خطة عسكرية إلا إذا اقتنعت بأنها خطة إستراتيجية ستؤدى إلى النصر، وفى ذلك اجتمعت المصالح الأمريكية والبريطانية ولكن بالنسبة للإستراتيجية السياسية قد تكون هناك بعض الخلافات الأمريكية ـ البريطانية. وعلى الرغم من المقاومة الأمريكية إلا أنه يمكننا إعطاء الإنذار على نحو حذر. وسوف يستمر صدام في اللعب والمماطلة مع الأمم المتحدة.

يتصور جون سكارليت (مدير جهاز المخابرات البريطاني) أن صداما سوف يسمح بعودة المفتشين فقط في حالة ما إذا تأكد أن التهديد بشن هجوم عسكري هو تهديد حقيقي ووشيك.

أشار وزير الدفاع إلي أن رئيس الوزراء كان يرغب في اشتراك القوات البريطانية في الهجوم، وسوف يكون عليه اتخاذ قراره مبكراً وقد حذر من أن

الكثيرين داخل الولايات المتحدة يعتقدون أن الأمر لا يستحق التدخل العسكري، وسوف يكون من الضروري أن يضع رئيس الوزراء البريطاني الإطار والمضمون السياسي ويقدمه للرئيس بوش.

النتائج

ألف) علينا العمل على أساس فرضية أن بريطانيا سوف تشارك في أي عمل عسكري، لكننا بحاجة إلي صورة أوضح للخطة الأمريكية قبل اتخاذ أية قرارات حاسمة، على أن يقوم رئيس الأركان البريطاني بإبلاغ العسكريين الأمريكيين بأننا نفكر في مجموعة من الاختيارات المتاحة.

ب) على رئيس الوزراء الإجابة عن السؤال الخاص بما إذا كان من الممكن إنفاق موارد مالية على هذه العملية.

ج) يقوم رئيس هيئة الأركان المشتركة في نهاية الأسبوع بإرسال التفاصيل الكاملة حول الحملة العسكرية المقترحة واحتمالات المشاركة البريطانية إلى رئيس الوزراء البريطاني.

د) يرسل وزير الخارجية البريطانية خلفية حول أعمال مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة إلى رئيس الوزراء، كما يرسل وزير الخارجية بياناً حول مواقف دول المنطقة وخاصة تركيا وأبرز الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي إلى رئيس الوزراء.

هـ) يرسل جون سكارليت إلي رئيس الوزراء كل ما يستجد من معلومات استخباراتية كاملة.

و) لا يجب علينا إهمال المسائل القانونية: يتولى وزير العدل المشورة القانونية.

ردود الفعل على الوثيقة

تواصلت ردود الفعل الغاضبة في الأوساط السياسية والشعبية الأمريكية والبريطانية مع كشف وسائل الإعلام في البلدين عن بعض مقتطفات الوثائق الثماني التابعة للحكومة البريطانية والتي تم تسريبها لتجدد الجدل المستمر حول مدى مشروعية حرب العراق بعد ان قدمت أدلة ومستندات على بدء الحكومتين البريطانية والأمريكية التخطيط لإسقاط نظام صدام حسين فور وقوع أحداث ١١ سبتمبر.

وأكدت المعلومات الجديدة المتوافرة عن الوثائق الثماني، الاعتقاد السائد حول إدراك المسئولين في واشنطن، ولندن ضعف الأدلة المخابراتية حول تشكيل النظام العراقي المخلوع أي تهديد أمنى، واعترافهم بغياب أي برنامج واضح لإدارة عراق ما بعد الحرب.

ويرجع تاريخ الوثائق التي تم تسريبها إلي وسائل الإعلام البريطانية والأمريكية إلي الفترة من مارس وحتى يوليو ٢٠٠٢ وتقع في ٣٦ صفحة تتنوع بين دراسات صغيرة (تتراوح كل منها بين ٨و١٠ صفحات) حول الخيارات العسكرية والقانونية المطروحة للتعامل مع ملف العراق، بالإضافة إلي مذكرات قصيرة وضعها كبار المسئولين البريطانيين وسجل بعضها تفاصيل اجتماعات حضرها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير وأخرى حضرتها مستشارة الأمن القومي الأمريكي ـ في ذلك الحين ـ كونداليزا رايس وتركزت كلها حول حرب العراق.

وحملت الوثائق الثماني تصنيف «سرية» ويحظر نشرها ـ مؤكدة أن الحكومة الأمريكية سعت متعمدة إلي تضخيم الخطر الذي يمثله النظام العراقي السابق والشروع في الإعداد لغزو بغداد قبل نحو عام من البدء الفعلي للعملية العسكرية، فقد قدمت إحدى الوثائق الثماني، والمؤرخة في ٢٣ يوليو ٢٠٠٢

تفاصيل لقاء عقده توني بلير مع سير ريتشارد ديرلوف مدير أجهزة المخابرات السرية البريطانية، عرض خلاله ديرلوف موجزاً لزيارة قام بها إلي واشنطن خلال هذه الفترة وعكس اتخاذ إدارة الرئيس بوش قراراً باستخدام القوة العسكرية لإزاحة صدام حسين واعتزامها إعداد المعلومات المخابراتية والحقائق، بحيث تخدم هذا القرار وتبرره بالربط بين نظام صدام والتنظيمات الإرهابية من جانب وأسلحة الدمار الشامل من جانب آخر على حد ما جاء في مذكرة لقاء ديرلوف وبلير، وتؤكد المذكرة نفسها أن مجلس الأمن القومي الأمريكي ليس لديه الصبر اللازم للسير في طريق الأمم المتحدة واستصدار تفويض من المنظمة بضرب العراق، كما توضح مذكرة ديرلوف بالحرف أن مسألة مرحلة عراق ما بعد الحرب تحظى بنسبة محدودة من المناقشات والاهتمام في واشنطن.

وتتأكد مسألة الاعتزام الأمريكي المبكر لغزو العراق من خلال مذكرة أخرى تكشف تفاصيل لقاء بيتر ريكيتس كبير مستشاري رئيس الوزراء البريطاني للشئون الخارجية، وكونداليزا رايس مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي ـ حينذاك ـ بعد ستة أشهر فقط من وقوع أحداث الحادى عشر من سبتمبر وعكس رغبة رايس في مناقشة مسألة ـ تغيير النظام ـ في العراق وليس التهديدات التي يشكلها تنظيم القاعدة أو جهود تعقب أسامة بن لادن وهى القضايا التى كان يعتقد أنها تتصدر جدول أعمال الإدارة الأمريكية ـ في ذلك الحين ـ

وتعكس مذكرة ريكيتس قلق المسئولين البريطانيين من استعجال البيت الأبيض لشن حرب ضد العراق دون التأكد من ضرورة القيام بهذه الخطوة فيؤكد ريكيتس ان اندفاع الولايات المتحدة إلي الربط بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة لا يبدو مقنعاً على الإطلاق.

وتوضح الوثائق أن بلير كان يشعر بالقلق إزاء مسألة امتلاك النظام العراقي أسلحة الدمار الشامل، ولكنه كان على استعداد في الوقت نفسه إلي خوض الحرب كجزء من التحالف القائم بين بلاده والولايات المتحدة، وبرغم تأكيد أعضاء حكومته عدم قانونية شن ضربات وقائية ضد النظام العراقي.

ففي مذكرة حكومية مؤرخة في ٢٢ مارس ٢٠٠٢ وموجهة إلي وزير الخارجية البريطاني جاك سترو، يؤكد ريكيتس أن البرنامج العراقي لأسلحة الدمار الشامل لم يشهد خلال السنوات الأخيرة أي تطور أو يخضع إلي أى تغيير، سواء فيما يخص الصواريخ المحملة برؤوس نووية أو الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وأن الذي شهد تحولاً هو مدى تسامح السلطات الأمريكية والبريطانية مع فكرة بقاء نظام صدام حسين.

ففي مذكرة بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٠٢ أكد أكبر مستشاري بلير للشئون الخارجية دايفيد مانينج، خلال لقاء مع رئيس الوزراء البريطاني أن إدارة بوش مازالت تفتقر إلي الإجابات اللازمة عن العديد من الأسئلة المهمة بشأن الحرب وأهمها ما سوف يحدث في اليوم التالي للحرب؟ وفى مذكرة أخرى بتاريخ ٢١ يوليو ٢٠٠٢ ذكر أن: التخطيط العسكري الأمريكي لخوض الحرب ضد العراق يسير وفقاً للخطة الموضوعة ولكنه يفتقر لإطار سياسي وأن قليلاً من الاهتمام قد تركز على إيجاد الظروف السياسية والعسكرية لتفادى فوضى ما بعد الحرب. وفيما يتعلق بالأمر نفسه أكدت مذكرة رفعها جاك سترو وزير الخارجية البريطاني إلي بلير في ٢٥ مارس ٢٠٠٢ ضرورة الإجابة عن السؤال الأهم وهو ما سوف تنتهي إليه هذه الحرب، فهذه المسألة تبدو كفجوة كبرى في ملف العراق، العديد من الآراء الواردة من الولايات المتحدة

تحدد مسألة تغيير النظام العراقي كوسيلة للتخلص من التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل العراقية.

* تلك وثيقة من بين عشرات الوثائق التي نشرت ولا تزال كلها تؤكد ان أمريكا هي العدو وأنها احتلت العراق وستحتل وتهدد العديد من البلاد العربية والإسلامية خلال المرحلة المقبلة، ولا سبيل أمام الأمة إلا مقاومتها والله اعلم .....

مقدمات الغزو والدروس المستفادة

نحو تأسيس قانوني وسياسي لوجود القوات الأجنبية

في العراق ورحيلها

بقلم

محمود جابر

تقديم

خمس سنوات مرت على الغزو الأمريكي للعراق/ سقوط السلطة الغاشمة، خمس سنوات تجرع فيها وقبلها الشعب العراقي كل صنوف العذاب وألوانه، هذا الشعب العظيم بساسته وعلمائه ورجال دينه بمفكريه ومناضليه هم اليوم أمام استحقاقات كبرى، هذه الاستحقاقات تتمثل في إخراج المحتل (قوات التحالف)، أو تحديد دورها ووجودها في العراق وإنهاء حالة الوصية الأممية عليه لان هذه الحالة جرح لمثل ها القطر صاحب الحضارة العريقة والتاريخ المجيد.. الجميع مطالبون أن يجتهدوا ويتعاونوا من اجل تنظيم الوجود الأجنبي على الأرض العراقية العزيزة دون أن يكون هنا انتقاص لسيادتهم أو كرامتهم، دون أن يدخل الشعب وطوائفه في احتراب جديد تكون سببه هذه القوات أو توزيع السلطة بين الطوائف والأعراق والمركب العام لهذا الشعب.

وإذا كانت أزمة العراق لم تنبع من العراق ذاته ولكن اشترك فيها دول الجوار ودول من خارج الإقليم. وإذا كانت هذه الأزمة هي واحدة من الأزمات المركبة والبالغة التعقيد، وجه منها هي عدم تمكن السلطات السابقة من صهر مكونات الشعب العراقي لتكوين لحمة وطنية واحدة، وواحدة أخرى هي في المكون الفكري القومي الذي لم يستطع حتى الآن من أن ينجز الوحدة العربية (المصير المشترك والهم المشترك)، وأخرى تالية هي أن دول الجوار كانت هي الأخرى أداة في إفساد العراق وعدم حمايته.

نحن الآن أمام مرحلة مفصلية بكل ما تعنى الكلمة من معنى يجب أن يتضافر الجميع من اجل تحديد وجدولة الوجود الأجنبي على الأرض العراقية وهذه العملية دقيقة للغاية يجب أن نتعامل معها بحرفية السياسي

ومهارة القانوني وان نأخذ نبض الشارع العام دون أن ننتقص من حقوقنا وكرامتنا ودون أن يتهم بعضنا البعض بالخيانة أو الكفر .

من هنا ومن خلال هذا البحث نحن نضع تصورا حول مقدمات الغزو والمؤامرة الأمريكية والغربية على بلادنا، دون أن يدعونا هذا إلى البكاء على اللبن المسكوب، وما هي العيوب التي أدت إلى هذه النتيجة، لعله يكون درس لنا وهذا هو محورنا الأول.. وكيف الخروج منه إقليميا وقطريا على المستوى الفكري والسياسي. وكان هذا المحور الثاني، واستعرضتا في المحور الأخير تجارب الدول التي مرت بها حالات مشابهه وكيف خرجت منها أو غرقت فيها ووضعنا تصورات للعديد من أصحاب وجهات النظر في الوجود الأجنبي في العراق واستخلصنا نتائج كل هذه التجارب ووضعنا عسى أن نقدم للمفاوض والسياسي العراقي رؤية حول الأمر برمته وكل آمالنا أن تصل العراق يوم إلى شاطئ الآمان والسلامة، والحمد لله في الأولى والآخرة

المحور الأول: قراءة في مقدمات الغزو ونتائجه

لا يمكن فهم حقيقة ومغزى الأحداث التاريخية الكبرى ،إلا بعد فترة من الزمن، أي حالما تهدأ العاصفة وتبدأ معالم أو البراعم الناشئة بينهما. وفى كل الأحوال لا يمكن لهذه الصيغة الأدبية أن تفصح أكثر مما كشفت عنه الأحداث المتعلقة بالغزو الأمريكي للعراق والنتائج المترتبة عليه في مختلف الميادين والمجالات والمستويات والأطر.

هذه الأيام الذكرى السنوية الخامسة للغزو العسكري الانجلو أمريكي للعراق واحتلاله. ومعطيات أحداث السنوات الخمس المخضبة بدماء ومعاناة الشعب العراقي ضحية الاحتلال الأمريكي الهمجي تعكس حقيقة أن ما يجري إعداده في دهاليز «البيت الأبيض» الأمريكي يناقض تماما الدوافع والأهداف التي أعلنتها في حينه إدارة بوش ـ تشيني ـ رامسفيلد، لتبرير الحرب العدوانية.

فقد ادعت بشكل تضليلي أن دوافع وأهداف شن الحرب على العراق تتلخص في أمرين أساسيين مترابطين عضويا.

الأول: ضمان الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان للشعب العراقي وذلك من خلال الإطاحة بالنظام الدكتاتور (صدام حسين).

والثاني: تخليص بلدان الجوار (بلدان الخليج العربي/الفارسي)، ومنطقة الشرق الأوسط من الخطر الذي يهدد أمنها واستقرارها بفعل أسلحة الدمار الشامل الذرية والكيميائية الموجودة لدى نظام صدام حسين(!!).

فسقوط «العالم القديم»، بانهيار الاتحاد السوفييتي والأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، أوجد بشكل مؤقت عالما أحادي القطبية ـ الولايات المتحدة الأمريكية بجبروتها الاقتصادي والعسكري. وقد استغلت قوى اليمين المحافظ في الولايات المتحدة الأمريكية هذا الخلل الحاصل في ميزان القوى عالميا والتفجيرات الإرهابية في نيويورك وواشنطن في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ للشروع في تنفيذ إستراتيجيتها المبيتة كونيا. فتحت ستار «الحرب الكونية ضد الإرهاب» أعطت إدارة اليمين المحافظ في «البيت الأبيض» لنفسها صلاحية القيام بدور الشرطي العالمي لمعاقبة وتأديب كل من تسول له نفسه الوقوف في وجه السياسة الأمريكية أو تهديد مصالحها. ولتبرير وشرعنة القيام بدور الشرطي العالمي بعيدا عن الالتزام بمبادئ وقوانين الشرعية الدولية لجأت إدارة بوش إلى إخفاء وجه إستراتيجيتها الكونية بمجموعة من العناوين التضليلية مثل (الدفاع عن حرية وحقوق الإنسان والدفاع عن حرية وسيادة الشعوب)، فالقاعدة النظرية للإستراتيجية الجديدة التي مارستها إدارة بوش واليمين المحافظ انطلقت من أن مساحة «الأمن القومي الأمريكي» تشمل كل العالم، كل بقعة أو منطقة أو بلد من بقاع ومناطق وبلدان العالم، وحسب هذا التقييم النظري فان أي نظام أو أي قوة في أي مكان من أمكنة العالم تناهض سياسة

الهيمنة والعربدة الإمبريالية الأمريكية تعتبر في نظر إدارة بوش خطرا يهدد الأمن القومي الأمريكي ولا مفر من إزالة هذا الخطر.

وهذا أعطى عمليا الضوء الأخضر لإدارة بوش لممارسة عولمة إرهاب الدولة الأمريكية المنظم وشن الحروب العدوانية. و«لحماية» الأمن القومي وتبرير العدوان لجأت إلى استخدام الآلية أو الوسيلة النظرية الثانية في إستراتيجية اليمين المحافظ وهي شن الحروب الاستباقية أو الحروب الوقائية، أي انه يكفي الادعاء بان نظاما ما لديه نوايا معادية للأمريكان أو يؤوي "منظمات إرهابية" أو يحتمل أن يهدد أمن بلدان جواره أو مصالح أمريكية يكفي ذلك لشن حرب عدوانية عليه دون معايير لان الإدارة الأمريكية هنا هي الخصم والحكم والقاضي والجلاد، وفي انطلاقتها العدوانية اعتمدت إدارة بوش على اختيار الحلقات الضعيفة لتجسيد إستراتيجيتها للهيمنة، فبعد أفغانستان والإطاحة بنظام الطالبان التي صنعته هي، توجهت جحافل الغزو والعدوان الأمريكية إلى بلاد الرافدين مستغلة دكتاتورية نظام صدام حسين وعزلته في المنطقة لتبرير وإعطاء المصداقية لحربها التدميرية الإستراتيجية العدوانية في مارس/ آذار ٢٠٠٣ من أجل احتلال العراق.

فالهدف الاستراتيجي للإمبريالية الأمريكية لم يكن أبدا، كما ادعت إدارة بوش وخدامها، ضمان الحرية لشعب العراق، فمعطيات خمس سنوات تعكس أحداثها حقيقة أن نكبة الشعب العراقي تحت نير الاحتلال الأمريكي وحلفائه ودواجنه من العراقيين اشد وطأة وأكثر مأساوية من كل ما حدث في التاريخ. فالمعطيات المأساوية تشير إلى أن الغزو الأمريكي للعراق خلق اكبر كارثة إنسانية في العالم الحديث، ووفق هذه المعطيات فقد قتل في ظل الاحتلال الانجلو أمريكي أكثر من مليون عراقي وأكثر من مليوني جريح

ومشوّه وحوالي أربعة ملايين لاجئ عراقي في داخل وخارج العراق يفتشون عن مكان آمن هربا من شبح الموت والقتل.

هذا إضافة إلى جرائم التعذيب السادية التي يرتكبها المحتل الأمريكي في أبو غريب وغيره! فعن أي حرية وحق للإنسان يتشدق النظام الأمريكي الذي يدوس على ابسط حقوق الإنسان وحقه في الحرية والسيادة الوطنية(!!).

إن اكبر جريمة ارتكبها ويرتكبها الاحتلال الأمريكي بحق الشعب العراقي العظيم، هو لجوؤه إلى مصادرة ودفن الهوية الوطنية لهذا الشعب ومحاولة خصخصة الوحدة الإقليمية لدولة العراق إلى دويلات هشة وذلك من خلال إشعال نيران الصراع ألاثني والطائفي وتأجيج حدة التعصب الطائفي إلى درجة تفجير حرب أهلية بين السنّة والشيعة، بين العرب والأكراد وغير ذلك والتي لا يستفيد من ورائها سوى المحتل.

لقد اثبت تطور الصراع في العراق انه لا يمكن التعايش مع وجود احتلال غاشم هدفه الاستراتيجي نهب نفط العراق وخيراته الوطنية وامتهان كرامة الشعب العراقي وسيادته الوطنية. فالاحتلال ولّد المقاومة العراقية بمختلف أشكالها المسلحة والسلمية، وتحول العراق إلى جهنم تحرق نيرانها المحتلين والى مقبرة للغزاة. فحسب إحصائيات وزارة الحرب الأمريكية قارب عدد من قتل من قواتها الغازية في العراق الأربعة آلاف جندي وقائد عسكري إضافة إلى عشرات ألوف الجرحى.

هذا إضافة إلى التكلفة المادية الهائلة التي تحرق المليارات من الدولارات شهريا في آتون الحرب الاحتلالية في العراق، فالحرب في أفغانستان والعراق كلفت حسب الإحصائيات شبه الرسمية و الخزانة الأمريكية أكثر من أربعة تريليونات من الدولارات، ومواصلة احتلال العراق يكلف الخزينة الأمريكية شهريا أكثر من ١٢ مليار دولار.

وتحاول إدارة بوش إجهاض المقاومة العراقية من خلال زرع وتأجيج الفتنة الطائفية بين فصائلها والصراع فيما بينها، خاصة بين السنّة والشيعة، وحتى بين فصائل الشيعة وداخل كل فصيل مقاومة.

ولكن رغم كل ذلك فالحقيقة الساطعة أن الاحتلال الأمريكي للعراق في وضع مأزوم، فقد فشل في ضمان الأمن والاستقرار، وتأجيجه «للفوضى الايجابية» من خلال تأجيج الصراع الطائفي لم يعزز حالة الأمن للوجود الاحتلالي، ولهذا يلجأ المحتل الأمريكي إلى إيجاد لغة تفاهم ومصالح مشتركة مع النظام الإيراني بهدف ضمان أمنه في العراق يخدم مصالح الطرفين.

كما أن الحقيقة الساطعة تؤكد انه تتسع الدوائر المطالبة بإنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق، تتسع دوائر المقاومة العراقية وبين أوساط الرأي العام العالمي وداخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. والعديد من الدلائل والمؤشرات تشير ليس فقط أن العراق مقبرة للغزاة وان النصر سيكون حليف شعب العراق وتطلعاته للتحرر والاستقلال والسيادة الوطنية، بل كذلك سيكون احتلال العراق مقبرة لنظام اليمين المحافظ ولسقوط الحزب الجمهوري في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨.

ولمواجهة فشله الذريع في العراق، مواجهة الضغوطات المتعددة لإنهاء احتلال العراق وضمان سيادة واستقلال العراق، تحاول إدارة بوش واليمين المحافظ خلق أوضاع في العراق تضمن المصالح الاستعمارية الأمريكية الإستراتيجية والاقتصادية، حتى بعد التوصل إلى اتفاق بإعلان إنهاء الاحتلال رسميا.

ففي ١١مارس/آذار الحالي وعشية الذكرى السنوية الخامسة لاحتلال العراق، بدأت في بغداد محادثات بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة الأمريكية حول اتفاقية تحدد شكل ما يسمى «التعاون المستقبلي بين البلدين».

وحسب بيان أصدرته وزارة الخارجية للحكومة العراقية في بغداد جاء «إن بغداد وواشنطن بدأتا محادثات بينهما للتوصل إلى اتفاق لتنظيم العلاقة

بين الدولتين الصديقتين على أسس سليمة بعد انتهاء فترة تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي نهاية العام الحالي وخروج العراق من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة». فقرار مجلس الأمن حسب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة شرعن عمليا الاحتلال الأمريكي وشرعن الوصاية الأجنبية على العراق حتى نهاية العام ٢٠٠٨ الجاري، والرئيس بوش رفض اقتراحا في الكونغرس ولجأ إلى استعمال حق الفيتو لمنع اتخاذ قرار بجدولة عملية انسحاب القوات الأمريكية المحتلة من العراق. وبرأيي أن المحادثات الجارية بين الوفد الأمريكي و الوفد العراقي يدور حول بقاء الهيمنة الأمريكية في العراق حتى بعد جدولة انسحاب الغزاة من العراق، يدور حول زرع العراق بقواعد عسكرية أمريكية، احتكار أمريكي في تسليح جيش عراقي مدجن أمريكيا، ضمان حماية المصالح الاحتكارية الأمريكية بوش يواجه مأزقا قانونيا آخر.. صحيح انه ليس نتيجة مباشرة لأحداث البصرة، لكنه أحد المآزق المترتبة علي الوجود الأمريكي بالعراق وارتباك خطط الخروج منه، فالغطاء الأممي الممنوح لعمل قوات التحالف بالعراق ينتهي بنهاية العام الحالي.. أي انه بدءا من أول يناير ٢٠٠٩ ستنتهي صلاحية قرار الأمم المتحدة الذي ينظم عمل تلك القوات بالعراق ويمنحها شرعية للبقاء فيه، وما لم يتم تجديد هذا القرار يصبح الوجود العسكري الأجنبي بالعراق غير شرعي.. وكانت الإدارة الأمريكية قد صرحت بأنها لن تسعي لتجديد القرار الأممي.

الشعب العراقي هو الضحية الأولي لهذا الوضع المأساوي، وسيصبح مطالبا هو وحكومته الوطنية بتوفير الأمن للاستغناء عن الوجود الأجنبي، ثم المطالبة بخروج القوات الأجنبية والتخلص منها بشكل قانوني دون أن تصبح العراق ولاية أمريكية أو بلدا تحت الأسر.

وستبقي العقدة في قوات المرتزقة أو شركة الأمن الخاصة بلاك ووتر التي لم يولد بعد من يستطيع أن يأمرها بالخروج

المحور الثاني: العوامل التي أدت إلى الغزو إقليميا وأهم الدروس المستفادة

الغزو الأمريكي للعراق فعلا «تاريخيا»، ونحن أمام الذكرى الخامسة لهذا الغزو وضع وسوف يضع الكثير من القضايا النظرية والسياسية على جدول الأعمال أمام العالم العربي لعقود قادمة، فالغزو الأمريكي للعراق لم يكن قضية داخلية للعراق فحسب. بل جسد في ذاته دراما العالم العربي المعاصر. بمعنى مهمة الابتداء من «الصفر» بعد قرن من النضال الوطني والقومي. وبغض النظر عن الغطاء الذي جرى تحته هذا الغزو والنتائج المترتبة عليه، فان مما لا شك فيه هو طبيعة الأزمة الشديدة التي لفت العراق (والعالم العربي) ومهدت لإمكانية الغزو والاحتلال وشرعنة بداياته الأولى (ما قبل الغزو) ومساعدته لاحقا من قبل اغلب الدول العربية والسكوت عليه لاحقا والاحتجاج «الخجول» عليه في مجال الدعاية والإعلام.

وهي ظواهر تشير بمجموعها إلى أزمة العالم العربي المعاصر وانحطاطه المادي والمعنوي. وهو انحطاط متنوع المستويات والأحجام. لكنه يشير عموما إلى وجود خلل جوهري في مختلف المستويات، سوف أركز على ثلاث منها وهي الفكري والقومي والسياسي.

ففي المستوى الفكري، فقد كشف الغزو الأمريكي للعراق عن ثلاث مظاهر كبرى لطبيعة الخلل الفكري، بمعنى نماذجه الكبرى التي كانت ما تزال تفعل باتجاه نخر الدولة العربية والمجتمع والثقافة ومن ثم إضعاف مناعتهم الذاتية. وبالتالي تحويل البلدان العربية إلى فريسة سهلة. وهي حالة لا تخص

العالم العربي بقدر ما تخص كل منطقة وبلد. إلا أن خصوصيتها في العالم العربي برزت بصورة نموذجية في العراق والغزو الأمريكي له.

ولعل أهم هذه المظاهر الكبرى هي:

أولاً: استفحال مختلف أشكال الرؤية اللاعقلانية والأصولية المتخلفة في الدفاع عن الفكرة القومية والوطنية. فقد دمرت الصدامية كل أشكال الرؤية العقلانية في بناء الدولة والمجتمع والثقافة والعلاقة بالطبيعة والإنسان والثروة. أما النتيجة فهي الاغتراب الشامل والتام والمطلق بين السلطة والمجتمع.

أما الخلل الثاني: فيقوم في تصدع الفكرة القومية والوطنية واحترابها. وذلك لان تجربة العراق (وليس العراق فقط) تشير بوضوح إلى أن غياب العقلانية السياسية وسيادة مختلف أشكال اللاعقلانية تؤدي بالضرورة إلى إفراغ الفكرة القومية والوطنية من مضمونها الاجتماعي والإنساني. وتحولها بالتالي إلى كرات لا يجمعها شيء سوى قدرتها على التدحرج بين سيقان من هو أكثر قدرة على الجري والمهارة! وفيما لو وضعنا هذه الصيغة الأدبية بمعايير الرؤية السياسية فإننا نتوصل إلى واقع أفول الفكرة القومية التوتاليتارية وهزالة خطابها العام والخاص. وقد تكون هذه الحصيلة هي الأكثر إثارة فيما يتعلق بالجانب السياسي للفكرة القومية، أي سقوط نموذجها التوتاليتاري (الراديكالي).

فقد كشفت أحداث غزو العراق والنتائج المترتبة عليه في المستوى القومي على جملة النواقص الكبرى، التي كانت وما تزال تشكل أحد المصادر الكبرى لاستمرار الانحطاط المادي والمعنوي، ومن ثم إمكانية «الغزو الخارجي».

ومن بين أهم هذه النواقص انعدام أو فقدان الوحدة الداخلية بين دول العالم العربي. وهو مؤشر يكشف عن طبيعة الخلل ولحد ما الزيف فيما يسمى بالتنسيق العربي وتوحيد جهوده المشتركة. وقد وجد ذلك انعكاسه في النقص الثاني المتمم له ألا وهو انعدام التنسيق الإيجابي الفعال

بين دول العالم العربي بصدد مواجهة الأخطار أو التحديات الخارجية. بمعنى اضمحلال الحس المشترك والمصالح الجوهرية المشتركة.

وهي نتيجة وجدت انعكاسها العملي في ضعف جامعة الدولة العربية وفقدان آلية تنسيقها العملي لسياسات الدول العربية بالمعنى الاستراتيجي والتكتيكي. وإذا أخذنا بنظر الاعتبار أن جامعة الدول هي إحدى أقدم المنظمات الدولية الكبرى في العالم المعاصر، من هنا يتضح حجم الفضيحة القائمة في شللها التاريخي وها مشيتها بالمعنى القومي والسياسي. وهي نتيجة ترتبط بدورها بالخلل القائم في تباين واختلاف وتضاد الرؤية السياسية للدول العربية بصدد «القضايا القومية الكبرى». وهو اختلاف وتباين وتضاد يعبر عن تنوع أنظمتها السياسية وتاريخ تطورها المعاصر، لكنه يشير بالمعنى القومي إلى أنها جميعا لم ترتق إلى مصاف الفكرة القومية العربية. وهو ضعف وجد انعكاسه في كافة المستويات (الحكومية والاجتماعية). مما يعني استفحال وتنامي التجزئة العربية على مستوى الواقع والفكر والنفسية. ومن ثم تصاعد أولوية القطري على العربي العام. وإذا كان لهذه الظاهرة، بوصفها إحدى النتائج المترتبة على ضعف العالم العربي وعدم قدرته بعد على حل إشكالية الوحدة العربية بأي شكل كان من أشكالها، بما في ذلك أكثرها تدنيا وبدائية، فان غزو العراق قد عمق هذا الخلل، أو كشف عن أبعاده السحيقة من خلال ظهور تضاد القطري والقومي في اغلب الجوانب. أما النتيجة الطبيعية لهذا الخلل فهو ظهور ضعف أو انعدام «النظام العربي» إلى السطح بوصفه واقعا وليس فرضية أو مؤامرة خارجية وما شابه ذلك. وإذا كان من الممكن الحديث عن «نظام عربي» فهو مجرد دعوى فردية أو جزئية أو دعائية أو قطرية بحتة. غير أن أحداث العراق والغزو الأمريكي له كشف عن تهرؤ هذا «النظام» على المستوى القومي. ومن ثم بين بصورة لا تقبل الجدل عن انعدام أية رؤية

استراتيجية علمية عربية فيما يتعلق بأولويات العلاقات الدولية (الخارجية). أين العرب مما يجري في العالم، مما يجري حولهم، مما يجري في عقر دارهم؟

ما يشهده الوطن العربي، أو المنطقة العربية، أو ما يسمونه «الشرق الأوسط» الكبير، لعب على المكشوف بأمعاء المنطقة، لهدفين أساسيين، تثبيت الاحتلال الصهيوني في فلسطين من جهة، وتثبيت أقدام الاستعمار الجديد من خلال احتلال العراق وتدميره وتفتيته من جهة ثانية، وبالتالي استخدام الاحتلالين منصة لتغيير وجه المنطقة وتدمير قدراتها وسلب ثرواتها.

كل شيء معلن، والمستعمر والمحتل لا يخفيان شيئاً، خصوصاً بعدما ثبت لديهما، بالملموس وحسب التجارب السابقة، أن ثمة من يتغاضى عن احتلال ستين عاماً لفلسطين، وعن احتلال خمسة أعوام للعراق، وعن رياح الفتن والفوضى تعصف بالدول العربية فرادى، من مشرق الوطن العربي إلى مغربه، ولا من يسأل، لكأن ما تشهده هذه الدولة العربية أو تلك حدث يقع في المريخ وليس في أحضان العرب.

العالم يتغير والبيئة الدولية تتغير، والعرب أيضاً يتغيرون ولكن نحو الأسوأ، أولاً بفعل أيديهم، وتالياً بفعل المؤامرات التي تحاك وتنفذ ضدهم، لأنهم تخلوا عن الرابط القومي وأداروا الظهر لأعدائهم الذين يصوبون عليهم من كل جانب، فيما هم لاهون في حشد الإمكانات والقدرات للكيد لبعضهم بعضاً والطعن ببعضهم بعضاً، والتشفي ببعضهم بعضاً. صار الحديث عن الوحدة والتضامن والجامع القومي ومواجهة العدو المشترك وحفظ الوجود، حاضراً ومستقبلاً، صنفاً من الشتائم في نظر الكثيرين. وبلغ السوء مبلغه بأن صارت كوندوليزا رايس أو حتى تسيبي ليفني، من أسف، تقف في ديار العرب لتحدد لهم من هو العدو ومن هو الصديق، ما هو الخير وما هو الشر، فيما العراقيون يذبحون يومياً، والفلسطينيون يذبحون يومياً، ويتم تحضير عرب آخرين، في

هذا البلد العربي أو ذاك، لسوقه إلى الذبح، مباشرة أو بأيدي أبنائه عن طريق الفتن والدسائس وتسعير الخلافات، و«الراعي» واحد هنا وهناك وهنالك.

من هنا يبرز دور النخب العربية – إذا قررت – في التلاقي والتفكر والتباحث في إعادة جمع شمل هذه الأمة التي يراد تحويلها إلى أشلاء متناثرة.

ولا مخرج من دون إعادة تصويب البوصلة في الاتجاه الصحيح، ونحو بر الأمان. والمخرج عودة الرشد، قبل أن يأتي زمن لا ينفع فيه حتى البكاء على الأطلال.

أما في المستوى السياسي (العملي) فقد كشف الغزو الأمريكي للعراق عن جملة نواقص كبرى وتشوه في مختلف مستويات حياته السياسية. ويمكن اعتبار الخلل جوهري في بنية الدولة هو أكثرها وأكبرها خطورة. إذ فيه تكمن مقدمات «الغزو الخارجي». فمن المعلوم تاريخيا، إن الغزو الخارجي يبدء داخليا. بمعنى تراكم المقدمات والأسباب الفاعلة في مجال نخر المجتمع والأمة. وليس هناك من وحدة للأمة والمجتمع بدون الدولة. فهي أداة وضمانة الوحدة الاجتماعية والقومية. بل يمكننا القول، بان قوة الأمة والمجتمع مقرونة بقوة الدولة، وبالعكس أيضا. وهي وحدة متداخلة ومترابطة ترتقي إلى مصاف البديهية. إلا أن تجربة العراق والنتائج المترتبة عليها تكشف عن أن النخب السياسية والأحزاب لم ترتق بعد حتى إلى إدراك هذا المبدأ الذي اخذ يصبح من بديهيات العلم السياسي المعاصر. أما الضعف المكمل للخلل الشامل في بنية الدولة، فهو ضعف المجتمع المدني. إذ لا يمكن بناء دولة قوية وقومية بالمعنى السليم للكلمة دون مجتمع مدني يناسبها. فهو المصدر الذي يمد الدولة بقواها الاجتماعية الحية. وبدون هذه السلسلة المترابطة بين الدولة والمجتمع المدني يصبح من الصعب الحديث عن وجود وتأثير ثقافة وطنية وقومية قادرة على

توحيد القوى الاجتماعية وقت الشدائد والدفاع عن النفس. ولعل أحداث العراق وسقوط بغداد يكشف أولا وقبل كل شيء عن انفراط حلقات هذه السلسلة الضرورية. وهو انفراط يشير بدوره إلى خلل جوهري آخر ألا وهو تشوه الرؤية الاجتماعية والأخلاقية عند النخب السياسية والمجتمع، عند السلطة والمعارضة. وذلك لان التشوه العام في بنية الدولة والسلطة والثقافة يؤدي إلى تشوه الرؤية السياسية ومن ثم جعل الجميع فريسة سهلة للقوى الأجنبية. وهو تشوه يستتبعه بالضرورة تصدع الفكرة الوطنية.

ومن ثم الهبوط بها إلى مستويات متدنية في الوعي الاجتماعي والسياسي. وهو هبوط عادة ما يتخذ الصيغة العرقية أو الدينية الطائفية أو الجهوية أو مخلف تركيباتها. بمعنى الرجوع إلى زمن ما قبل الدولة. مع ما يترتب على ذلك من هبوط إلى معالم ما قبل الدولة. وهو هبوط يعجز عن تقديم أية بدائل واقعية وعقلانية للمشاكل المستفحلة. على العكس انه يبدأ بتعميقها وإعادة إنتاجها بصورة مخربة. مع ما يترتب على ذلك من تخبط في الرؤية السياسية عند الأغلبية. ومن ثم تعمق مكونات الخلل وتحولها إلى أزمة منظومية يدفع المجتمع وأجياله اللاحقة، والدولة ومؤسساتها ثمنها الباهظ لعقود طويلة.

إن الأحداث المقدمة للغزو الأمريكي للعراق والنتائج المترتبة عليه، وآفاق تطور العراق والمنطقة يقع ضمن أولويات الاستفادة من هذه العبرة المريرة ضرورة :

١ـ القضاء على النظام التوتاليتاري (نظام الحزب الواحد والأيديولوجية الواحدة) وإرساء أسس النظام الديمقراطي السياسي والاجتماعي عبر عملية إصلاحية منظومية (شاملة) من اجل بناء مقدمات الدولة الشرعية.

٢- تداول السلطة السياسية بطرق سلمية وشرعية.

٣- تطوير المجتمع المدني ومؤسساته.
٤- التنمية العقلانية الشاملة.
٥- لعدالة الاجتماعية.

وهذه الحصيلة النظرية والعلمية هي الوحيدة القادرة على مواجهة حالة الانحطاط المادي والمعنوي الذي يواجهه العالم العربي على مستوى الدولة والمجتمع والثقافة، وفي كافة مستوياته. بعبارة أخرى أن البدائل والخيارات ليست متنوعة، بل محدودة للغاية. وهي محصورة بثنائية خطرة أما الانحدار صوب الهاوية أو المرور مرة أخرى بالتجربة العراقية أو الخروج منها بطريقة تحفظ للدولة والمجتمع حريته الفعلية وتطوره المستديم. وهي حالة مرتبطة بصورة عضوية بالموقف من حقيقة الاستفادة الفعلية من عبرة الغزو الأمريكي للعراق.

إشكالية الوجود العسكري لقوات الغزو والطريق للخروج من الأزمة (قانونيا وسياسيا):

ما يميز الدولة من المنظمات الأخرى (الأشخاص المعنوية) هو تمتع الدولة بالسيادة الكاملة ككيان مستقل تماما يمارس السلطة في الداخل دون قيود غير القيود التي يضعها دستور الدولة و في اتجاه الخارج يكون حر في صياغة علاقاتها الخارجية لا تخضع لأي قيود غير قيود القانون الدولي الذي يجب أن تطبق بدورها على كل الدول على قدم المساواة.

والسيادة تشمل كافة سلطات الدولة بحيث لا تنافسها سلطة أخرى داخل و خارج حدودها و إلا لأصبحت هذه الدولة دولة ناقصة السيادة. و لذلك فان احتلال دولة ما لإقليم دولة أخرى هو في الدرجة الأولى سلبا لسيادة هذه الدولة وإخضاعها لإرادة الاحتلال و هو بمثابة استعباد شعب

كامل لان الإنسان المستعبد ليس إلا إنسان مسلوب الإرادة. واحتلال دول لأراضى دول أخرى يتم إما علنا أو تحت تسميات مختلفة كتحرير شعب دولة أخرى أو إرسال قوة سلام أو تقديم الدعم من قبل قوات صديقة بناء على طلب مزعوم من دولة ما. فالاحتلال الانجلو ـ أمريكي للعراق مثلا تم تحت شعار تحرير العراق.

ولا يكمن اعتبار تواجد قوات عسكرية لدولة ما على أراضى دولة أخرى بدون إذن مسبق من قبل حكومة شرعية لهذه الدولة إلا احتلالا لذلك فانه من النادر جدا في عالمنا اليوم بان تتواجد قوات دولة ما على أراضى دولة أخرى بدون اتفاق مسبق بينهما ما عدا بعض الاستثناءات القليلة كتواجد القوات الإسرائيلية على أراضى فلسطينية و سورية ولبنانية و تواجد القوات الأجنبية في العراق حاليا.

ونظرا لحساسية المسألة فالدول تلجأ عادة إلى إبرام اتفاقيات دولية لتنظيم التعاون العسكري فيما بينها و إن كل وجود لقوات دولة ما على أراضى دولة أخرى تحتاج عادة إلى اتفاقيتين دوليتين على الأقل

– اتفاقية دولية تمنح الدولة المضيفة بموجبها دولة الضيف حق تواجد عسكري على أراضها تسمى عادة باتفاقية التعاون العسكري و تنظم بصورة عامة حجم هذه القوات و مواقع تمركزها و أهدافها و تحدد الفترة الزمنية لوجودها.

– اتفاقية دولية ثانية تنظم الوضع القانوني لهذه القوات و الهدف وراءها هو تحديد حقوق و واجبات هذه القوات كتحديد الاختصاص الجنائي على هذه القوات و حمل السلاح و دفع الضرائب والرسوم الجمركية و إجراءات دخول و خروج أفراد هذه القوات من وإلى الدولة المضيفة.

نقطة انطلاق أي اتفاقيات من هذا النوع هي بان الدولة المضيفة تمارس كامل السيادة على أراضيها و الأفراد و الممتلكات التي تتواجد على هذه

الأراضي باستثناء الحصانات التي تمنح حسب القانون الدولي لبعض الأفراد و ممتلكات دول ومنظمات دولية كالحصانة الدبلوماسية مثلا ولذلك فان منح أفراد قوة دولة ما نوع من الحصانة على أراضى دولة أخرى هو ليس إلا استثناء من القاعدة و يجب أن يتم حسب اتفاقية دولية تتوفر فيها كافة أركان العقد كما جاء في المواد (٤٦-٥٣) ،لاتفاقية فيينا حول إبرام المعاهدات أي عدم سريان الاتفاقيات التي أبرمت تحت التهديد والإكراه أو تعارض نص الاتفاقية مع القانون الدولي الإجباري كقدسية سيادة الدول و حق تقرير مصير الشعوب خطورة وجود القوات الأجنبية على أراضى دول أخرى هي عدم سريان هذه الاتفاقيات في زمن الحروب و لذلك فان الوجود العسكري الأجنبي يشكل خطرا مستمرا على سيادة الدولة المضيفة. و إن اختلاف الأديان و الثقافات و التقاليد بين الشعوب يمكن أن يؤدى إلى سوء التفاهم بين سلطات الدولة المضيفة للقوات الأجنبية و سلطات دولة الضيف لان ربما ما يكون مسموحا به في قوانين دولة الضيف يمكن أن يكون ممنوعا في قوانين الدولة المضيفة.

يهمنا فيما أُثير أن نحدِّد هنا الوضع القانوني للوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد أن أحاطت به الكثير من الغيوم والأوهام والأقاويل، أن العراق يعاني من احتلال أجنبي غير مشروع،المزاعم الأمريكية الآتية من البيت الأبيض ووزارة الخارجية تؤكد في سرعة مدهشة، مؤكدين أن الوجود العسكري في العراق ليس احتلالاً وإنما أساسه دعوةٌ من الحكومة العراقية الشرعية المنتخبة، وفي إطار قرارات مجلس الأمن.

ولا بد أن نعترف بأن المواطن العربي بل وشعوب العالم قد وقعوا في مأزق يتعلق بتحديد الوضع القانوني للقوات الأجنبية في العراق، والسبب في هذا اللبس هو أن مجلس الأمن قد تم توظيفه للمساهمة في تقديم انطباع مضلّل لوضع هذه القوات؛ حيث أكد القرار ١٥٤٦ نقل السيادة من القوات

الأجنبية إلى الحكومة العراقية المنتخَبة بنهاية شهر يونيو عام ٢٠٠٥م، وأطلق على هذه القوات الأجنبية وصفًا جديداً هو القوات المتحالفة مع الحكومة العراقية، غير أن مجلس الأمن كان قد ساهم بالقرار رقم ١٤٨٣ الصادر في سبتمبر ٢٠٠٣ في هذه الصورة المغرضة؛ حيث فسَّرته الولايات المتحدة وبريطانيا بأنه يضفي الشرعية على الاحتلال، وكان يجب علينا نحن المفكِّرين والمشتغلين بالدراسات القانونية الدولية في العالم العربي أن نجلِّيَ هذا الوهم وأن نبدِّده، على الأقل بالنسبة للمواطن العربي، على أساس أن هناك فرقًا بين وصف الاحتلال وتنظيم وضعه وبين إسباغ الصفة الشرعية عليه، كما أنه لا يُتصوَّر أن يعترف مجلس الأمن فيما زعمت الولايات المتحدة بالاحتلال.

أما السبب الثاني: في هذا اللبس فهو أن هذا القرار ١٥٤٦ قد ارتبط بإطلاق ما أسماه بالعملية السياسية التي انخرط فيها العالم العربي وشجَّع عليها؛ أملاً في إنشاء نظام سياسي يكون بديلاً عن النظام السابق الذي أسقطته الولايات المتحدة بغزوها للعراق.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة زعمت أن غزوَها مشروعٌ؛ بناءً على عدد من الاعتبارات التي رفضها العالم والشعب الأمريكي، وأهمها أن واشنطن استخدمت القوة ضد نظام مستبدٍّ بشعبه، خطر على جيرانه والعالم، وأنها قامت نيابةً عن المجتمع الدولي بهذه المهمة المقدسة الذي باركها الربُّ وألهم بها أحدَ مخلصيه، وهو الرئيس بوش، الذي أكد في أكثر من مناسبة بأنه مبعوثُ العناية الإلهية، أي أن هذه المهمة المقدَّسة قد تقرَّرت من جانب الرب حبًّا في شعب العراق الذي ابتهل إلى الله في صلواته أن يخلصه من طاغية العراق.

أما الاعتبار الثاني: فهو أن صدام حسين يمتلك أسلحةَ الدمار الشامل، وأن على الرئيس بوش أن ينقِذ العالم من خطره بعملية تؤدي إلى إسقاطه؛ حتى لا يستخدم هذه الأسلحة ضد عباد الله.

الاعتبار الثالث: هو أن الرئيس بوش قد بعثه الله خصيصًا لكي يحارب القاعدة والإرهاب في العراق، على افتراض أن العلاقة وثيقة بين صدام والقاعدة، ورغم أن كل هذه الاعتبارات مضلّلة إلا أن الرئيس بوش لا يزال حتى الآن يعتقد أنه يحارب أعداء العالم والولايات المتحدة في العراق، وأن هذه الحرب المقدَّسة تستمد شرعيتها من شرعية أهدافها، حتى وإن بدت للعامة من أمثالنا عدوانًا صارخًا على شعب العراق وجريمةً ضد كرامته ووجوده ووحدته الوطنية والإقليمية.

والحق أن الدارس لقرارات مجلس الأمن من الناحية النصية سوف يخرج بنتائج غير قانونية، ولعل نصوص هذه القرارات كانت مقصودةً حتى تُغريَ فقهاء السلطة في الولايات المتحدة بأن يشيعوا في أعرق المجلات القانونية الأمريكية أن الوجود الأمريكي في العراق ليس احتلالاً وإن بدا كالاحتلال، وحتى لو صح أنه احتلالٌ فإنه يكتسب شرعيتَه من شرعية ونُبْل أهدافه، وهي إسقاط الطاغية الذي عجز شعبُه عن إسقاطه، وإنشاء نظام ديمقراطي ينعم به الشعب مكافأةً من الربِّ على ما عاناه من محن، فعوضه الربُّ هذا النظام الديمقراطي نتيجةَ صبره واحتسابه.

ومما شجَّع الرئيس بوش على التمادي هو سكوت العالم العربي، وأن الخطاب السياسي العربي لم يختلف عن الخطاب السياسي الأمريكي، حتى فوجئ العالم العربي بأن القوات المتعددة الجنسيات ليست إلا قواتِ احتلالٍ دوليةً متعددةَ الجنسيات، وأن هذا الوصف الذي تضمنه قرارُ مجلس الأمن لم يغيِّر في واقعها، وأن الاحتلال بطبيعته لا يمكن تصنيفه على أنه احتلالٌ حميدٌ أو احتلالٌ خبيثٌ، وأن قانون الاحتلال الحربي هو الذي يحكم كل صور الاحتلال، وأن الاحتلال بحسب تعريفه حالةٌ واقعيةٌ غيرُ مشروعة مؤقتًا، وأنها تَّمت باستخدام القوة المسلحة.

وبعبارة أكثر دقة فان موقف المتخوفين من عقد هذه الاتفاقية يتجلى بالنقاط التالية:

١- تحول العراق إلى تابع للدولة الأمريكية في جميع شؤونه السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، ونهب خيرات البلاد وموارده القومية سيما النفط بطرق ممنهجة، وتحويل الشعب إلى مجرد مستهلك للفتات الذي يقتر به عليه المستعمر الأمريكي.

٢- احتمال موافقة مجلس الأمن في حال ما إذا طلب العراق رسميا من هذا المجلس إخراجه من البند السابع الذي لم تعد مبرراته السابقة موجودة، وفي حالة استعمال الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض في دحض القرار الأممي المقدم من قبل العراق فان ذلك سيؤدي إلى إحراج الإدارة الأمريكية أمام شعبها أولا وقبل شعوب العالم الأخرى، لان الحجة الأمريكية التي دأبت تقول أن وجود القوات الأمريكية في العراق هو بطلب ملح من قبل قيادات هذا البلد لم يعد لها أي سند موضوعي..، وقد لاحظ العالم بأسره المظاهرات الحاشدة التي انطلقت من أمريكا نفسها منددة باحتلال العراق من قبل الجيش الأمريكي لمناسبة الذكرى الخامسة لبداية الحرب في العراق عام ٢٠٠٣.

٣- إن هذه الاتفاقية تشرع لعملية استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق إلى ما لا نهاية.

وأما الأطراف التي لا تجد في الوجود الأمريكي غضاضة أو يكن البعض منها في نفسه شعورا بالعرفان للطرف الأمريكي فقد كان لها موقف ودي بشكل عام فيما يخص السعي لإبرامها بشكل ونوع وحجم استراتيجي بعيد المدى.. ونستطيع أن نجمل الرأي الموافق مبدئيا على ضرورة عقد مثل هذه الاتفاقية بالنقاط التالية:

١- إن إقرار مثل هذه الاتفاقية سيمكن الدولة العراقية من الخروج من اسر الميثاق السابع للأمم المتحدة والذي أصبح العراق بموجبه دولة تحت الوصاية العالمية.

٢- الاتفاقية ستنظم عمل القوات متعددة الجنسيات في داخل البلاد بما يضمن احترام حقوق السكان وخضوع هذه القوات إلى لوائح وأنظمة القضاء العراقي في حال ما إذا حدث خرق من قبلها لتلك اللوائح والأنظمة، الأمر الذي لا تستجيب له هذه القوات حاليا.

٣- ضمان عدم تجاوز الدول المحيطة بالعراق على سيادة هذا البلد لأنه سيتحول بشكل أو بأخر إلى محمية أمريكية على غرار ما هو موجود في دول خليجية كالكويت أو دول آسيوية مثل كوريا الجنوبية وغيرها والمعروف أن أمريكا ترتبط باتفاقيات من هذا النوع بدول عديدة في العالم يحددها البعض بـ(١١٥) اتفاقية.

بين الآراء المذكورة تبقى شريحة كبيرة من المواطنين لا تفقه شيئا مما قد يحدث أو أنها في أحسن الأحوال لا تملك تصورا مستقلا حول هذه الاتفاقية يقودها سلفا إلى توقع النتائج المحتملة والتداعيات التي قد ترافق العمل بها أو ببعض بنودها، وكما هو ملاحظ فان عمليتي الرفض أو التأييد بالمطلق تفتقران إلى الموضوعية في الطرح، ذلك أن الاتفاقية لكي يتم الانتهاء منها لابد أن تمر بمراحل كثيرة في الحكومة والبرلمان ومجلس الرئاسة فضلا عن الشعب الذي ينبغي له عاجلا أو آجلا أن يقول كلمته في موضوع خطير كهذا ، هذا من جانب ومن جانب آخر فلابد من معرفة وجهة النظر الأمريكية بصورة مفصلة سواء منها الشعبية والرسمية وعدم الاكتفاء يدلي بها ما بين الحين والآخر مسؤولون أمريكيون سواء كانوا مدنيين أو عسكريين ليتسنى الوقوف عمليا على نسبة الحظوظ الحسنة والسيئة التي تحيط بالاتفاقية المذكورة والتي قد تنتهي بها إلى احد المصيرين المنتظرين والمقصود هنا النقض والإبرام بطبيعة الحال.

ومن اجل تحقيق غاية بهذا الحجم فلابد من بيان الأمور التالية كحد أدنى في أي اتفاقية عسكرية عراقية مع أمريكا وهذه الأمور سوف توفق ما بين الاتجاهين الرافض والممتن لهذه القوات وتحفظ العراق دون خرق للسيادة أو انتقاص لها وهى على النحو الأتي :

١ـ لابد ن تحديد مدة زمنية قصيرة بطلب من العراق وليس بقاء هذه القوات لأمد طويل حيث أنها تواجه كراهية واسعة من قبل الأكثرية الساحقة للشعب العراقي.

٢ـ على القوات الأجنبية أن تحترم القوانين و الأعراف و التقاليد السائدة في العراق و تستفيد من الممتلكات العامة بمسؤولية. لا يجوز لهذه القوات التدخل في الشؤون العراقية بأي شكل من الأشكال.

٣ ـ لا تتمتع القوات الأجنبية في العراق بأي امتيازات مقابل المواطنين العراقيين كالأولوية في استعمال الطرق و الاستفادة من الخدمات الأساسية.

٤ ـ يجب أن يكون من الممكن إنهاء العمل بالاتفاقية من طرف واحد و بعد شهر واحد من إعلام الطرف الآخر بقرار الإنهاء، كما أنه يجب أن تكون القوات الأجنبية والى حين استكمال انسحابها تخضع لسيادة عراقية كاملة، ويجب أن تمارس السلطات العراقية الاختصاص الجنائي على أفراد القوات الأجنبية خارج قواعدها و داخل قواعدها في حالة خرقها للقوانين العراقية.

٥ ـ لا يجوز للقوات الأجنبية في العراق أن تستعمل سلاحها إلا في الحالة القصوى ولا يجوز لهذه القوات استعمال الأراضي العراقية للاعتداء على دول الجوار أو دول أخرى.

٦ ـ يتم تحديد مواقع تواجد هذه القوات في أماكن غير مأهولة بالسكان كالمناطق الصحراوية نظرا لوجود حساسيات بين هذه القوات و الشعب العراقي و لضمان حمايتهم من هجمات الجماعات مسلحة.

٧ ـ يحق للسلطات العراقية اعتقال أفراد القوات الأجنبية في العراق و تقديمهم إلى المحاكمة في حالة خرقهم للقوانين العراقية.

٨ ـ تسلم القوات الأجنبية كافة المسجونين لديها من غير أفراد قواتها إلى السلطات العراقية.

٩ ـ لا يجوز لأي عراقي أو غير عراقي ما عدا أفراد هذه القوات العمل داخل هذه القواعد إلا بإذن مسبق من السلطات العراقية.

١٠ ـ شرطة البيئة العراقية تمارس نشاطاتها داخل هذه القواعد لضمان سلامة استعمالها وعدم تشكيلها خطرا على صحة العراقيين.

هذه هي شروط يجب توفرها في أي اتفاقية عسكرية مع أمريكا أو غيرها في العراق وإلا فسيعود القرار للشعب و الشعب لا يرحم بمن يهينه وتاريخ الشعوب من فيتنام إلى فلسطين وإلى لبنان خير شاهد على ذلك.

وفى النهاية فيجب أن ندرك جميعا أننا نهدف إلى أن نصل إلى عراق جديد ديمقراطي متجانس. السلطة فيه للشعب وليست لطائفة أو لحزب أو جماعة أو محتل غاصب، وجزء رئيس من مستقبل هذه الدولة الجديدة المنشودة أن تكون آمنة الجوار متعاونة ومتفاعلة مع جوارها من اجل خير شعبها والشعوب المحيطة وان تحمل رسالة الخير والعدل والحرية إلى العالم اجمع .

الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة

المخاطر والتداعيات

وموقف الداخل الأمريكي من الحرب على العراق

الباحثة: آمال الإتربي

حول الإستراتيجية الأمريكية

إن المتأمل للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية يجدها تنطلق من الأهمية الجيو/ إستراتيجية للوطن العربي، فهو يمثل القلب للقارات القديمة (آسيا وأفريقيا وأوربا) وذلك من خلال إشرافه على الممرات المائية في كل من البحر الأبيض المتوسط والأحمر والخليج العربي، من خلال المضائق المعروفة (مضيق جبل طارق، قناة السويس، وباب المندب)، كما أن الوطن العربي يرقد على آبار النفط، المحرك الرئيس لهذا الصراع في المنطقة، ومن ثم تأتي الأسواق العربية لتحتضن المنتجات الأمريكية والغربية، فالإستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية ثابتة، ومبنية على مبادئ وأهداف ثابتة وما يحدث في هذا الصدد إنما هو إعادة صياغتها تبعاً للمتغيرات الدولية والإقليمية وإنما الذي تغير هو بعض الجوانب التفصيلية (التكتيكية) والمتمثلة في كيفية ضمان استقرار المنطقة، هل بالاستمرار في دعم الأنظمة شبة الديمقراطية، هل بالتدخل العسكري المباشر وبما يعرف بالحرب الوقائية... الخ لضرب الأنظمة والحركات الإسلامية أو ما نسميه الأصول الإسلامية أو كل ما يهدد امن واستقرار المنطقة سواء كانت أنظمة سياسية مثل العراق أو حركات تحررية المقاومة الفلسطينية واللبنانية، ولقد ارتبطت الإستراتيجية الأمريكية بالدولة الصهيونية، أو أن الإستراتيجية الأمريكية هي في خدمة التوجهات الصهيونية، فالأمر مرتبط بالتاريخ والجغرافيا، والمصالح والأهواء، وهذه الدراسة تحاول أن تستكشف خطورة الإستراتيجية التي يخطط لها صنّاع القرارات في واشنطون، ولماذا ارتمت السياسة الأمريكية في أحضان الصهيونية، والخطة الأمريكية/ الصهيونية لتقسيم العالم الإسلامي والعربي من جديد، وهي الخريطة التي عرفت باسم خريطة حدود الدم، وهي الخطر الرئيسي المستهدف للمنطقة، لأن التقسيم أهم

أولويات السياسة الاستعمارية في المنطقة منذ أوائل القرن العشرين، ومن ثم كانت الحرب على العراق، ولذا تستكشف الدراسة أيضا الآراء الأمريكية في الداخل، والكيفية التي يمكن إدارة الحرب في العراق بعد رحيل جورج بوش الابن، والدراسة تنقسم لأربعة مباحث...

المبحث الأول: معالم الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة

قبل البحث عن معالم الإستراتيجية الأمريكية لابد من الإجابة عن السؤال الذي يتردد كثيرا، وهو ماذا تريد أمريكا من المنطقة التي نعيش فيها ؟ وهذا سؤال يتردد كثيرا، والإجابة عليه يمكن أن نلخصها فيما يلي:

١ـ النفط: تذهب التوقعات إلى أن النفط سوف يظل فوق عرشه محتلاً حتى عام (٢٠٢٠) النسبة التي يحتلها الآن وهي تتراوح بين (٣٩،٣٧٪) من مصادر الطاقة، كما أن الدول الصناعية الكبرى أو دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تمثل أكبر مستهلك، حيث سوف يبلغ استهلاكها حوالي مليون برميل يومياً في العام (٢٠٢٠م).

وفي دراسة أشرفت عليها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تستشرف أحوال العالم في عام (٢٠١٥م) أكدت إن (٨٠٪) من كميات النفط و٩٥ ٪من الغاز ما تزال في جوف الأرض، وأن منطقة الخليج ستواصل الاحتفاظ بأهميتها كأهم مصدر للنفط العالمي.

ولهذا فإنها تسعى من وراء ذلك إلى:

١- دعم الاقتصاد الأمريكي من خلال التلاعب بأسعار النفط.

٢- كنوع من الترغيب والترهيب.

٢ـ الأسواق العربية: يصل عدد سكان الوطن العربي أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة جاعلاً منها سوقاً تقترب من حجم السوق الأمريكية نفسها، وفي هذا

السياق فقد وردت المنطقة العربية في أربع فقرات من الفقرات الإحدى عشر المحددة للمصالح الأمريكية، وهي الفقرات: ٢، ٧، ٩، ١٠، ونصوصها كما يلي:

٢- منع أي تهديد حقيقي لحلفاء أمريكا في أوروبا وشرق آسيا والخليج العربي.

٧- منع انتشار الأسلحة النووية (وبالذات في منطقة الشرق الأوسط ما عدا إسرائيل).

٩- استقرار الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

١٠- نشر القيم الأمريكية.

وفي تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية، أوضحت فيه أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط مازالت ترتكز على مسألتين أساسيتين:

أولاً: حرية تدفق النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في غرب أوروبا واليابان بأسعار منافسة.

ثانياً: المحافظة على استقرار أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة إسرائيل.

ومن أجل تحقيق هذين الهدفين فإن الإستراتيجية الأمنية الأمريكية مازالت معنية بالأمور الآتية:

١- احتواء الدول التي تعارض السياسة الأمريكية.

٢- الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي على بقية دول المنطقة.

٣- التواجد العسكري الأمريكي وخاصة الجوي والبحري.

٤- التخزين المسبق للأسلحة والمعدات في المنطقة.

٥- المناورات المشتركة مع بعض قوات دول المنطقة.

٦- منع انتشار الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها.

٧- حظر بقية أسلحة الدمار الشامل.

٨- الاستفادة من قوات الأمم المتحدة لتغطية النقص في الوجود العسكري الأمريكي على البر.

٩- تحقيق تسوية للمشكلة الفلسطينية من وجهة نظر أمريكية.

الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث ١١ من سبتمبر/أيلول

قبل الحادي عشر من سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، كانت اللغة الأمريكية هي لغة حقوق الإنسان والديمقراطية، لكنها سرعان ما طرحتها جانباً بعد سبتمبر/أيلول، حيث استغنت عن اللغة القديمة بلغة الأمن ومكافحة الإرهاب، ولهذا فلقد أصدرت إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن حول إستراتيجية الأمن الوطني، وهي بمثابة بيان يوضح الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية في المرحلة الراهنة والمستقبل القريب، وتقوم هذه الإستراتيجية على اللجوء إلى الحرب (الاستباقية)، أي عدم الانتظار لحين وصول خطر وشيك على أمريكا.

وتنادي الإستراتيجية في الفقرة الأولى منها بحق جميع الناس أن يعبروا عن أفكارهم ويختاروا من يحكمهم ويمارسوا أديانهم كما يشاءون، ويعلموا أطفالهم ذكوراً وإناثا، ولهم حق التملك والتمتع بثمرات جهودهم وعلمهم، وهذه الإستراتيجية ستفرض أمريكا على العالم بالإقناع أو بالقوة، ولذا فإن الإدارة الرئيسية للسياسة الأمريكية في المرحلة القادمة لن تكون وزارة الخارجية، بل وزارة الدفاع والقوات المسلحة، ولنا في أفغانستان والعراق خير شاهد على ذلك.

التفتيت: أسس الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة

تقوم أسس الإستراتيجية الأمريكية على تفتيت الدول إلى كيانات ضعيفة وهو ما سنراه عند الحديث عن حدود خريطة الدم، وهذه الإستراتيجية تنطلق من النظرة الصهيونية للمنطقة العربية تحت ما يسمى **بالسلام الديمقراطي**، والتي

تنادي فيها بان الأنظمة الديمقراطية لا تتصارع فيما بينها، وأن الصراعات قائمة على مر التاريخ بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الدكتاتورية.

أما فيدرالية المنطقة فهو تقسيم المنطقة العربية إلى كيانات صغيرة متناثرة تضمن بذلك الدولة الإسرائيلية التفوق العسكري والبشري، وبما يعزز الأمن الإسرائيلي. إن السياسة الأمريكية تندرج في إطار سياستها العدوانية ضد الدول الإسلامية ومن أسباب هذه النظرة العدائية:

١- الكثافة البشرية للعالم الإسلامي، حيث يمثل العرب والمسلمون سدس سكان العالم.

٢- تعدد الأعراق في الدين الإسلامي، وهذا يمثل عالمية وحضور الإسلام.

٣- امتداد العالم العربي والإسلامي في ثلاث من قارات العالم، بينما الغرب في بعد قاري واحد.

٤- أن الدين الإسلامي الوحيد الذي تجتاحه صحوة عالمية وانتشار واسع وهذا يشكل خطراً على حضارتهم.

من هنا ترى أمريكا أن كل معارض للسياسة الأمريكية هو خطر ترى محاربته، تماما مثلما تنظر لإيران اليوم على أنها خطر يهدد مصالحها الحيوية في المنطقة ويجب احتوائها وعزلها، وقد تجسد سياستها العدوانية عندما أصدرت ما يسمى بقانون (دماتو) بمنع الاستثمارات الأمريكية والغربية فيها.

وتركز توجهها المستقبلي ضد إيران في الآتي:

١- استمرار احتوائها وبالذات في المجال العسكري.

٢- الضغط عليها في تغيير سياستها العدوانية ضد أمريكا ومصالحها.

٣- وضع حد لمساندتها لما تسميه الإرهاب ومعارضتها لعملية السلام الحالية وكبح جهودها في الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

٤- العمل على تفكيكها أيضاً ضمن الإطار العام للسياسة الأمريكية الصهيونية كما في خريطة حدود الدم.

المبحث الثاني: إسرائيل والتوجه الاستراتيجي الأمريكي

دائما ما يتساءل المسلمون: لماذا حققت إسرائيل كل هذه القوة والسيطرة على الولايات المتحدة الأمريكية، وكيف استطاعت أن توجه سياسات الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها، وفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط؟!

وحاول البعض الإجابة عن هذا السؤال، نورد بعضها حيث توجد الكثير من الدراسات التي تناولت دور اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، وأكدت أنّ هذا اللوبي استطاع أن يتمتع بقدر كبير من النفوذ على النخبة السياسية خاصة في الكونجرس، لكن المبالغة في تصوير قوة اللوبي الصهيوني أدت إلى عدم الوعي بأهمية الدور الذي يقوم به حلفاء إسرائيل، ومن هم هؤلاء الحلفاء؟!

هذا لا يعني التقليل من أهمية اللوبي الصهيوني وقوته، لكن لكي نفهم مصدر قوة إسرائيل في الولايات المتحدة يجب أن نتعرف على مراكز القوى الأمريكية وعلاقتها فلسفيا وسياسيا بإسرائيل .

هناك ملاحظة أخرى تبدو مهمة هي أنّ الثقافة والإيديولوجية تلعب دورا محوريا في علاقة أمريكا بإسرائيل، وفي تشكيل توجهات النخبة الأمريكية نحوها، وليست المصالح المادية فقط .

من هم حلفاء إسرائيل في الولايات المتحدة، وكيف يتم التحالف، وما الأسس الثقافية والسياسية والدينية التي قام عليها هذا التحالف؟

١ ـ التجمع الصناعي العسكري

ارتبطت زيادة قوة إسرائيل في الولايات المتحدة بزيادة سيطرة التجمع الصناعي العسكري الأمريكي على الإدارة والسياسة والمجتمع الأمريكي.

ولقد كان هذا التجمع هو أهم حلفاء اللوبي الصهيوني، وهو الذي شكل سياسات أمريكا بما يخدم مصالح إسرائيل، فاللوبي الصهيوني لم يكن من الممكن أن يحقق كل هذا التأثير على الكونجرس، وعلى وسائل الإعلام بدون التحالف مع التجمع الصناعي العسكري الأمريكي، وبدون تأييد هذا التجمع لإسرائيل، ومن المؤكد أنّ هناك الكثير من المصالح التي تربط هذا التجمع الصناعي العسكري بإسرائيل، ومن أهم هذه المصالح فرض السيطرة الأمريكية والتفوق الإسرائيلي على منطقة الشرق الأوسط، وقد تبدو المصالح مفهومة لكنها ليست العامل الوحيد الذي شكل التحالف، فهناك منطلقات ثقافية ودينية مشتركة أدت إلى الارتباط بين إسرائيل وهذا التجمع الصناعي العسكري الذي يوجه الإدارة الأمريكية ويصنع سياساتها وقراراتها، ولقد تحالفت المؤسسة العسكرية التي تضم البنتاجون والمخابرات المركزية الأمريكية مع الشركات الكبرى عابرة القارات والتي تسيطر على الصناعة والاقتصاد والإعلام، ووجدت إسرائيل طريقها للدخول في التحالف.

٢ ـ المتطرفون الإسرائيليون

إنّ اللوبي الصهيوني في أمريكا والذي كان له دور مهم في تشكيل تحالف المؤسسة العسكرية الأمريكية مع الشركات عابرة القارات، ومع إسرائيل يتشكل من اليهود المتطرفين الذين يرتبطون بحزب الليكود، والذين يؤمنون بإسرائيل الكبرى التي تمتد من النيل إلى الفرات، وهذا التحالف العسكري الصناعي الأمريكي واللوبي الصهيوني يتفقان على أنّ الحرب هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق المصلحة المشتركة لهذا التحالف، ولذلك فإنّ هذا التحالف قد خطط لشن الحرب على العراق، وهيأ البيئة الأمريكية، وشكل الرأي العام لتأييد هذه الحرب قبل ١١ سبتمبر/أيلول.

لقد كان التخطيط لشن العدوان على العراق قد اكتمل قبل ١١ سبتمبر/أيلول بسنوات عديدة، واستعدت الشركات عابرة القارات للحصول

على حصتها من ميزانية البنتاجون، والمخصصات الإضافية للحرب، كما استعدت للحصول على العقود التي تحقق الأرباح الكبيرة، ولذلك تلاقت مصالح إسرائيل واللوبي الصهيوني مع مصالح التحالف العسكري الصناعي في شن الحرب على العراق.

لقد تمثلت مصلحة إسرائيل والتجمع الصناعي العسكري الأمريكي في شن حرب بلا نهاية في منطقة الشرق الأوسط، ودخل في هذا التحالف مجموعة كبيرة من المفكرين والمثقفين الأمريكيين والخبراء الذين وفروا الأساس الفكري للحرب الطويلة الممتدة بلا نهاية، وهم يحصلون مقابل ذلك على كميات ضخمة من الأموال التي يوفرها لهم التحالف الصناعي العسكري الأمريكي.

وقام اللوبي الصهيوني بدور محوري في جذب هؤلاء الخبراء والمفكرين للعمل وفق شروط التحالف، ولتشكيل المناخ الثقافي والفكري للحرب بهدف تشكيل الرأي العام المؤيد لشن العدوان على العراق.

لقد كان الدور الإسرائيلي ودور اللوبي الصهيوني حاسما في تشكيل التحالف الصناعي العسكري، وفي جذب مجموعة كبيرة من المثقفين والمفكرين الأمريكيين لهذا التحالف.

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول لتعطي قوة كبيرة لهذا التحالف، حيث استطاعت وزارة الدفاع «البنتاجون» الحصول على ميزانية مفتوحة ساهمت في زيادة إغراء الشركات عابرة القارات وفتح شهيتها للحصول على هذه الأموال، كما فتحت شهية الكثير من الخبراء والعلماء في الجامعات للحصول على نصيب من تلك الأموال التي لا يستطيع الكونجرس أن يراقب مجالات إنفاقها.

لقد زادت المصالح بشكل كبير بين مكونات هذا التحالف، وزاد اعتماد الشركات الأمريكية الكبرى الخبراء والمثقفين الأمريكيين على وزارة الدفاع

للحصول على الأرباح، وكان اللوبي الصهيوني يلعب الدور الأساسي في التنسيق بين أطراف التحالف، وتحقيق الاتفاق بين هذه الأطراف على شن الحرب على العراق.

أدى كل ذلك إلى تزايد قوة اللوبي الصهيوني وزيادة تأثيره على السياسات الأمريكية وعلى عملية صنع القرار، فلقد أصبح هذا اللوبي يرتبط بالتجمع الصناعي العسكري الأمريكي، وأصبح يقوم بدور أساسي في توفير الخبراء والعلماء والمثقفين الذين يشكلون الأساس الفكري والفلسفي للحرب.

٣ ـ اليمين المسيحي المحافظ

لكن هذا التحالف لم يكن لينجح لولا وجود عامل مهم هو تزايد قوة اليمين المسيحي المحافظ الذي سيطر على الإدارة وعلى الشركات عابرة القارات، وعلى البنتاجون أيضا، وتقوم رؤية اليمين المسيحي الأصولي المحافظ على أنّ توسع إسرائيل هو مقدمة لعودة المسيح، وهم يرون أنّ بوش وكيل الربّ، وقد أقنعوه بذلك، وأنّ شن الحرب على العراق بداية المعركة الكبرى المعروفة في الإنجيل بمعركة، «أرميجيدون»، وعودة المسيح.

لذلك فإنّه مع الاعتراف بأهمية المصالح المادية المشتركة بين أطراف التحالف الصناعي العسكري الأمريكي وإسرائيل، ومع الاعتراف بأهمية الرغبة الأمريكية في السيطرة على منابع البترول خاصة نفط العراق، إلاّ أنّ هذه العوامل كلّها ليست كافية لتفسير التحالف بين إسرائيل والشركات عابرة القارات والبنتاجون والإدارة الأمريكية.

لقد دخل اليمين المحافظ في هذا التحالف ليفرض رؤيته، وليشكل سياسات التحالف طبقا لهذه الرؤية، وبما يحقق ما يطلقون عليه إرادة الربّ في نهاية العالم.

ومن المؤكد أنّ كل تلك العوامل متشابكة ومؤثرة، لكن دور اليمين المسيحي المحافظ في تشكيل التحالف كان أيضا حاسما ومؤثرا.

لقد دخل اليمين المسيحي المحافظ هذا التحالف ليحارب ما يطلق عليه معركة الربّ، وما يؤكد صحة هذا التحليل أنّ شبكة فوكس نيوز التي يمتلكها اليهودي روبرت ميردوك قد تبنت رؤية اليمين المحافظ في الحرب الشاملة وروجت لها، وأدارت إعلاميا العدوان على العراق كما قللت من أهمية قتل المدنيين العراقيين في سبيل كسب الحرب.

إن اليمين المسيحي المحافظ يريد حربا شاملة يهلك فيها الملايين كمقدمة ضرورية لعودة المسيح، واللوبي الصهيوني انتهز الفرصة لتوفير الدعم الإعلامي والفكري لهذه الحرب الشاملة باستخدام الإمبراطورية الإعلامية التي يسيطر عليها روبرت ميردوك خاصة شبكة فوكس، ولقد قام اللوبي الصهيوني بدور مهم آخر هو منع الأصوات المعارضة للحرب من الوصول إلى الشعب الأمريكي، بينما كانت وسائل الإعلام الأمريكية مؤيدة بشكل عام للحرب على العراق، وهناك ملاحظة أخرى مهمة هي أنّ معظم المفكرين والخبراء الذين وفروا الأساس الفكري لشن الحرب على العراق من اليهود، وهم يخدمون السياسة العامة للتحالف في الحرب الشاملة، وواحد من أهم المفكرين الذين قادوا التحالف وأثروا في تشكيل رؤيته كتب بصراحة عام ١٩٩٦ في جريدة وول ستريت جورنال: «إنّ الولايات المتحدة كانت تحتاج إلى عدو حقيقي يستحق الحرب ضده قبل ١١ سبتمبر/أيلول بوقت طويل، وأنّه على الولايات المتحدة أن تتخلى عن كل المعاهدات، وتتجاهل القانون الدولي لتفرض استعمارها للمنطقة»، هذا الكاتب هو ارفنج كريستول، ولقد كشف الحقيقة بوضوح، لقد جمعت المصالح بين أطراف التحالف، ووفر المفكرون اليهود لهذا التحالف الأساسي الفكري والثقافي، وهم يريدون فرض الاستعمار

الأمريكي على العالم، وفي سبيل ذلك فلا أهمية للمعاهدات أو القانون الدولي، وهذا التحالف وجد العدو الذي يستحق الحرب ضده، والذي كانت أمريكا تحتاجه قبل ١١ سبتمبر/أيلول وهو الإسلام، وهذا ما يؤكده التحالف بوضوح، حتى وإن اختفت النوايا خلف مصطلحات الإرهاب والتطرف.

لقد لعبت إسرائيل واللوبي الصهيوني التابع لها في الولايات المتحدة دورا مهما في تشكيل التحالف العسكري الصناعي الصهيوني المسيحي المحافظ، وقام المفكرون اليهود بتوفير الأساس الثقافي والفكري لهذا التحالف، وفي الوقت الذي شارك اليمين المسيحي المحافظ في هذا التحالف ليصنع نهاية العالم كمقدمة لعودة المسيح كما يؤمنون بذلك.

لكن سياسات هذا التحالف سوف تصنع الكثير من الكوارث، يقول كيفن فيلبس: «إن الحرب بلا نهاية ضد العالم الإسلامي سوف يكون تأثيرها على أمريكا مشابها لتأثير الحرب العالمية الثانية على بريطانيا إنها ستضعف أمريكا»، ذلك ما يقوله فيلبس، لكنّ يمكن القول: «إنّ أمريكا سوف تتعرض لهزيمة لم تشهدها من قبل في العراق، وسيدرك الشعب الأمريكي يومها حجم الكارثة التي جرها عليه التحالف الصناعي العسكري الصهيوني.

وفي نظرة أخرى متعقلة أكدت دراسة حديثة للباحثين الأميركيين ستيفين والت وجون ميرشيمر أنه بعد نهاية الحرب الباردة لم يعد هناك مبرر منطقي لاستمرار العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشكلها الحالي، كما أن مبرر «المبادئ الديمقراطية المشتركة» لا يتماشى مع السياسات الإسرائيلية لما فيها من انتهاكات لحقوق الإنسان وللقوانين الدولية، وتوحي الدراسة بأن جذور خطر الإرهاب التي تواجه الولايات المتحدة اليوم متعلقة باستمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل، وأن إسرائيل لم تعد «دولة بلا حيلة» نظرا لصعودها لمرتبة القوة العسكرية الأولى بلا منازع في المنطقة، وهذا ما

يفرض البحث عن الأسباب الأخرى التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في تقديم الدعم لإسرائيل، ألا وهو تحالف بين اليمين المسيحي والصهيونية.

جذور تحالف اليمين المسيحي واللوبي الصهيوني

كان الحصول على دعم البروتستانت الأصوليين مهما بالنسبة للحزب الجمهوري، ثم أضيف إلى ذلك قناعة مفادها أن الحزب بحاجة إلى دعم الطبقات المتوسطة أيضا وليس فقط شريحة متدينة بعينها.

لا يقتصر التحالف المسيحي/ الصهيوني على المسرح الأمريكي، فعلاقة الحكومة الإسرائيلية بالمنظمات المسيحية/الصهيونية تمثل بعدا هاما للحلف، وعمل الحزب الجمهوري إلى كسب تأييدها، حيث إن الحزب متمسك بمبادئ الاقتصاد الحر يقلص من البرامج الحكومية التي تدعم الطبقات المتوسطة والمنخفضة الدخل.

فما المبرر الذي سيقنعهم بتأييد الحزب الجمهوري رغم سياساته الضارة؟ ووجد الجمهوريون الإجابة فيما يسمى «المبادئ المسيحية» أو «المبادئ الأسرية» Family Values، وهكذا بدأ التيار اليميني يدّعي أنه المحافظ الرئيس على الأخلاقيات المسيحية الأصيلة التي فقدت في المجتمع نتيجة صعود التيارات الليبرالية، وهكذا تحول الحزب الجمهوري من حزب الأثرياء إلى حزب الأخلاق المسيحية.

ولا ينسب بداية التحالف بين الصهيونية المسيحية والصهيونية اليهودية ليوم محدد، فهذا التحالف ناتج عن تطورات متصلة منذ زمن بعيد، فالإيمان بحتمية ظهور دولة يهودية في فلسطين كجزء من النبوءة التوراتية لعودة المسيح أمر يعود للقرن السادس، ولكن يمكن متابعة نمو هذا التحالف بالولايات المتحدة خلال القرن الماضي.

فمن الجدير بالذكر أن أول جهد أمريكي للدعوة لإنشاء دولة يهودية لا ينسب إلى المنظمات اليهودية بل للمبشر المسيحي الأصولي وليام بلاكستون.

وقد شن بلاكستون عام ١٨٩١ حملة سياسية للضغط على الرئيس بنيامين هاريسون من أجل دعم إنشاء دولة يهودية بفلسطين، ورغم أنها لم تسفر عن شيء، تعتبر حملة بلاكستون الظهور الأول للصهيونية المسيحية في السياسية الأمريكية.

ورغم أن الصهيونية المسيحية لم تختف تماما في العهود التالية، فإن عودتها الحقيقية إلى الساحة السياسية كانت عام ١٩٤٨ عند الإعلان عن تأسيس إسرائيل، وزادت قوة بعد الاستيلاء الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس ومرتفعات الجولان السورية وصحراء سيناء المصرية عام ١٩٦٧، حيث إن المجتمع البروتستانتي الأصولي نظر لهذا الحدث كتحقق لـ«النبوءة التوراتية» بانبثاق دولة يهودية بفلسطين.

وكتب مفكر مسيحي صهيوني مباشرة بعد الحرب في دورية «المسيحية اليوم» Today Christianity «بأنه للمرة الأولى منذ أكثر من ٢٠٠٠ سنة تصبح القدس في أيدي اليهود، وهو ما يعطي دارسي الكتاب المقدس إيمانا متجددا في دقته وصحة مضمونه».

وفي حقبة السبعينيات والثمانينيات تحولت ظاهرة تصهين اليمين الأمريكي، وتحالفه مع الصهيونية اليهودية إلى عنصر دائم في الواقع السياسي، وقبل عرض تفاصيل هذا التحالف يجب ذكر النقاط التالية:

لا يقتصر التحالف المسيحي الصهيوني على المسرح الأمريكي، فعلاقة الحكومة الإسرائيلية بالمنظمات المسيحية الصهيونية تمثل بعدا هاما للحلف، ويقال إن دور المنظمات المسيحية المتصهينة في جلب الدعم الأمريكي لإسرائيل يرتفع عادة في أوقات حكم حزب الليكود.

إن تحالف الصهيونية المسيحية مع الصهيونية اليهودية بالولايات المتحدة ليس تحالفا شاملا، فبعض عناصر اللوبي الإسرائيلي غير مرحبين بمشاركة الجانب المسيحي الصهيوني في دعم إسرائيل، بعكس الاعتقاد السائد بأن التيار المسيحي

الصهيوني يمثل قوة سياسية مستقلة عن اللوبي الإسرائيلي من حيث الفكر الأيديولوجي والهوية ودوافع تقديم العون لإسرائيل، وعموما فالتيار المسيحي/الصهيوني يمثل قوة سياسية مستقلة عن اللوبي الإسرائيلي من حيث الفكر الأيديولوجي والهوية ودوافع تقديم العون لإسرائيل، وازدادت صلابة هذا التحالف قوة في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات عندما بدأت شخصيات بارزة من تيار اليمين المسيحي تقر علنا بأن دعم إسرائيل فرض ديني لكل مسيحي، فقد قال جيري فالويل مؤسس حركة «لأغلبية الأخلاقية» Moral Majority Movement إن «الوقوف ضد إسرائيل هو كالوقوف ضد الرب، نحن نؤمن بأن الكتاب المقدس والتاريخ يثبتان أن الرب يجازي كل أمة بناء على كيفية تعاملها مع إسرائيل»، وقد قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق مناحم بيغين جائزة جابوتنسكي Jabotinsky لفالويل عام ١٩٨١ تقديرا لدعمه لإسرائيل، كما شهد عام ١٩٨٠ تأسيس منظمة السفارة المسيحية العالمية بالقدس بهدف تقوية الدعم المسيحي العالمي لإسرائيل، وكانت القدس قد شهدت عام ١٩٧٦ تأسيس منظمة جسور للسلام أو Peace Bridges for التي تصف مهمتها في تحقيق السلام على النحو التالي «نعطي من خلال برامجنا فرصة للمسيحيين، سواء داخل أو خارج إسرائيل، للتعبير عن مسؤوليتهم أمام الرب كأولياء لإسرائيل وللمجتمع اليهودي».

عوامل ساعدت على صلابة التحالف بين الصهيونية المسيحية والصهيونية اليهودية:

أولا: ظهور اليمين المسيحي ما أدى إلى انتشار الفكر الصهيوني المسيحي داخل اليمين الأمريكي.

ثانيا: نجاح جهود اللوبي الإسرائيلي بالولايات المتحدة في تقوية دعم واشنطن لإسرائيل بعد حرب ١٩٦٧.

ثالثا: نجاح حزب الليكود في الفوز بأغلبية الكنيست عام ١٩٧٧، ومن المعروف أن سياسات رئيس الوزراء الإسرائيلي بيغين للتوسع في بناء المستوطنات حظيت بتشجيع المسيحيين الصهيونيين الأميركيين، وربما كان استخدامه المتكرر للاسم التوراتي للضفة الغربية «يهوذا وسامرة» Samaria Judea and في تصريحاته ساعد على إحياء فكرة عودة المسيح وصلتها بقيام الدولة اليهودية عند اليمين المسيحي.

وكشف التحالف عن نواياه في أواخر السبعينيات، عندما أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك جيمي كارتر ترحيبه بفكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة، فقامت المنظمات اليهودية والمسيحية الصهيونية بإدانة تلك الفكرة من خلال إعلان نشر في الصحف الأمريكية،أما الرئيس الجمهوري رونالد ريغان فكان من المؤمنين بالصلة بين إنشاء الدولة الإسرائيلية وعودة المسيح، وجاء ذلك في حديث دار بينه وبين مدير لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية (أيباك) الأسبق.

وتشير دراسة لأستاذ العلوم الدينية بجامعة نورث بارك بشيكاغو دونالد واغنر إلى أن منظمات اللوبي الإسرائيلي مثل إيباك والمؤسسات المسيحية الصهيونية اشتركوا في تنظيم ندوات بالبيت الأبيض لحث إدارة ريغان على مساندة الموقف الإسرائيلي.

وحضر تلك الندوات قيادات التيار المسيحي الصهيوني مثل جيري فالويل وبات روبرتسون وتيم لاهاي وإدوارد ماكتير، ومستشار الأمن القومي الأسبق روبرت ماكفرلين، وأوليفر نورث عضو مجلس الأمن القومي في عهد ريغان.

وفي واقعة تبرز قوة التيار المسيحي الصهيوني، كتب واغنر أنه بعد تدمير إسرائيل للمفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١ لم يقم رئيس الوزراء

الإسرائيلي بيغين بالاتصال بالرئيس الأميركي، بل بأكبر زعماء اليمين المسيحي جيري فالويل طالبا منه أن يشرح للمجتمع المسيحي الأميركي أسباب الضربة الإسرائيلية للعراق، ويضيف واغنر أن فالويل نجح في إقناع الرئيس السابق للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ جيسي هيلمز ليصبح مؤيدا للضربة الإسرائيلية بعدما كان من أكبر منتقديها.

تراجع نسبي في عهد كلينتون

هبطت قوة التحالف في عهد الرئيس الديمقراطي بيل كلينتون ولم تظهر له قوة كبيرة على السطح لعدة أسباب منها:

١ ـ خلاف كلينتون مع منظمة أيباك قرر رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحق رابين أن يتعامل مباشرة مع الإدارة الأميركية دون عون منظمات اللوبي ما دفع الحلف الصهيوني إلى الهامش، ولم يرض معظم أعضاء اليمين المسيحي عن نتائج مباحثات أوسلو ودعم البيت الأبيض لها.

٢ـ سيطرة حزب العمل على الكنيست أضعفت علاقة إسرائيل باليمين المسيحي المتصهين حيث أن الأخير عادة يفضل التعامل مع حزب الليكود.

وبالتالي ساعد فوز الليكود بانتخابات ١٩٩٦ على إعادة إحياء هذا التحالف، خاصة مع صعود بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الحكومة، وقد أقام نتنياهو علاقات وطيدة مع المنظمات المسيحية الصهيونية خلال خدمته مندوب إسرائيل الدائم بالأمم المتحدة في نيويورك، وعند بداية خدمته طلب نتنياهو من المنظمات المسيحية الصهيونية جمع التبرعات المالية لإسرائيل بعد انخفاض تبرعات المنظمات اليهودية الأميركية جراء خلافات اعترت المجتمعات اليهودية بأميركا.

وقد شجع نتنياهو حلفاءه باليمين المسيحي على شن الحملات الإعلامية ضد مسيرة السلام، وفي هذا السياق قام نتنياهو بدعوة القيادات المسيحية

الأصولية الأمريكية لعقد مؤتمر بإسرائيل لإعلان دعم موقفها المعادي لعملية السلام، وعند عودتهم للولايات المتحدة شنت تلك المنظمات حملة إعلامية ركزت على انتقاد مقترح تقسيم القدس، كما رددت تلك المنظمات ادعاءات إسرائيلية عن سوء معاملة السلطة الفلسطينية للمسيحيين.

في عهدي جورج بوش الأب والابن

في عهد الرئيس بوش الأب وجد دور ملحوظ للتحالف الصهيوني في تحديد مسار السياسة الأمريكية، وذلك عندما توقف بوش الأب عن مطالبة إسرائيل بالانسحاب الفوري من الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم عاد دور التحالف المسيحي اليهودي ليبرز مجددا ويقوى في عهد الرئيس الجمهوري جورج بوش الابن، وينسب ذلك لعدة أسباب:

١ـ تحكم الليكود في الحكومة الإسرائيلية ما قوى من دور المسيحيين الصهيونيين بالولايات المتحدة.

٢ ـ نجاح الحزب الجمهوري في انتخابات ٢٠٠٠ ما قوى من نفوذ اليمين المسيحي ومنه التيار المسيحي المتصهين.

٣ ـ وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول عزز الفكر المسيحي المتصهين، وساعد على تقوية التحالف بين المنظمات اليهودية والمسيحية بالولايات المتحدة كنوع من التصدي لخطر «الإسلام الأصولي».

ثم ظهرت في السنوات الماضية منظمات يمينية مسيحية مؤيدة لإسرائيل مثل «قف بجانب إسرائيل» أو Israel Stand for التي أسسها أحد أعضاء اليمين المسيحي ويدعى غاري بوار، وقد حضر أول مؤتمر سنوي للمنظمة السفير الإسرائيلي في واشنطن دانيال أيالون وزير العدل السابق جون آشكروفت إضافة إلى العديد من أعضاء الكونغرس.

فهي إذن خطوط بيانية صاعدة وهابطة في وجودها وتأثيراتها في المحيط الثقافي والسياسي الذي تعمل فيه.

المبحث الثالث: التقسيم.. الخطر القادم من السياسة الأمريكية

إن الخطر الكامن في الإستراتيجية الأمريكية ينبع من مشاريع التقسيم التي تخطط لها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، فتارة تظهر الدعوة للشرق الأوسط الجديد، وتارة أخرى للعولمة وتصدير المفاهيم الجديدة، ولكنها وائما ما تخطط لتقسيم الدول العربية والإسلامية، وهو ما نراه واضحا عبر مجموعات من الدلائل التاريخية والمعاصرة، خاصة إذا علمنا أن أول من استخدم مصطلح «الشرق الأوسط» هو «ألفرد تيير ماهان» المؤرخ البحري الأمريكي عام ١٩٠٢، وذلك لتحديد المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهند، عند مناقشته للإستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة التحرك الروسي في إيران، ومخطط ألمانيا في إنشاء خط للسكك الحديدية ـ وقتذاك ـ يربط بين برلين وبين بغداد العثمانية من ناحية أخرى، حيث شمل المصطلح تركيا وإيران وبلدان الخليج العربي؛ وقد استخدم مصطلح «الشرق الأوسط» منذ ظهوره مع مشارف القرن العشرين في الدوائر الرسمية الغربية ووسائل الإعلام الغربي للدلالة على منطقة جغرافية بعينها من العالم، تسكنها شعوب يربط فيما بينها رباط الدين والعقيدة؛ وقد شاع استخدامه للدلالة عليها في المخططات الغربية، تجنبًا لاستخدام مصطلح الشرق الإسلامي، أو الوطن العربي والإسلامي، حتى لا يستثير الروح الإسلامية في المنطقة ضد الغرب الصليبي، وحتى لا تقوى النزعة الداعية إلى إقامة الجامعة الإسلامية آنذاك.

وإذا كانت أمريكا أول من ابتدع هذا المصطلح ليكون له دلالة سياسية وعسكرية، فإن بريطانيا كانت أول من روج هذا المصطلح إعلاميا، حيث

كانت صحيفة «التايمز» البريطانية أول من نقل هذا التعبير الجغرافي الجديد، ثم استخدمته بعد ذلك حكومة بريطانيا رسمياً، حيث قام ونستون تشرشل في ١٩٢١، بعد الحرب العالمية الأولى، بإنشاء «إدارة الشرق الأوسط» في وزارة المستعمرات التي كان يتولاها كي تدير شئون فلسطين وشرق الأردن والعراق، والتي ما لبثت أن امتد اختصاصها إلى مصر.

إلا إنه من المرجح أن مصطلح الشرق الأوسط كان حاضراً في ذهن البريطاني «مارك سايكس» والفرنسي «فرانسو بيكو» أثناء رسمهما لحدود الدول العربية وتقسيم الكعكة العربية بين بلديهما بريطانيا وفرنسا، قبل ذلك التاريخ بسنين.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية وسّع الحلفاء حدود الشرق الأوسط لتضم مجموعة البلدان الواقعة في غرب الهند بآسيا ومنطقة شمال إفريقيا، بما أصبح في النهاية عنوانا على كل البلدان العربية و تركيا و إيران، ثم رقعة الدول المجاورة لها ، التي كانت تتسع أو تضيق حسب الظروف

الشرق الأوسط وسايكس ـ بيكو

شهد عام ١٩١٦ اجتماعًا ضم السير «مارك سايكس» البريطاني، والمسيو «فرانسو بيكو» الفرنسي حيث اجتمع الاثنان لرسم خريطة جديدة للعالم العربي بعد تقسيم مناطق النفوذ بينهما في زمن التوسع الاستعماري الأوروبي عقب الحرب العالمية الأولى، وكان هذا الاتفاق محصورا في المشرق العربي «أي سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق»، إلا إن دوره كان يشمل الشرق الأوسط بمفهومه الأوسع، أي بالإضافة إلى دول المشرق، كانت هناك مصر وإيران وتركيا والجزيرة العربية، إلى جانب أفغانستان ودول آسيا الوسطى الروسية آنذاك.

وكانت الخريطة التي رسمها سايكس وبيكو والتي نشأت عنها الدول العربية الموجودة اليوم، هي أول خريطة لتقسيم العالم العربي، وبالتأكيد فإن التقسيم وفقًا لما يحقق أكبر مصلحة وفائدة للجانبين ويضمن لهما السيطرة على المنطقة.

غير أن الأحداث المتعاقبة وتغير ميزان القوى، ودخول أمريكا كلاعب رئيسي في الساحة الدولية، دفع إلى النظر في تغيير خريطة العالم العربي والإسلامي بما يناسب اللاعبين الجدد أمريكا وروسيا، وأعادت أحداث العراق منذ نهاية الحرب العراقية/ الإيرانية في عام ١٩٨٩، ومن بعدها «عاصفة الصحراء» في عام ١٩٩١، ووصول المحافظين الجدد إلى البيت الأبيض النظر مرة أخرى في إعادة رسم خريطة العالم العربي والإسلامي، وظهر مصطلح «الشرق الأوسط الكبير» والذي كانت بدايته بالعدوان على العراق في عام ٢٠٠٣ ثم صار الآن «الشرق الأوسط الجديد» مع العدوان الصهيوني على لبنان.

خطط التقسيم الأمريكية

ليس الحديث الأمريكي «الشرق الأوسط الجديد» أو «الكبير» وليد فكر الإدارة الأمريكية الحالية، بل إن الأمر يعود عشرات السنوات إلى الوراء، ففي سبعينيات القرن الماضي أصدر زيبغينينو بريجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي جيمي كارتر للأمن القومي، كتابا بعنوان «بين جيلين»، وبعيداً عن المعلومات المغلوطة التي حملها هذا الكتاب، إلا إن بريجنسكي دعا صراحة في كتابه إلى إعادة تشكيل خريطة العالم العربي، وقال بوضوح: إن الشرق الأوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة يجمعها إطار إقليمي، فسكان مصر ومناطق البحر المتوسط غير عرب، أما داخل سوريا فهم عرب، وفي ضوء هذه المزاعم دعا «بريجنسكي» إلى صنع شرق أوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة، تتحول إلى «كانتونات» عرقية وطائفية يجمعها إطار إقليمي «كونفدرالي».

ويمضي بريجنسكي في أطروحته قائلا: وهكذا سيسمح للكانتون «الإسرائيلي»، أن يعيش في المنطقة بعد أن تصفى فكرة القومية.

وقد لخص بريجنسكي رؤيته لتحقيق ذلك من خلال إعادة الدعوة لتبني المخططات القديمة، وضرورة استخدام القومية العربية كسلاح لإفشال الوحدة الإسلامية ونهضة الأمة، واستمرار تمزيق هذه الأمة إلى دويلات صغيرة، فلخص نظريته بتبني أسلوب نسف التوجه القومي من الداخل من خلال تأجيج الصراعات الطائفية واتخاذ الدين نقيضاً للقومية على أساس من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بالشكل الذي لا يمكنها من الانبعاث والنهوض وأداء دورها الحضاري من جديد.

ولم تكن سياسة التقسيم سياسة خاصة بالحزب الجمهوري أو المحافظين الجدد، بل إنها سياسة انتهجتها كافة الإدارات الأمريكية، فـ«وارن كريستوفر» وزير الخارجية الأمريكية في عهد بيل كلينتون قال في مقال له: 'إن من أهم أهداف الولايات المتحدة من تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي خلق شرق أوسط جديد من مجموعة من الأمم المختلفة، بحيث تتشارك المصلحة العامة وتعيش بسلام وتتمتع بالاستقرار والتقدم الاقتصادي وتقدم جميع الشعوب في المنطقة'، ويضيف كريستوفر: إن تسوية الصراع في المنطقة وإقامة نظام إقليمي فوق قومي، سيحد من تنامي التيارات السياسية المتطرفة ؛ غير أن الإدارة الأمريكية الحالية يبدو أنها أخذت على عاتقها تنفيذ تلك السياسيات، حيث كشف تقرير مخابراتي نشرته مجلة «فورين ريبورت» الأمريكية منذ عدة سنوات عن «أن هناك في بعض الدول العربية المجاورة لإسرائيل فريقا أمريكيًا من كبار المخططين السياسيين يدرس أحوال الدول العربية، وذلك بهدف تفكيك دول المنطقة وإعادة تركيبها من جديد، بل إن بعض الدول ستظهر في المنطقة وسيختفي بعضها الآخر».

فالمخططون الأمريكيون يرون أنه بالإمكان تفتيت دول المنطقة وإعادة تركيبها كما حدث على أيدي البريطاني سايكس والفرنسي بيكو.

إذن لم تكن خطط التقسيم بعيدة عن ذهن الإدارات الأمريكية، غير أن جوهر المشكلة كانت من أين يبدأ التقسيم ؟، وفيما يبدو فإن التقسيم كان لابد وأن يبدأ من العراق، وهو ما شرحه أحد المسؤولين العرب في اجتماع له مع مسئول لبناني رفيع في فترة الثمانينات خلال تبادل للآراء حول مشاريع التقسيم في المنطقة، حيث يؤكد أن مشاريع التقسيم تبدأ من العراق، ثم يشرح وجهة نظره فيقول :

أولا: «إذا كنا نتفق على أن الغاية من التقسيم هي إقامة دويلات تقوم على الطائفية، التي تبرر وجود إسرائيل، فإن التقسيم يجب أن يؤدي إلى قيام دويلات صغيرة ضعيفة تزيد من مساحة إسرائيل».

ثانيا: إن التقسيم إذا قام مثلا في لبنان، فإنه يمكن أن يؤدي إلى توسيع سوريا، والتي ستجد نفسها مضطرة وقادرة على إلحاق معظم الأقسام غير المسيحية من لبنان بها، في وقت سيجد فيه المسلمون أنفسهم في أجواء التوجه إلى التوحد مع سوريا، وهكذا فإن التقسيم لا يمكن أن يبدأ من لبنان، لأن تقسيم لبنان يؤدي إلى توسيع سوريا.

ثالثا: ممّا سبق نستطيع الاستدلال، «بأن التقسيم لا يبدأ من سوريا أيضا، لأنّ تقسيم سوريا من شأنه أن يؤدي إلى توسيع العراق».

وينتهي المسؤول العربي من عرض وجهة نظره، فيقول: «وهكذا فإن المخاوف من التقسيم تصبح في محلها إذا وجدنا أنفسنا في وقت ما في مواجهة مشروع للتفتيت يبدأ في العراق، لأنّ تقسيم العراق لن يؤدي إلى توسيع أي بلد عربي آخر، وسيكون الفتيل الذي يشعل رياح التقسيم في المنطقة عموما ويمد لهيبها إلى سوريا ومنها إلى لبنان».

خريطة الشرق الأوسط الجديد (حدود الدم)

نشرت مجلتان أمريكيتان عام ٢٠٠٧ تقريرين عن الشرق الأوسط الجديد وتقسيم الدول العربية إلى دويلات طائفية، مجلة «نيويورك تايمز ماجازين» نشرت تحقيقًا موسعًا عن سوريا غير أنها ركزت على نقطتين هامتين هما: ضعف أو موت العلاقات العربية، وقوة أو انتعاش الطائفية، وهو ما يمهد لإنشاء دويلات تقوم على أساس طائفي.

أما مجلة القوة العسكرية «Armed Forces Journal» فقد تحدثت بوضوح وتفصيل عن خطط التقسيم، بل إنها ألحقت بمقالها خريطة للدويلات الجديدة التي سوف تظهر في العالم العربي، لذلك لم يكن مستغربًا أن تكتب مؤسسة الدراسات الإستراتيجية والدولية المتقدمة في إحدى دراساتها قائلة: يجب على الغرب أن يُدرك بأن العراق وسوريا ولبنان وباقي الدول العربية مخلوقات اصطناعية، وأن القومية العربية هي الخطر الحقيقي عليه، والحل يكمُن في إقامة دويلات جديدة طائفية وعشائرية.

وتزعم مجلة القوة العسكرية في تقريرها أن حدود الشرق الأوسط الحالية تسبب خللا وظيفيا داخل الدولة نفسها وبين الدول من خلال أعمال غير أخلاقية تمارس ضد الأقليات القومية والدينية والإثنية، أو بسبب التطرف الديني أو القومي والمذهبي.

وتزعم المجلة أن لمّ الشمل على أساس الدين والقومية في دولة واحدة لن يجعل الأقليات سعيدة ومتوافقة، وإن القومية الخالصة أو الطائفة وحدها يمكن أن تجد مبررا لتغيير الحدود ولتشكيل كيان سياسي لها.

ووفقًا لرؤية المجلة فإن التقسيمات لن تتم على أساس خرائط معدة مسبقا بل أعدت على أساس وقائع الطائفية والمذهبية، ولأن إعادة تصحيح الحدود الدولية يتطلب توافقا لإرادات الشعوب التي قد تكون مستحيلة في

الوقت الراهن، ولضيق الوقت لابد من سفك الدماء للوصول إلى هذه الغاية التي يجب أن تستغل من قبل الإدارة الأمريكية وحلفائها.

وتقول المجلة إن إسرائيل لا يمكنها العيش مع جيرانها، ولهذا جاء الفصل عن جيرانها العرب، وهو ما يتوافق مع المشاريع الصهيونية، فشيمون بيريز حدد في كتابه «الشرق الأوسط الجديد»: إن خريطة الشرق الأوسط تمتد من حدود مصر الغربية حتى حدود باكستان الشرقية، ومن تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوباً، وهي منطقة تجمع دولاً عربية وإسلامية وليس فيها خارج هاتين الدائرتين «العروبة والإسلام» سوى «إسرائيل».

محتويات خريطة حدود الدم

يعرض التقرير المنشور في المجلة خرائط لمنطقة الشرق الأوسط بشكلها الحالي، وخرائط للشكل الذي يتم العمل على تحقيقه ؛ و يعتمد التقرير لتسويغ هذا المخطط على عدد من الحجج المنطقية الجدلية لتمرير هذا مشروع و منها:

أولا: إنّ الحدود الحالية هي حدود رسمتها كل من بريطانيا وفرنسا بشكل عشوائي في القرن التاسع عشر، وهي حدود غير عادلة.

ثانياً: إنّ قوس الحدود الأكثر تشابكاً وفوضوية في العالم يكمن في إفريقية والشرق الأوسط، وإنّ هذه الحدود تعمل على إثارة الحروب والموت في هذه المنطقة من العالم، ولذلك يجب تغييرها وإعادة رسمها لإعطاء الأقليات المذهبية أو القومية والإثنية حقوقها المسلوبة.

ثالثاً: صحيح أنّه في بعض الحالات قد تتفاهم مجموعات مختلفة متعددة الأعراق أو الديانات والإثنيات بحيث تتعايش وتتداخل مع بعضها البعض، لكنّ الغالب أن التداخل بالدم أو المعتقد في أماكن أخرى قد لا يكون ناجحاً

بقدر الاتحاد الذي يحصل في داخل المجموعة الواحدة، لذلك لا بد من إجراء هذا التغيير في خريطة الشرق الأوسط.

رابعاً: الحدود المرسومة للدول ليست ثابتة على الإطلاق والعديد من الحدود من الكونغو إلى القوقاز مروراً في كوسوفو تتغيّر الآن، ومن هنا فإنه لا يجب التجاوب مع الحجّة القائلة إنّ هذه الحدود لهذه الدول لا يجب تغييرها ؛ لأنها تعبّر عن واقع موجود منذ آلاف السنيين، وإنّ المحافظة عليها تتطلب تحمّل ضريبة المشاكل التي تحصل فيها .

خامساً: إنّ حدود الشرق الأوسط تسبب خللاً وظيفياً داخل الدولة نفسها، وبين الدول بعضها البعض، خاصّة من خلال الممارسات ضد الأقليات القومية والدينية والإثنية، أو بسبب التطرف الديني أو القومي والمذهبي، ولذلك يجب إنهاء هذا الأمر.

ويدعي التقرير أنّ الغاية من هذا التعديل هو تحقيق عدد من الأهداف الإنسانية والتي تتعلق بالعدل والديموقراطية والتوازن وأهداف أخرى رئيسية هي:

أولاً: إنهاء الظلم الذي يعاني منه عدد من الأقليات في الشرق الأوسط ومنها: الأكراد والبلوش والشيعة العرب؛ وعلى الرغم من أنّ التعديلات المرتقبة تأخذ بعين الاعتبار مصالح هذه الفئات، إلاّ أنّ هذه التعديلات المرتقبة قد لا تستطيع أن تحقق مصالح أقليات أخرى بالكامل مثل: المسيحيين والبهائيين والإسماعيليين والنقشبنديين وعدد من الأقليات الأقل عدداً.

ثانياً: محاربة الإرهاب بشكل كامل بواسطة القوات الأمريكية المتمركزة في المنطقة وحلفائها من الدول المحلية أو العالمية.

ثالثاً: تأمين تدفق النفط بشكل تام وكامل للغرب دون أي قيود.

رابعاً: تحقيق السلام الكامل عبر إحداث تعديلات في الحدود الجيو ـ سياسية للدول الموجودة حالياً في الشرق الأوسط ونشر الديمقراطية ـ

الخريطة الحالية للمنطقة

ويمرر التقرير في ثناياه عدداً من النقاط التي قد يمر القارئ عليها مرور الكرام، ولكنّها خطيرة جداً في مضمونها ومعناها ومنها:

أولاً: الترويج أنّ هذا التغيير والتعديل هو لمصلحة الجميع، خاصّة أنّه وعلى عكس ما قامت به كل من فرنسا وبريطانيا يراعي مصالح القوميات الإثنيات والمذاهب والمجموعات المختلفة المنتشرة في المنطقة القائمة حالياً ؛ لأنه قائم على أساس وقائع ديموغرافية تشمل الأقليات المذهبيّة والإثنية والقوميّة.

ثانياً: إنّ هذا التغيير في الحدود المرسومة حالياً وتعديلها لإيجاد شرق أوسط جديد، لا يمكن أن يتم بسهولة وسرعة، لأن إعادة تصحيح الحدود الدولية يتطلب توافقاً لإرادات الشعوب التي قد تكون مستحيلة في الوقت الراهن ولضيق الوقت فإنه لابد من سفك الدماء للوصول إلى هذه الغاية واستغلال عامل الوقت لصالح هذه الخطّة.

استناداً لما تمّ ذكره، فإن دولاً جديدة ستنشأ، مما يعني فقدان بعض الدول الموجودة لأجزاء كبيرة من حدودها الحالية وزيادة حدود دول أخرى.

ملامح الخريطة الدموية المقترحة

الدولة الكردية: تقتضي الخطّة المذكورة إقامة دولة كردية مستقلة للأكراد البالغ عددهم ما بين (٢٧ ـ ٣٨) مليون كردي يعيشون في مناطق محاذية لبعضها البعض في الشرق الأوسط؛ إذ يعد التقرير أنّ الأكراد هم أكبر قوميّة في العالم لا يعيشون في دولة مستقلة، وأنّه يجب تحقيق دولتهم المستقلّة عبر عدد من الخطوات منها :

أولاً: استغلال الفرصة التاريخية التي لاحت للولايات المتّحدة بعد سقوط بغداد في إنشاء دولة كردية إثر تقسيم العراق إلى ثلاث دول؛ لأن الأكراد

سيصوتون بنسبة ١٠٠٪ لصالح قيام دولة مستقلة إذا عُرضت عليهم فرصة قيام دولة مستقلة.

ثانياً: دعم أكراد تركيا على الرغم من أنّ هجماتهم في الداخل قد خفّت خلال العشر سنوات الماضية، إلاّ أنهم عادوا من جديد الآن، وعليه يجب استغلال هذه الفرصة للضغط على تركيا، وإظهار الجزء الشرقي منها كما لو أنّها منطقة محتّلة.

ثالثاً: بعد قيام الدولة الكرديّة المستقلة في العراق وتركيا، فإنّ أكراد إيران وسوريا سينضمون بمناطقهم مباشرة إليها وسيشكلون "دولة كردستان الكبرى المستقلّة" بحدودها النهائية، وستكون هذه الدولة الكرديّة الممتدة من ديار بكر في تركيا إلى تبريز في إيران أكبر حليف للغرب في المنطقة ما بين اليابان وبلغاريا.

الدولة الشيعية العربية : وفقاً للتقرير؛ فإنّ الجزء الجنوبي من العراق سيكون نواة لتشكيل دولة شيعية عربية تنضم إليها مناطق واسعة من الأراضي المحيطة بها ليشكل حزاماً على المنطقة المحاذية للخليج "الفارسي على أن تشمل المناطق التالية:

أولاً: الجزء الجنوبي الغربي من إيران والمعروف بمنطقة الأهواز والتي تضمن معظم الشيعة العرب في إيران

ثانياً: الجزء الشرقي من المملكة العربية السعودية والذي يضم العدد الأكبر من الأقلية الشيعية في المملكة.

دولة سوريا الكبرى: بعد تقسيم العراق إلى ثلاثة أقسام: كردي في الشمال، شيعي في الجنوب وسني في الوسط، وسيضطر الجزء السني إلى الالتحاق بسوريا، ذلك لأنه سيصبح دولة لا مقومات لها بين مطرقة الدولة الكردية الكبرى إلى شماله، وسندان الدولة الشيعية إلى جنوبه إذا لم ينضم إلى

سوريا؛ وسيتم إجبار سوريا عن التخلي عن جزء صغير منها لضمّه إلى لبنان لتشكيل «دولة لبنان الكبير» على البحر المتوسط لإعادة إحياء دولة فينيقيا.

المملكة العربية السعودية: ستكون المملكة العربية السعودية إلى جانب الباكستان بالإضافة إلى تركيا من الأكثر الدول التي ستعاني نتيجة للتغيير الذي سيطرأ على المنطقة؛ وسيتم تقسيم المملكة إلى خمسة أقسام:

أولاً: القسم الشرقي الساحلي حيث تتواجد الأقلية الشيعية في المملكة، وسيتم إلحاق هذا القسم بالدولة العربية الشيعية التي تحدثنا عنها أعلاه.

ثانياً: القسم الثاني هو جزء يقع في شمال غرب وشرق المملكة، وسيتم إلحاقه بالأردن الذي سيشكّل بحدوده الموجودة حالياً إضافة إلى الجزء السعودي دولة" الأردن الكبرى" التي ستضم كل الفلسطينيين في الشتات.

ثالثاً: القسم الثالث من المملكة سيضم كل المدن الدينية لاسيما مكّة المكرّمة والمدينة المنوّرة التي سيتم تشكيل دولة دينية عليهما يحكمها مجمّع ديني من مختلف الطوائف والمذاهب الإسلامي ويشبه إلى حد كبير الفاتيكان.

رابعاً: إلحاق قسم من جنوب المملكة إلى الجمهورية اليمنية التي سيزيد حجمها.

خامساً: تشكيل دولة سياسية في القسم المتبقي من حجم المملكة الأصلي.

الجمهورية الإيرانية: صحيح أنّه سيتم اقتسام بعض الأجزاء من إيران لصالح تشكيل دولة كردية ودولة شيعية عربية ودولة بلوشية وجزء صغير لضمّه لدولة أذربيجان، إلاّ أنّه سيتم اقتطاع جزء من أفغانستان المجاورة لتشكيل دولة قومية فارسية تحلّ محل الجمهورية الإيرانية الحالية.

أفغانستان وباكستان: القسم الذي سيتم اقتطاعه من أفغانستان لمنحه لإيران سيتم تعويضه من خلال منح أفغانستان جزءاً كبيراً من باكستان حيث

العديد من القبائل الأفغانية والقريبة لها، وسيتم اقتطاع جزء آخر أيضاً من باكستان حيث يقيم البلوش لمنحه لدولة بلوشستان الحرة، وبذلك يتبقى مساحة ثلث أو أقل من حجم باكستان الحالية التي ستشكّل الدولة الجديدة المنتظرة.

الكويت وقطر وعمان والإمارات واليمن: ستبقى هذه الدول على الأرجح بشكلها الحالي دون زيادة أو نقصان مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الإمارات قد تشهد بعض التغييرات، وذلك تبعاً للتغير الذي سيصيب بعض الدول المجاورة لها، سواء لناحية إيران أو لناحية دولة الشيعة العرب، فيما سيزيد حجم اليمن نتيجة لمنحها جزءاً من المملكة العربية السعودية.

لذلك وكما نرى ـ كما يقول التقرير ـ فإنّ إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط سيتم على أساس قومي أو إثني في بعض الأحيان وطائفي في أحيان أخرى، وبما أنّ إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط انعكاساً لإرادة الناس والفئات لا يمكن أن يتم فوراً حتى ولو أرادوا ذلك، إلاّ أنّه مع الوقت ومع عملية سفك الدماء وفقاً للتقرير، فإن تحقيق هذه الخريطة الجديدة سيكون ممكناً جداً.

أمّا بالنسبة لإسرائيل ووفقاً للتقرير، فلكي تمتلك أي أمل بالحياة بسلام مع جيرانها فسيكون عليها الانسحاب من كل المناطق التي احتلتها في العام ١٩٦٧ مع ضرورة إجراء تعديلات محلية تواكب القلق الأمني الذي يساورها بشكل دائم.

خطورة خريطة حدود الدم نعتقد أنّ نشر مثل هذا التقرير في مجلة عسكرية أمريكية هدفه إن لم يكن التطبيق الفعلي، فهو لابتزاز عدد من الدول الكبيرة كالسعودية والباكستان وتركيا للبقاء ضمن الدائرة الأمريكية خوفاً من هذا المصير ؛ وفي حال تمّ تطبيقه فالهدف منه إيجاد بيئة رسمية وشعبية موالية

للولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنّ الدول التي ستنشأ والكيانات التي ستقوم والمجموعات التي ستستفيد من هذا الواقع ستكون ممتنّة جداً للولايات المتحدة ومدينة لها، ومما لا شك فيه أنّ الخطط الأمريكيّة تجاه العالم الإسلامي «الذي تدعوه

حول رؤية الحزب الديمقراطي

إن الحزب «الديمقراطي» الأمريكي حافل بمجموعة متميزة من السياسيين الذين يؤمنون بأن مهمة الولايات المتحدة في العراق يجب أن تستمر وتنجح، ويريدون تكثيف الجهود الأمريكية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير، فضلاً عن اقتناعهم بضرورة زيادة حجم الجيش وتطويره لخوض حربه الطويلة ضد التطرف الإسلامي، وليست مشكلة هؤلاء «الديمقراطيين» الوحيدة أن العديد من الناس لا يعرفون شيئاً عن وجودهم، بما في ذلك «الجمهوريون» والمستقلون، أو أن المتشددين داخل الحزب «الديمقراطي» سيعملون على طردهم إذا علموا بوجودهم، بل تتمثل مشكلتهم الأساسية في كيفية استرجاع ما يعتقدون أنه أجندة "ديمقراطية" بالأساس وإنقاذها من الخراب الذي تسببت فيه إدارة الرئيس بوش حتى يتمكن الرئيس المقبل للولايات المتحدة من استخدامها أحسن استخدام.

وبالطبع عندما نتحدث عن هؤلاء السياسيين في الحزب «الديمقراطي»، فإننا لا نقصد بعض الأصوات المتشددة مثل عضو الكونجرس «نانسي بيلوسي» التي تطالب بالانسحاب الفوري من العراق بصرف النظر عن النتائج، أو «هاري ريد» عضو مجلس «الشيوخ» الذي نشر مؤخراً بياناً تحت عنوان «خطة ديمقراطية لحماية أميركا واسترجاع قيادتها للعالم»، لم تشر قط إلى كلمة ديمقراطية، إن ما نعنيه هو ذلك التحالف الذي يتشكل في معظمه من خبراء في

الشؤون الخارجية الذين تقلدوا مناصب متوسطة في وزارة الخارجية، أو مجلس الأمن القومي خلال فترة الرئيس كلينتون، والذين أمضوا السنوات الأخيرة منهمكين في بلورة رد فعل يعكس مبادئ الحزب «الديمقراطي» لحقبة ما بعد ١١ سبتمبر/ أيلول، وعدم الاكتفاء بإمطار إدارة بوش بالانتقادات حول سياسته في العراق، وقد شرع هؤلاء السياسيون في الانجذاب إلى بعض أعضاء الحزب «الديمقراطي» الذين ينتمون إلى تيار «الوسط»، لاسيما المرشحون الأوفر حظاً لخوض الانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠٠٨، ولبسط وجهة نظرهم قاموا بنشر كتاب مهم يوضح الخطوط العريضة للسياسة الخارجية التي يتعين أن تتسم بها الحملات الانتخابية للمرشح «الديمقراطي» (هاري كلينتون أو أوباما أيا منهما) في الانتخابات الرئاسية المقبلة، والكتاب الذي رعاه «معهد السياسات التقدمية» الذي انبثق بدوره عن المجلس «الديمقراطي» للقيادة يحمل عنوان «بكل قوتنا: إستراتيجية تقدمية لدحر الجهادية والدفاع عن الحرية»، ويرى المحرر «ويل مارشال»، أحد مؤسسي «المجلس الديمقراطي للقيادة» ومدير معهد السياسات التقدمية أن مهمته هي بعث الحياة من جديد في السياسة الخارجية للرئيسين السابقين «هاري ترومان» و«جون كنيدي» اللذين صاغا سياسة الحزب «الديمقراطي» إزاء التهديد الشمولي للشيوعية، وبالنسبة لـ«مارشال»، لا تختلف «الجهادية الإسلامية» كثيراً عن الشيوعية، لذا فهي تستدعي ممارسة الجهد الفكري ذاته، معتبراً أن «الديمقراطيين كانوا دائماً في أفضل أحوالهم عندما دافعوا عن القيم الديمقراطية في وجه الأيديولوجيات غير الليبرالية»، وأضاف: «وعندما نشرع في القيام بذلك، فإننا سنستقطب الرأي العام ليس في الداخل فقط، بل حتى في العالم».

وحسب «مارشال»، تشكل الشعبية المتدنية للرئيس بوش والحزب «الجمهوري» الفرصة الأولى لـ«الديمقراطيين» منذ ١١ سبتمبر «لعرض وجهة

نظرهم في مجال الأمن القومي»، بيد أن المفارقة تكمن في توظيف بوش وأركان إدارته للمبادئ الأساسية ذاتها التي تضمنتها السياسة الخارجية للرئيسين ترومان وكنيدي، لاسيما فيما يتعلق بالترويج للحرية في العالم. ويبدو أن بوش اختطف من الحزب «الديمقراطي» مبدأ نشر الديمقراطية الذي كان سائداً بين صفوف قاعدة الحزب، حيث أظهر استطلاع للرأي أجري مؤخراً أن الديمقراطيين أصبحوا يعارضون دعم الديمقراطية في العالم بنسبة ٥٠ إلى ٤٣٪، وفي هذا السياق يدعو مارشال «الديمقراطيين» إلى البدء باسترجاع أرضية الحزب مقترحاً بهذا الخصوص سلوك طريقين أساسيين أولاً: فضح الجرائم التي ارتكبتها إدارة بوش في جوانتانامو و«أبو غريب»، فضلاً عن السجون السرية لوكالة الاستخبارات المركزية، ثم استعادة سمعة أميركا كراعية لحقوق الإنسان في العالم وكمدافعة أولى عنها، وثانياً عبر الكف عن ممارسة الازدواجية في التعامل مع الديمقراطية كمحاولة فرضها على بعض الأنظمة في الشرق الأوسط مثل سوريا وإيران، في مقابل التغاضي عن غيابها في دول شرق أوسطية أخرى، وعلى سبيل المثال اقترح «كينيث بولاك»، وهو أحد المشاركين في تأليف الكتاب، وكان مسؤولاً سابقاً في «مجلس الأمن القومي» ضرورة قيام الإدارة «الديمقراطية» المقبلة بربط المعونات السنوية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى مصر والمقدرة بملياري دولار بتبنيها «لخطة على المدى الطويل تجري خلالها التغييرات السياسية والاقتصادية المطلوبة»، غير أن «بولاك» وزملاءه «الديمقراطيين» يقرون، مع الأسف، بأنه لن يكتب النجاح للسياسات الليبرالية في الشرق الأوسط إذا ما فشلت المهمة الأمريكية في العراق، وبينما يختلف «الديمقراطيون» فيما بينهم حول غزو العراق وما إذا كان خطأً أم لا، يتفق مؤلفو الكتاب على أن المصلحة الوطنية والشرف القومي يحتمان «عدم التخلي عن الشعب العراقي وتركه نهباً للفوضى والعنف الطائفي».

وأخيراً يقول المؤلفون الديمقراطيون في كتابهم: «لا تبرر إساءة تصرف الرئيس بوش وأركان إدارته في مختلف جوانب إعادة إعمار العراق بعد الحرب التعجيل بالانسحاب، بل علينا أن نعبئ الرأي العام الأمريكي للبقاء فترة أطول وتعزيز وجودنا، فضلاً عن مواصلة جهود إعادة الإعمار». والأكثر من ذلك يقترح المؤلفون بناء علاقات قوية مع مؤسسة الجيش الذي يهيمن عليه «الجمهوريون»، وإعادة إحياء حلف شمال الأطلسي وتجديد دور الأمم المتحدة، علاوة على وقف سياسة خفض الضرائب التي سنها بوش من أجل تحديث الجيش...

خاتمة الدراسة

من خلال العرض السابق في هذه الدراسة نجد أن الخطر من الإستراتيجية الأمريكي كامن في تقسيم الدول العربية والإسلامية إلى دويلات وشراذم، وقد بدأت الخطة من العراق وأفغانستان والسودان، كما أن الخطة ماضية لمحاصرة القوى التي مازالت مقاومة لذلك المشروع الصهيوني، وهي سوريا وإيران ومعهما حماس وحزب الله، والإدارة الأمريكية الحالية تريد أن تكف قوى المقاومة عن مقاومتها، ولو حدث لأصبح المشروع الاستراتيجي في المنطقة واقعا، ولكن ونظرا لقوة تلك القوى المقاومة فإن المشروع قد تعطل، ولكنه لم يلغ بطبيعة الحال، والأمل في استمرار ذلك النهج المقاوم، كما رأينا في الدراسة أن الرأي العام الأمريكي يميل إلى سحب الجنود من العراق، والاختلاف ينصب على الكيفية، وأن التنافس بين مرشحي الرئاسة الأمريكية سينصب على كيفية التعامل الجديد مع الوضع في العراق والمنطقة، ولكن إذا توقعنا نهاية للمشروع الأمريكي الصهيوني نكون واهمين ومخطئين، لأن اللوبي الصهيوني ومعه القوى الضاغطة في المجتمع الأمريكي والتي ذكرناها في الدراسة

ستظل سيفا مسلطا على رقاب القادم الجديد في البيت الأبيض، صحيح أن التعامل سيختلف، ولكنه سيختلف تكتيكيا وليس استراتيجيا، كما أن خطة التقسيم الدموية أيضا موجودة وتحتاج الظرف المناسب والأوضاع السياسية المواتية لتسير في طريقها المرسوم، ومن أجل ذلك، وبسبب كل ذلك علينا التعاطي مع ذلك الخطر المفروض علينا، وهو خطر عظيم بكل المقاييس السياسية والاقتصادية والثقافية، ويمكن التصدي لهذا الخطر من خلال التوعية به للشعوب العربية والإسلامية، وتفنيد مزاعمه، ثم مساندة ودعم القوى المقاومة لذلك المشروع في كل مكان من الأرض....

مصادر الدراسة

ـ فؤاد حسن وهبة ـ إستراتيجية أمريكا تجاه المنطقة العربية والإسلامية ـ صحيفة ٢٦ سبتمبر اليمنية ـ الصراع على القمة ـ مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان ـ لستر ثارو، ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة ـ العدد (٢٠٤) ١٩٩٥م.

ـ محمود المراغي، النفط وقراءة للمستقبل ـ مجلة العربي، العدد ٥١٣ – أغسطس ٢٠٠١م، ص٥٦.

ـ خالد الدخيل، الولايات المتحدة والعالم العربي: كيف ينبغي أن نفهم الانحياز الأمريكي؟ ـ شؤون عربية، العدد (١١١) خريف ٢٠٠٢م صادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٥٨.

ـ عبدالملك مطهر أحمد الشبيبي، السياسة الدولية واستراتيجيات الدول الكبرى تجاه الشرق الأوسط نموذج أمريكا – والصين، (أبحاث سياسية) الصادرة عن وزارة الخارجية اليمنية، العدد (٧)، ص١٢١.

ـ د. جمال مصطفى عبدالله السلطان، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ص١١٦.

ـ د. خالد عبدالله، البنية السياسية الأمريكية ودورها في صنع القرار، شؤون عربية، العدد (١١١) خريف ٢٠٠٢م، صادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ص٧٣.

ـ أديب دالويج، الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، – موسوعة صوت العراق.

ـ هشام سلام ـ تحالف المسيحية الصهيونية واليهودية الصهيونية

ـ جاكسون ديل ـ المصدر: جريدة الإتحاد الإماراتية ـ ٢٤ـ ٥ ـ ٢٠٠٦

ـ د. سليمان صالح ـ الحزب «الديمقراطي» الأمريكي... أجندة مختطفة وخطة جديدة ـ الشرق القطرية

ـ مواقع إلكترونية متعددة، منها موقع المخابرات المركزية الأمريكية، مواقع إسرائيلية، وغيرها من مواقع متعددة.

ـ ونشكر كل الأساتذة والكتّاب والباحثين الذي ساعدونا بالرأي والمشورة

الاتفاقية الأمنية

بدلا من البند السابع - مع واشنطون

وأثرها عراقيا وعربيا

بقلم

الدكتور: عبد الكريم العلوجي

مقدمة

بناء على البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وبتاريخ ٢٠٠٣/٤/٩ تم احتلال العراق، وانهار النظام الذي تسلم مقاليد الحكم في العراق منذ عام ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨، وهذا الاحتلال الذي كان مخالفا للقانون الدولي، ولم يحصل علي تفويض من قبل مجلس الأمن الدولي، وما أن أصبح الاحتلال الأمريكي البريطاني كأمر واقع، سارع مجلس الأمن الدولي وبموجب القرار المرقم (١٤٨٣) في ٢٢ آيار/ مايو ٢٠٠٣ إلي شرعية الاحتلال واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة دولتين قائمتين ـ بالاحتلال ويترتب عليهما المسئوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي يتيح لسلطات الاحتلال والقوات المتعددة الجنسية سلطة اتخاذ جميع التدابير الأزمة للمساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق وأشار القرار إلي وجود هذه القوات واستمرار عمليات يكون بطلب من الحكومة العراقية.

وبتاريخ ٢١ نيسان ٢٠٠٣ أصبحت، سلطة الائتلاف الموحدة أول سلطة شكلت لإدارة البلاد في أعقاب احتلال العراق واستندت في حكم العراق علي قرار مجلس الأمن المذكور آنفا.

أثبتت الوقائع اليومية للاحتلال، بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لديها برنامج أو سياسة واضحة في كيفية إدارة البلاد بعد الاحتلال، وكان تعيين الجنرال السابق (جي غارنر) حاكما إداريا للعراق أول خطوة اتخذتها واشنطن للبدء في عملية إعادة تشكيل البلاد بعد دخول بغداد، لكن الجنرال (غارنر) فشل فشلا ذريعا، حيث أشارت المصادر إلي عدم تمكنه من إدارة العراق. وبعد نحو شهر تم استبداله بدبلوماسي سابق هو السفير (بول بريمر) مسؤول ملف الإرهاب في الخارجية الأمريكية الذي استند في سلطاته إلي

القرار (١٤٨٣) آنفا، وما منحه من صلاحيات واسعة لسلطة الاحتلال أو ما بات يعرف بسلطة الائتلاف المؤقتة، حيث شهد العراق عدة محطات سياسية كرست واقعا جديدا في هذه البلاد التي عاشت حكما مركزيا وشموليا طيلة عقود عدة ومنذ وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلي السلطة، لقد اكتفي الحاكم الجديد بتعيين مستشارين في كل وزارة التي كانت تدار من قبل لجان أمريكية أعضاؤها من أصول عراقية وعربية حاولوا إدارة الوزارات المنهارة وإعادة بناء مؤسسات الدولة من جديد، هذا الأمر الذي زاد الوضع المتأزم تعقيدا، لهذا كان علي الولايات المتحدة أن تفكر بإيجاد صيغة أخري لإدارة البلاد، لذا كانت الخطوة الأولي تأسيس كيان علي أسس طائفية وعرقية، حيث قام السفير بريمر الحاكم المدني الأمريكي للعراق ومنذ الأيام الأولي بتفكيك الدولة العراقية واتخذ سلسلة من القرارات السياسية والاقتصادية الراديكالية الطابع، أولهما قرار حل تشكيلات القوات المسلحة وأجهزة الأمن والمخابرات ووزارة الأعلام والتصنيع العسكري ومؤسسات الرئاسة، تلك القرارات التي اتخذت باقتراح من الأحزاب السياسية واستشارة أصدقاء أمريكا والموساد الإسرائيلي، والتي أدت إلي انهيار مؤسسات الدولة العراقية، حيث أصبح العراق في فراغ دستوري ومؤسسي وأمني لازالت أثاره السلبية قائمة إلي يومنا هذا، تلك القرارات التي انتقدها السفير بريمر نفسه خلال مذاكراته المنشورة في كتابه (عامي في العراق)، وعمل علي بناء مؤسسات بديلة في مرحلة لاحقة بنيت علي أسس طائفية، زعم أنها تمثل التركيبة السكانية الطائفية المتنوعة للشعب العراقي ضمن سياسة الاحتلال بإعادة بناء الدولة وتشكيل مجلس الحكم الانتقالي باكورة إنتاجهم.

أن سياسة الولايات المتحدة المعلنة هي دعم بناء الديمقراطية في العراق، ومن الدعوات إلي إقامة التمثيل العراقي علي أساس الانتماء السياسي، فإن التوزيع العرقي والطائفي ظل مسيطرا، وعندما عينت سلطة التحالف المؤقتة

مجلس الحكم تبنت وأكدت هذه السمة للعملية السياسية، وقد تكرر التقسيم العرقي والطائفي في تركيب الوزارات واللجنة التحضيرية للدستور، فإن نظاما للحصص قائما علي الطائفة والعرق يقوض الأول بإيجاد مواطنة عراقية عامة بتأكيد الهوية الطائفية وعليه فإن كل من يريد أن ينخرط في العملية السياسية يتعين عليه أولا أن يعلن عن هوية عرقية وطائفية أو علي الأقل قبيلته، وإن يعلب الورقة العرقية والطائفية ولم يعد الإعلان عن (عراقية)، وهذا يضع العراق علي طريق اللبننة، ويوجد في العراق عدد كبير في الأحزاب السياسية والدينية بعضها دخل العملية السياسية وبعضها وقف المعارض منها، أما الأحزاب التي دخلت العملية السياسية فمنها من تمكن من دخول مؤسساتها وخاصة مجلس النواب والحكومة وغيرها من أجهزة الدولة والحكومة ومنها من لم يحالفه الحظ فبقي خارجها، حيث التي دخلت العملية السياسية تؤيد الحكومة وبعضها يعارضها، ولكن من الملاحظ أن هذه الأحزاب ظلت محصورة عرقيا وطائفيا ومناطقيا بموجب هذا التوصيف علي المستوي العضوي وعلي المستوي القاعدة الانتخابية ولا توجد أحزاب وطنية عابرة للخطوط الإثنية في كافة التكتلات أو الائتلافات، وتزعم كل كتلة أنها تمثل وتتحدث باسم التكوينات الاجتماعية العراقية. وكل هذه مؤشرات سلبية قد تعيق العملية السياسية في مجال اختيار الكيانات السياسية العراقية علي سبيل المثال تتميز الأحزاب الكردية بموقف يكاد يكون موحدا إزاء القضايا الأساسية وخاصة مسألة الفيدرالية وقانون النفط والغاز والدستور، لكن لا نجد مثل هذا التجانس والوحدة في الطرف الشيعي أو السني، فثمة خلافات بين الأحزاب الشيعية حول مسائل مهمة يقابله كذلك بين الأحزاب والكيانات السنية، ولهذه الظاهرة نتيجتان:

الأولي: أنها تجعل من المتعذر توحيد الموقف الفئوي في المسائل.

الثانية أنها قد تفتح الباب أمام إقامة تحالفات أو تكتلات عابرة للخطوط الإثنية وهذا يساعد علي تكتلات.

الوجود الأمريكي في العراق

في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والقوات المتحالفة معها الحرب علي العراق، تحت العديد من المسميات والأسباب التي أعلنتها ضرورية لهذه الحرب والتي لسنا بمجال الخوض فيها. وبعد عشرين يوما من الحرب دخلت القوات الأمريكية في ٩ ابريل ٢٠٠٣، أثر انهيار النظام فيها مما أدي إلي انتهاء القتال في باقي مناطق العراق وخصوصا في المنطقة الشمالية والغربية، إذ تم التفاوض بين القوات الأمريكية وزعماء العشائر في محافظات الموصل وتكريت والانبار علي دخول القوات لها بدون مقاومة. وهكذا أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) انتهاء المعارك الرئيسية في العراق يوم الثلاثاء ١٧ ابريل ٢٠٠٣، وبذلك وفي هذا التاريخ أصبحت القوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها فعليا علي أرض العراق.

وعلي الرغم من الاختلاف في وجهات النظر حول تسمية الوجود للقوات الأمريكية وغيرها من القوات ما بين قوات محتلة، وآخرون يرون أنها محررة وضياع الاتفاق حول هذا المفهوم رغم أن قرار الأمم المتحدة كان واضحا بهذا الشأن إذ اعتبرها قوات محتلة ولسنا أيضا معنيين بهذا، إلا أن الواضح والأكيد أن هذه القوات موجودة فعليا علي الأرض وإن كنا أطلقنا عليها قوات متعددة الجنسيات بسبب تعدد جنسيات البلدان المشاركة فيها. كما أن هذه القوات تعد من الأطراف المباشرة وسبب رئيسي للعنف في العراق بسبب سوء الإدارة وعدم الفهم للوضع العراقي، وإن كان البعض يطرح نقيضهما ويحمل هذه القوات مسئولية ارتفاع معدلات العنف، لتخطيط مسبق من قبل هذه الإدارة.

تتألف القوات المتعددة الجنسيات في العراق من قوات أكثر من عشرين دولة، أكبرها من حيث العدد والتسلح القوات الأمريكية بينما تنتمي بقية

القوات إلي العديد من الدول، ويبلغ العدد الإجمالي للقوات الأمريكية ١٣٢ ألف جندي وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش إرسال ٢١،٥٠٠ جندي إضافي يتوزع هذا العدد في القوات علي (١٥) لواء قتالي و (٥) آلاف من المستشارين والمدربين العسكريين، وكان الحد الأقصى الذي تلقته القوات الأمريكية هو (١٦٠) ألف في يناير ٢٠٠٥، أما عدد الجنود الأمريكيين الذين قتلوا في العراق يجاوز أربعمائة ألاف جندي قتيل وعدد الذين أصيبوا في المعارك أكثر من (٢٧) ألف جندي لحد أعداد الدراسة.

أما القوات الأخرى المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات في العراق منتمين لأكثر من (٢٠) بلد ويقدر إجمالي عدد هذه القوات بحوالي (١٢) ألف ويمثل هذا العدد ما نسبته ٨٪ من إجمالي حجم القوة.

ومن حيث الحجم والقوة تعتبر القوات الأمريكية الأكبر حجما والأقوى تسليحا والأكثر فاعلية، وتتولي مهام القيادة الإستراتيجية والتكتيكية بشأن العمليات العسكرية الرئيسية في العراق، وتتولي كذلك تخطيط وتنفيذ المهام القتالية الحيوية في العراق، لاسيما تلك المتعلقة بالتصدي لعمليات المقاومة المسلحة بكل أشكالها، كما تتولي القوات الأمريكية الإشراف علي عمليات إعادة بناء وتسليح وتجهيز قوات الجيش والشرطة العراقية.

تتمركز القوات المتعددة الجنسيات في العراق من خلال تقسيمه علي خمس مناطق رئيسية تخضع لإدارة مركزية تكون مسؤولة عن القيادة والسيطرة علي العمليات العسكرية في المناطق الخمس، وترتبط بها قيادة للدعم والإسناد تتولي توفير الدعم اللوجستي لكافة أرجاء مسرح العمليات في العراق، ويمكن تحديد هذه المناطق الخمس وفق الآتي:

الفرقة المتعددة الجنسيات بقيادة أمريكية في بغداد، وتتولي العمليات العسكرية فيها فرقة المشاة الثالثة الأمريكية وتتمثل عمليات الرئيسية في العاصمة بغداد.

القوة المتعددة الجنسيات في الشمال الغربي والتي تشمل مدينة الموصل وتخضع لقيادة فوج الفرسان الحادي عشر الأمريكي.

الفرقة المتعددة الجنسيات في شمال الوسط في مناطق بلد وكركوك وتكريت وسامراء وتقوم بهذه المهام الفرقة (١٠١) المحمولة جوا الأمريكية.

القوة المتعددة الجنسيات في الغرب ومنطقة عملياتها تشمل مناطق غرب العراق، مثل الرمادي والفلوجة وتقود العمليات بها قوة الحاملة الحادية عشر من مشاة البحرية الأمريكية الفرقة المتعددة الجنسيات في مناطق جنوب شرق البلاد، بما في ذلك مدن البصرة والناصرية والعمارة تقود العمليات العسكرية بها عناصر من القوة البريطانية.

تقدر التكلفة الشهرية لهذه القوات ما بين ٦ـ ٨ مليار دولار وجاءت التكلفة خلال عام ٢٠٠٥ بحدود (٦/٤) مليار دولار حسب ما أعلنته الإدارة الأمريكية وبلغت عام ٢٠٠٦ (٨) مليار دولار، وقد خصصت ميزانية الدفاع التي أقرها الكونجرس الأمريكي للحرب في العراق (٧٠) مليار دولار، وجاء هذا التخصص من أصل (٥٠٧) مليار دولار كلفه العمليات الخارجية في الحرب علي الإرهاب، أما التكلفة الإجمالية منذ دخول العراق وحتى الوقت الحاضر بلغت (٣٥٠) مليار دولار وتقدر تكلفة الخطة التي أعلنها الرئيس بوش (٨١٦) مليار دولار، كل هذه الأرقام تؤشر لنا ضخامة ميزانية الحرب علي العراق ومن يعتقد أن القوات المتعددة الجنسيات بكل حجم التمويل والخسائر التي منيت بها في العراق من حيث القتلى أو الجرحى أو المعدات، قد جاءت لهدف واحد هو تحقيق الديمقراطية في العراق وأن أهدافها ومصالحها لا تتعدي هذا الهدف فهو من المؤكد كمن يعيش حلما في نوم عميق.

إن الوجود الأمريكي في العراق يتعدى فرض نموذجها للديمقراطية إلي خلق الحلفاء والتواجد المباشر والدائم علي الأرض العراقية والمنطقة برمتها

ومحاولة تقليص النفوذ للدول غير المرغوب بها في المنطقة عبر تطبيق مفهوم الردع والحل العسكري إذا اقتضي الأمر والتهديد والتلويح به، ومحاولة خلق جبهة للحرب مع الجماعات المسلحة التي يمكن أن تشكل تهديد علي المصالح وللأمن القومي الأمريكي.

إن مجرد وجود قوات أجنبية غازية داخل أي بلد لمؤشر كافي علي كون هذه القوات ستكون طرفا مباشرا في الصراع داخل هذا البلد.

إن محور الصراع في العراق هو ما بين القوات المتعددة الجنسيات والجماعات المسلحة بكل أشكالها مؤيدة أو غير مؤيدة للعملية السياسية، علي الرغم من البعض يحاول استثناء بعض الجماعات المسلحة بسبب تعاونها المباشر مع القوات المتعددة الجنسيات، إلا أن لغة المصالح أصبحت الغالبة وأي طرف مؤيد اليوم يمكن أن ينقلب إلي عدو أو يدخل في مواجهة مسلحة مع أي طرف يحاول المساس بمصالحه، ولذلك يمكن القول أن عنصر المواجهة الحقيقية يتركز ما بين هذه القوات والجماعات المسلحة التي تشكل تهديد مباشر لها ولكل العملية السياسية الجارية في العراق، فضلا عن الأجندة الخارجية التي تحملها بعض هذه الجماعات بسبب ارتباطها بدول الجوار التي تتدخل في دعم هذه الجماعات ماديا ومعنويا وهذا ما سنأتي علي ذكره لاحقا.

الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه العراق

إن الدراسة الأكاديمية والبحثية تتطلب جهدا وتأنيا وفسحة من الزمن للوقوف علي الظاهرة موضوع الدراسة، كما تتطلب الدراسة ربط الظاهرة بخلفيتها التاريخية، وهذا يتوجب الرجوع إلي الرجوع إلي مصادر عديدة ومتنوعة للوقوف علي حقيقة هذه الخلفية من أجل تفسير هذه الظاهرة الآنية، وفي ضوء ربط خلفية (ماضي) هذه الظاهرة بحاضرها، يتم الانطلاق للقراءة

المستقبلة ولا نقول التنبؤ إنما الحدس والتخمين والاحتمالات عما ستؤول إليه هذه الظاهرة مستقبلا. وهذا ما يتطلب وقتا كافيا من الدراسة للخروج بالنتائج المرجوة للبحث موضوع الدراسة.

ولكن هناك بعض الظواهر والتي من الممكن أن تؤدي إلي نتائج أكثر سلبية علي مجتمع أو محيط ما سواء كان محليا أو إقليميا أو دوليا في حالة استمرارها كالمشكلة العراقية. والقصد هنا أن البحث لظاهرة كهذه ووضع الحلول لها، ليس من السهولة بمكان، كون هذه الظاهرة هي ساخنة جدا ومتغيراتها متقلبة وسريعة وحادة، فما قد يصح ويصلح لها بالأمس، لا يصح أو يصلح لها اليوم، والغد كذلك، وذلك بسبب سرعة تطورات الأحداث لهذه الظاهرة وتداخل قواعدها سلبا، وإيجابيا.

لذلك إن ظواهر مثل هذه تتطلب الدقة والسرعة في دراستها، خاصة وأنها تحمل الرؤية المستقبلية لها، وقد تتوافق مع الدراسة عند صدورها أو قبيلها بروز خطط واستراتيجيات لصالح قرار أو لفاعلي هذه الظاهرة تتضمن بعض الأفكار سبق للباحث الأكاديمي أو المحلل السياسي أن ضمنها في دراسته، وهنا تفقد الدراسة السبق في الأفكار والطروحات.

لذلك ما أنجز سابقا بشأن المشكلة العراقية ارتبط مجددا بمتغير جديد وهو طرح الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بعد أشهر من الدراسات والأبحاث الميدانية النظرية قامت بها عدة لجان أمريكية واستنادا لما ورد أنفا.

إن الاستراتيجيات الأمريكية السياسية والعسكرية التي اعتمدتها الولايات المتحدة بعد احتلالها العراق قد فشلت، بسبب الأخطاء التي اعترف بها عدد من صناع القرار في الولايات المتحدة، وآخرهم الرئيس بوش عندما طرح إستراتيجية الجديد هذه، بل حمل نفسه مسؤوليتها، كما أن هذا الفشل في العراق قد غير من طريقة القوي السياسية داخل المنظومة السياسية للولايات المتحدة وأطاحت بعدد من رموز الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه العراق، والتي

أطلقها الرئيس بوش بتاريخ ١٠ يناير ٢٠٠٧، ومن خلال قراءتنا لهذه الإستراتيجية نري أنها تحمل في طياتها عوامل الفشل والنجاح معا. والنجاح هنا يعتمد علي صدق النوايا الأمريكية هذه المرة، وهو احتمال ضعيف، لسبب بسيط هو أن السياسات الأمريكية هي كل متصل، مهما اختلفت الإدارات علي مر الزمن.

في قراءتنا للإستراتيجية الأمريكية الجديدة سوف لا نذهب بعيدا وإنما سنقوم بتحليل المضمون من مؤشرات الفشل التي جاءت بها، هي أنها لا تقرأ الواقع بالشكل الصحيح، وتعبر علي جعل الخطأ صوابا. ونذكر هنا ما جاء فيها علي لسان الرئيس بوش: عندما خاطبتكم منذ أكثر من عام لفترة قصيرة، كان نحو ١٢ مليون من العراقيين قد أدلوا بأصواتهم لصالح دولة موحدة وديمقراطية، فكانت الانتخابات التي أجريت عام ٢٠٠٥ إنجازا باهرا، إن في هذا النص قراءة غير دقيقة وغير موضوعية لمسألة الانتخابات وما هو الباهر فيها، طالما أنها جرت علي أسس المحاصصة الطائفية والعرقية التي صاغتها الولايات المتحدة عبر إدارتها المدنية في العراق، وبدلا من تشخيصه للأسباب الحقيقية لعلة هذه الانتخابات ونتائجها يذهب الرئيس بوش ليعزوها إلي أسباب قد تكون ثانوية حينما يقول: ولكن علي عكس ذلك هو الذي حدث عام ٢٠٠٦، فقد اجتاح العنف العراق وخاصة بغداد، المكاسب السياسية التي حققها العراقيون، وتغلب عليها، إذ أدرك إرهابيو القاعدة (المقرون) السنة الخطر العظيم الذي تمثله الانتخابات التي أجريت في العراق لقضيتهم فاستجابوا للوضع بأعمال شنيعة وبشعة قتلوا فيها العراقيين الأبرياء، فجروا مسجد القبة الذهبية، مرقد الإمامين العسكريين، وهو مسجد المسلمين الشيعة ومن أقدس وأهم هذه المساجد في سامراء، بهدف استفزاز الشيعة في العراق وإثارتهم وحثهم علي الثأر والانتقام ونجحت إستراتيجيتهم، وكانت النتيجة سلسلة شرسة في أحداث العنف الطائفي التي لازالت مستمرة حتى اليوم، وهنا نري أن الرئيس بوش لا يقرأ الواقع بشكله الصحيح أيضا،

فيساوي بين تنظيم القاعدة والمتمردين من السنة ولكل من هذين الآخرين أهدافه، فالمتمردون من السنة غايتهم إنهاء الاحتلال ويقفون عند هذا الحد، في حين أن تنظيم القاعدة يقوم بالاستمرار في محاربة الولايات المتحدة أينما تواجدت، كذلك من مؤشرات فشل الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في القضاء علي الفوضى والعنف الطائفي، وهي ارتكازها بالأساس علي قوي هي متهمة أصلا بالطائفية وولاءها أحزابها وليس للدولة، وذلك من خلال قول الرئيس بوش: اسمحوا لي بتوضيح العناصر الرئيسية لهذا الجهد: ستقوم الحكومة العراقية بتعيين قائد عسكري ونائبين له في العاصمة، وستقوم الحكومة العراقية بنشر ألوية من الجيش والشرطة الوطنية في مناطق بغداد التسع، ويتم انتشارها تلك القوات بشكل كامل عندما يصل عدد ألوية الشرطة الوطنية والجيش العراقي المخصصة لهذا الغرض بالإضافة إلي قوات الشرطة الوطنية والجيش العراقي المخصصة لهذا الغرض بالإضافة إلي قوات الشرطة المحلية إلي (١٨) لواء وستقوم هذه القوات بمهامها في مراكز الشرطة المحلية فتقوم بالدوريات وتقيم حواجز التفتيش، كما أنها ستتوجه إلي منازل السكان في بغداد بغية اكتساب ثقتهم. ويستكمل الرئيس بوش قوله «إن هذا الالتزام من جانب الحكومة العراقية هو التزام قوي» ويدعم بوش هذا الالتزام للحكومة العراقية، بزيادة عدد القوات عدد القوات الأمريكية لأكثر من ٢٠ ألف جندي إضافي بالتوجه إلي العراق حيث سيتم غالبيتهم (خمسة ألوية) في بغداد لمساعدة القوات العراقية.

إننا نقول هنا، ماذا كانت تفعل القوات العراقية وقواتها هذه طيلة الفترة السابقة التي لم تجعل من هذه القوي غطاء وستارا للميليشيات وفوق الموت؟

لذلك فنحن نعتقد أن الأمر ليس بهذه السهولة بحيث تستطيع هذه الحكومة السيطرة علي قواتها، حتى إذا توافر لديها من النية في القضاء علي العنف الطائفي، إضافة إلي أن معظم هذه القوات (شرطة وحرس وطني) هي ليست قوات مهنية ونزيهة، كذلك هناك تشخيص خاطئ في إستراتيجية

الرئيس بوش الجديدة حينما يقول «سيتساءل الكثير من المستمعين عن سبب نجاح هذا المسعى بعد ما فشلت في الماضي بتأمين بغداد، هذه هي جوانب الاختلاف بين العمليات الماضية والخطة الجديدة، قامت القوات العراقية والأمريكية في العمليات السابقة بتطهير الكثير من الأحياء السكنية من الإرهابيين والمتمردين، ولكن القتلة عادوا إلي تلك الأحياء بعد انتقال قواتنا إلي مناطق أخري أما الآن فستكون لدينا أعداد القوات اللازمة للمحافظة علي المناطق التي يتم تطهيرها».

إن المراقب للأحداث في العراق، لم يلاحظ علي أن القوات العراقية أو الأمريكية استطاعت يوما تطهير أي منطقة من مناطق بغداد علي وصف الرئيس بوش، وإنما التطهير علي وصف الرئيس بوش هو حدث في بعض مناطق ونينوى، وفي احتمالات فشل هذه الإستراتيجية أيضا هي عدم أخذها بأهم ما جاء بتوصيات لجنة بيكر ـ هاملتون التي حظيت بتأييد أمريكي ودولي وحربي، بالإضافة إلي ما تقدم نري أن هناك عوامل داخلية عراقية سيكون لها دور في عرقلة تنفيذ هذه الإستراتيجية ووضع الصعوبات أمامها.

ومنها أن الحكومة العراقية ستعتبر الميليشيات القريبة منها، هي ليست بالميليشيات، حيث البعض منها اندمج في القوات المسلحة كالشرطة والحرس الوطني، علي الرغم من عملها لازال هو الأقرب إلي عمل الميليشيات وسوف تصنف البعض الآخر علي أنها ليست بالميليشيات، وإنما هي تنظيم عقائدي كجيش المهدي، وكذلك نعتقد أن الحكومة العراقية ستضغط علي التيار الصدري من أجل أن يدخل جيش المهدي في سبات ولو إلي حين طالما أن القوات الأمريكية عازمة وجادة في القضاء علي مصادر العنف والتوتر في العراق.

وإذا كانت بعض الجماعات السنية هي حاضنة للإرهاب وتنظيم القاعدة وفي مناطق تكاد أن تكون محدودة في العراق كالانبار مثلا، إلا أن هذه الجماعات فعلها غير مؤثر علي الصعيد الحكومة والرسمي، لكن

هناك بالمقابل تغطية كبيرة وواسعة من قبل نخب سياسية سواء في الحكومة أو البرلمان أو خارجهما لتستتر علي الميليشيات وفوق الموت، لذلك يكون من الصعب تحقيق النجاح للإستراتيجية الجديدة في ظل هذه التغطية الحكومية علي هذه الممارسات والأنشطة، والتي هي إرهاب بعينه أيضا، كما أنه من الخطأ الكبير قيام القوات العراقية والأمريكية بانتقاء مناطق التوتر لضربها دون غيرها، مهما كان لون المنطقة. من المؤشرات الأخرى غير المطمئنة، هو أن العراق أصبح حقل تجارب للسياسات والاستراتيجيات الأمريكية الفاشلة، كما اعترف الكثير من صناع القرار في الولايات المتحدة وآخرهم الرئيس بوش، ومن خلال طرحه لإستراتيجية هذه بارتكاب الأخطاء، وحمل نفسه مسؤولية هذه الأخطاء، فالشعب العراقي لوحدة تحمل هذه النتائج المأساوية ولا نريد تكرارها إن استراتيجيات الولايات المتحدة، استندت منذ البدء علي قرارات خاطئة فقرار الحرب مثلا استند علي حجج باطلة ومضللة وواهية، ثم إستراتيجيتها بعد الاحتلال وانتهي النظام اتسمت بجملة من القرارات الخاطئة، وصولا إلي يومنا هذا. وربما تكون هذه الإستراتيجية هي الفرصة الأخيرة لإنقاذ المهمة الأمريكية في العراق، ففشلها يعني فشل السياسة الأمريكية جملة وتفصيلا، وسوف لا تنعكس النتائج السلبية لهذا الفشل علي العراق فقط وإنما علي دول المنطقة والولايات المتحدة أيضا.

هذا من جهة ومن جهة أخري، إن هناك مسألة غاية الإحراج والصعوبة أمام الحكومة العراقية، وهي أمام خيار فك علاقتها وارتباطها بإيران، لاسيما وأن العلاقات الأمريكية الإيرانية دخلت مرحلة جديدة من التوتر، بل في تقديرنا أن هذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة جاءت علي ضوء العد التنازلي لاحتمالات المواجهة الأمريكية ـ الإيرانية،

خاصة فيما إذا فشلت بشكل قاطع ونهائي محاولات المجتمع الدولي في إقناع إيران لإيقاف برنامجها النووي غير المرغوب فيه، حيث أن الحكومة العراقية التي تستمد قوتها من الائتلاف العراقي الموحد، هي صديقة لعدوين معا هي الولايات المتحدة وإيران.

فالولايات المتحدة هي التي أنهت نظام صدام العدو رقم لما تمثله هذه الحكومة العراقية في مكوناتها الرئيسية، كما أنها ساعدتها بأساليب شتي في الوصول إلي الحكم، وساعدتها أيضا سياسيا وعسكريا في محاولة للقضاء علي خصوما داخل العراق، كما أن هذه الحكومة غير قادرة في الوقوف علي قدميها بدون الدعم الأمريكي، وهذا ما تدركه جيدا هذه الحكومة، وبالمقابل أيضا إن ما يربط هذه الحكومة بإيران هو أكثر مما يربطها بالولايات المتحدة، إن علاقة هذه القوي (المكونات) السياسية بإيران هي أقوي من علاقتها بالولايات المتحدة، حيث أن علاقتها بالأخيرة هي مصلحة مؤقتة ولا تقوم علي أسس وقواعد ثابتة في حين أن علاقتها مع إيران دائمة، وتقوم علي أسس وقواعد مشتركة وثابتة.

أما مؤشرات النجاح للإستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق فيما إذا كانت جادة هذه المرة، فمنها هو إدراك الولايات المتحدة أنها أخطأت مرات عديدة وهذه الأخطاء التي ارتكبتها استراتيجياتها السابقة أدت إلي الفشل، والفشل بمعناه هنا، أن الحركة الجهادية ضدها قد توسعت، وكلما قويت الحركة الجهادية ضدها ما تشخصه الإستراتيجية الجديدة حينما يقول الرئيس ... كما أدركنا جميعا بوضوح وجلاء أن الفشل في العراق سيكون كارثة للولايات المتحدة، إن عواقب الفشل واضحة، إذ قد يؤدي الفشل إلي زيادة أعداد المتطرفين الإسلاميين واكتسابهم قوة تمكنهم من اتخاذ موقف يمكنهم من الإطاحة بالحكومات المعتدلة وإحداث الفوضى في المنطقة واستخدام واردات البترول لتحويل

ما يطمحون إليه، لذلك من المصلحة الأمريكية والمحافظة علي أمنها القومي، لابد من انتشال العراق من حالته هذه إلي حالة الاستقرار، رغم أن ذلك يتعارض مع أهداف وطموحات إسرائيل التي تسعي إلي أن تكون المنطقة مضطربة وفي حالة فوضي ولكن عندما يتهدد الأمن القومي الأمريكي، فهذا يتطلب إعادة النظر في الإستراتيجيات الأمريكية، بما يحفظ هذا الأمن، كذلك ومن مؤشرات تصحيح الأوضاع في العراق هو دخول الصراع الأمريكي الإيراني مرحلة جديدة بسبب الملف النووي، وخاصة فيما إذا استمرت إيران في موقفها المتصلب من هذا الموضوع، فالحاجة الأمريكية تقتضي إيقاف التأثير والنفوذ الإيراني في العراق والذي هو أحد الأسباب الرئيسية للفوضى والعنف الدائر فيه وهذا ما تعبر عنه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، ومن المؤشرات الجديدة هو الضغط علي الحكومة العراقية والمتهمة بالانحياز لطائفة علي حساب أخري، وإفهامها أن الدعم الأمريكي ليس مفتوحا لها، وذلك من خلال ما جاءت به هذه الإستراتيجية علي لسان الرئيس بوش: لقد قلت لرئيس وزراء العراق وللشخصيات القيادية العراقية الأخرى، إن التزام الولايات المتحدة ليس التزاما مفتوحا وغير محدد، وإذا لم تفي الحكومة العراقية بما تعهدت به فتفقد الدعم من الشعب الأمريكي لها، وفي ذلك إشارة واضحة، فمعني ذلك من الولايات المتحدة ستلجأ إلي حيازات أخري لاستبدال هذه الحكومة بأخرى، إذا لم تستجب وتعمل بحيادية تجاه جميع مكونات الشعب العراقي. كذلك من المطروحات الجيدة لهذه الإستراتيجية، هو تحسين الحالة الاقتصادية للمواطنين العراقيين حينما تشير: الإستراتيجية الناجحة في العراق لا تقتصر علي العمليات العسكرية ـ بل تتجاوزها، إذ يجب أن يلاحظ المواطنون العراقيون العاديون تحسينات ملموسة في أحيائهم السكنية وتجمعاتهم، تتوافق مع العمليات العسكرية ـ لذا سوف تنتظر الولايات المتحدة من الحكومة

العراقية أن تلتزم بما أعلنته من علامات محددة تثبت هذا للالتزام وتعكس التقدم الذي سيتم إحرازه. وتذهب كذلك بهذا الخصوص إلي القول وستنفق الحكومة العراقية (١٠) مليارات دولار من الأموال الحكومية علي مشاريع إعادة الأعمار والبنية التحتية من شأنها إيجاد فرص عمل ووظائف جديدة، وذلك من أجل إظهار التزامها بتوفر عيش أفضل للمواطنين» وفيما يتعلق بالاقتصاد أيضا تشي الإستراتيجية الجديدة إلي: سيصدر العراق تشريعا يحقق توزيع عائدات النفط علي جميع المواطنين من أجل إشراك كل مواطن عراقي في العملية الاقتصادية في البلاد، ونري في هذا فيما إذا تحقق فعلا وبعيدا عن الفساد الإداري والمالي سيقلل من أعمال العنف.

أما سياسيا فتذهب الإستراتيجية إلي تأشير ملامح النجاح فيما إذا لو تحققت فعلا علي أرض الواقع، وأنها تحاول تصحيح القرارات السياسية الخاطئة التي اتخذت سابقا في العراق، من خلال مطالبتها من أجل السماح لمزيد من العراقيين بالمشاركة السياسية في بلادهم وستقوم الحكومة بتعديل وإصلاح القوانين والتعديلات علي الدستور، ونري في هذا النص ما يبعث الارتياح لدي المعارضة العراقية.

ولكن هناك تقرير استخباري أميركي حول الوضع في العراق يطالب بتغير إستراتيجية واشنطن في ٢٠٠٨ والتخلي عن الشيعة تدريجيا مقابل زيادة التعاون مع السنة، ويشير إلي الصراع ـ الشيعي وبدء مقاومة العرب السنة لتنظيم القاعدة، دون أن تتحول هذه المقاومة إلي دعم للحكومة العراقية الحالية. وإلي ضرورة عقد تحالف سني عربي مع الأكراد لعزل الشيعة، بحيث يكون هذا العام الحاسم في العراق، وتأتي خطة عزل الشيعة الواردة في التقرير السري الآخر تحت اسم (صفر الألفية) وأدناه نص التقرير.

هذا التقرير الصادر عن اجتماع رأي ١٦ هيئة استخباراتية أميركية وصادر عن مكتب مدير الاستخبارات القومي. هذا التقييم تحديث لتقييم مطلع ٢٠٠٧ حول العراق والذي كان عنوانه «أفاق استقرار العراق: طريق خطر أمامنا» وقد أعد حسب طلب مدير الاستخبارات القومية استجابة لطلب من مجلس الأمن القومي، وهو يقدم تحليل أجهزة الاستخبارات لمتابعة العوامل المهمة التي تضمنها تقييم يناير «كانون الثاني» والتي تعكس الحالة الأمنية والسياسية في العراق، وباستخدام تقييم يناير «كانون الثاني» كأساس في شهر أكتوبر «تشرين أول» يفحص هذا التحديث عن آفاق التقدم في جبهات الأمن والمصالحة والوطنية في الشهور الستة ١ ولـ ١٢ القادمة، بسبب الإيقاع السريع لمشاركة العشائر وزيادة عمليات التحالف، فإن التطورات في العراق تتساريع بتعقيد أكبر اليوم مما كانت في فترة تقرير يناير (كانون الثاني) والمتغيرات المناطقية في الأمن والأوضاع السياسية كبيرة وجلية ـ مثلا العنف الشيعي ـ في جنوب العراق يختلف تماما في الأنماط في العنف في أي مكان أخر. ويركز تقييم الاستخبارات في هذا التقرير علي فترة قصيرة فقط في الصراع العراقي وهو الستة أشهر الأخيرة وفي مناطق معينة ـ هي المحافظات الوسيطة علي الغالب والتي تشكل مركز الثقل لتوقعات الأمن في العراق.

وتأكيدا لما ورد في هذا التقرير، حيث تم التحالف مع أكبر فصيل سني وهو الحزب الإسلامي العراقي والحزبين الكرديين هما الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطلباني والحزب الديمقراطي.

وهناك ملاحظات علي هذه الإستراتيجية وتتمثل بالأتي:

أن هذه الإستراتيجية في إطارها العام جاءت كمثيلاتها السابقة في أنها تهدف لهزيمة الإرهاب، وهذا ما دأب عليه الرئيس في خطبه، وفي إستراتيجيات سابقة.

أن هذه الإستراتيجية ركزت علي الجانب العسكري والأمني داخل العراق أكثر من تركيزها علي الجانب السياسي.

لم تقر هذه الإستراتيجية لا من قريب ولا بعيد إلي الانسحاب أو جدولة لانسحاب القوات في العراق، وعدم الإشارة إلي هذه، تبقي عوامل التمرد في العراق، إن لم يزده.

إن هذه الإستراتيجية لم تحظي بقبول واسع من قبل الشعب أمريكي، ففي استطلاع لمعهد غالوب، عارض الأمريكيون فكرة زيادة القوات الأمريكية في العراق بنسبة ٦٢ ٪ مقابل ٣٦ ٪. كما أنها أظهرت انقسامات بشأنها بين الجمهوريين والديمقراطيين، وكذلك انقاسمات في صفوف كل منهم.

أن هذه الإستراتيجية لم ترقي إلي توصيات لجنة بيكر ـ هاملتون، حيث كانت هذه الأخيرة أكثر دقة وشمولية بالقياس إلي هذه الإستراتيجية الجديدة.

لقد انقسم المجتمع الدولي بشأن هذه الإستراتيجية، فمنها ما هو مؤيد. وهم الحلفاء التقليديون للولايات كبريطانيا واليابان واستراليا، ومنها ما هو معارض أو منتقد مثل فرنسا وروسيا والصين. كما كل من إيران وسوريا.

أن هذه الإستراتيجية حظيت بالتأييد الحكومة العراقية، وبالرفض من قبل بعض القوي السياسية كالتيار الصدري وهيئة علماء المسلمين.

استنجدت هذه الإستراتيجية حسبما تصفها الدول العربية المعتدلة وهي المملكة العربية السعودية ومصر والأردن ودول الخليج العربي، كما طرحت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية، من أن علي الدول العربية دمج العراق بالعالم العربي. وهذا ما لا ينسجم مع تطلعات القوي الفاعلة في الحكومة العراقية كالائتلاف العراقي الموحد والتحالف الكردي.

إن كل ما ذكر ليس فيه الدليل القاطع أو الحاسم لحل المشكلة العراقية، مادام العراقيين غير قادرين علي إيجاد حل لمشكلتهم، وطالما بقي الوضع الإقليمي علي حاله.

الاتفاقية الأمريكية العراقية... الأهداف والأبعاد

إن أحد الأهداف الأساسية للاتفاقية بعد إخراجه العراق من البند السابع ثم الاستفراد به دون باقي الحلفاء هو النفط، فقبل انتهاء الحرب البادرة كانت القوة هي المعيار الأساسي لمن هي القوي الكبرى في العالم، إذ كانت أمريكا والاتحاد السوفيتي (سابقا) القوتين الأعظم، وبعد أن انتهت الحرب البادرة لم تعد القدرة العسكرية هي العامل الوحيد، وبدأت تبرز أهمية العامل الاقتصادي في هذا الوقت بعد انتهاء الحرب البادرة، قررت أمريكا أن لا يسمح لأية قوة في العالم أو مجموعة قوي أن تنافسها في كونها الدولة العظمي الوحيدة في العالم. لما كانت القوة العسكرية وحدها لا تكفي للإبقاء علي أمريكا كقوة عظمي وحيدة، فماذا تفعل بالاتحاد الأوربي؟ وماذا تفعل بالصين أو بالاتحاد الأوربي.

حتى قبل انضمام الدول الخمس عشر الأخيرة إليه ـ يتساوى في إجمالي الناتج القومي مع إجمالي الناتج القومي الأمريكي أو يزيد عليه بقليل، فإن المتوقع بحلول عام ٢٠٢٠، مع معدل نموها الحالي أن تصل إلي مستوي الناتج القومي الأمريكي وتتجاوزه في ما بعد. وهناك أيضا اليابان والهند، ولكي تمنع الولايات المتحدة أية قوة أخري أن تنافسها في السيطرة علي العالم فإن الورقة الأساسي التي تحتاج إليها في ذلك هي ورقة النفط، بمعني أن تحصل علي حاجاتها من النفط، فإن حاجاتها مؤمنة بحيث تستطيع أن تحصل عليها من دون كثير من المشاكل، ولكن للامساك بورقة النفط (العرض) وفي أسعاره، ويقع كل القوي الاقتصادية العالمية تحت رحمة الشروط الأمريكية ويحد كثيرا من قدرتها علي منافسة الولايات المتحدة كقوة عظمي وحيدة. وتشير التوقعات الخاصة بإنتاج النفط إلي أن أمريكا قد تضطر إلي أن تستورد أكثر من حجم استيرادها الحالي، وهو حوالي ٥٥ في المئة، بمعني أنها قد تضطر إلي

الاستيراد حوالي ٧٠ بالمائة من استهلاكها من خارج الولايات المتحدة. وبالتالي فإنها تريد أن تسيطر علي مواقع.

يعد العراق أحد أغني بلدان العالم بثروته النفطية، وتتمثل الأهمية الإستراتيجية للنفط العراقي بعوامل عديدة، فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية في قائمة البلدان التي تحتوي علي أكبر احتياطي مؤكد في النفط الخام، وتجمع التقديرات في الوقت الراهن علي أن حجم الاحتياطي العراقي المؤكد من النفط الخام يصل إلي ١١٥ مليار برميل، وهو يعادل ١١ في المئة من إجمالي الاحتياطي العالمي في عام ٢٠٠٣ في حين تشير تقديرات أخري إلي رقم أعلي من ذلك بكثير ربما يصل إلي ٣٠٠ مليار برميل كاحتياطي غير مؤكد، وذلك لأن التنقيب عن النفط في العراق قد توقف منذ عام ١٩٨٠، وأن ٥٠ في المئة من الحقول النفطية لم يجر تقويمها بعد، ومنها منطقة الصحراء الغربية التي يعتقد أنها تحتوي علي ١٠٠ مليار برميل من الاحتياطي النفطي غير المستثمر، لقد كان النفط هو الهدف الرئيسي من العدوان الأمريكي ضد العراق بهدف إطاحة نظامه السياسي واحتلاله، فالمقصود المنشود هو السيطرة علي نفط العراق الذي يملك احتياطيات نفطية هائلة. حيث تري الولايات المتحدة أن الاحتياطيات العرقية من النفط تفوق كثيرا ما تعلن عنه بغداد، فقد كان وزير الطاقة الأمريكي الأسبق جون هار تجنون قد أعلن في عام ١٩٨٧ أن العراق يسبح علي بحيرة من النفط وإن احتياطياته ربما تفوق الاحتياطيات السعودية الضخمة التي تبلغ نحو ربع الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط.

أما «معهد بيكر للسياسة العامة» الذي يشرف عليه وزير الخارجية والخزانة الأمريكي الأسبق جيمس بيكر فقد توصل في دراسة أخيرة إلي أن احدي النتائج البعيدة المدى لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي وعي الولايات المتحدة بضرورة الاتجاه لتكثيف البحث عن مصادر جديدة لوارداتها النفطية،

وأنه ما لم يحدث تغير جذري في سياسة الاستثمار النفطي في العراق، فإنه لن يكون هناك بديل سريع لما تملكه المملكة العربية السعودية من احتياطيات نفطية مؤكدة وهائلة وطاقات إنتاجية واحتياطية كبيرة إذا ما تنامي العداء للولايات المتحدة وحدث أي تحول داخلي في المملكة. والغزو كما هو واضح كما هو الحل الذي استقر عليه.

الاتفاقية الأمنية مع واشنطن... الأبعاد

من المعروف أن تاريخ العلاقات الأمريكية العراقية لم يكن طوال فترات كاملة أي العشرينات من القرن الماضي ومنذ وتأسيس الدولة العراقية الحديثة على علاقة حقيقة أو حتى متوازنة، حيث كان بريطاني الهوى والتعود منذ والقرن العشرين وحتى نهاية الخمسينات في القرن الماضي، كون العراق أحد المستعمرات البريطانية حتى ثورة ١٩٥٨، وتم تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٦٨ السلطة ورفع شعارات قومية عربية إلى تحرير فلسطين (من النهر على البحر)... وفى ظل عقاب التغيير الذي حصل في ٢٠٠٣/٤/٩ على أيدي الأمريكان بالتعاون مع الحلفاء، عكس التغيير الذي حصل في أوائل العشرين في القرن الماضي والذي كانت بريطانيا هي التنفيذ الأول شئون العراق، إذن الأمر الذي كان لافتاً للنظر هو كيفه فهم إمكانية نسج علاقة عراقية أمريكية بعد تاريخ طويل في العداء حيناً وفى الفتور واللامبالاة في حين الطرفين، وحيث أقدمت الولايات المتحدة غزو العراق لم تتمكن قوى المعارضة في إقناع الشارع العراقي بأن ما حصل كان في صنع أيدي المعارضة وأنها استعانة بالجيوش الأمريكية لتغير النظام لأنه كان يصعب عليها إلا بقوة خارجية بسبب قوة النظام، من دون الاستعانة بالأصدقاء، وعلى هذا الأساس قامت المعارضة بالتعاون مع الولايات المتحدة.

فكرة عقد الاتفاقية

إن فكرة عقد اتفاقية طويلة إلا قد جاءت بعبارة في بوش خلال اجتماعه مع رئيس الوزراء العراقي نورى المالكي مع وفد رفع المستوى في نيوريوك شهر سبتمبر الماضي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة وضم الوفد العراقي هوشيار زبادى وزير الخارجية وخالد العطية نائب رئيس البرلمان للشئون الخارجية فؤاد معصوم وعلى يابانى، وعن الولايات المتحدة كوند ليزارای وستيف هاندلى مستشار الأمن القومي، وقد فاجأ بوش الوفد العراقي بهذا الموضوع وأراد أن تتم الاتفاقية قبل نهاية ولاية بوش في ٢٠٠٩، ويعد مجئ المالكي لم يجرؤ إلى الترويج للاتفاقية بقوة في الأوساط السياسية العراقية ويبدو أن المالكي طرح الموضوع على مستوى الائتلاف حيث كان هناك انقسام في الرأي إزاء هذه الاتفاقية وكان قسم يؤيد الاتفاقية الطرف التمهيدي للخلاص في البند السابع وإخراج العراق منه.

حقيقة الاتفاقية

إن حقيقة الاتفاقية العراقية الأمريكية التي يجرى التفاوض على عقدها خلال تموز يوليو المقبل ستكون مقدمه بوجود أمريكي طويل الأمد في العراق في حين وصفها آخرون بأنه شر لابد منه للحفاظ على مصالح العراق وحمايته في تدخلات دول الجوار، ويرى رئيس معهد العراق للدراسات الإستراتيجية أن رغبة الإدارة الأمريكية في الإسراع بعقد الاتفاقية على غرار كوريا الجنوبية، معللاً ذلك بأن الإدارة الأمريكية تعتقد أن الاتفاقية ضمان للاستقرار في جهة ووسيلة لمنع إيران من التدخل في شئون العراق وفى جهة أخرى هي تساهم في استقرار المنطقة وتأتى الاتفاقية الآن لسببين:

الأول: هو اعتقاد الإدارة الأمريكية أن الكتل السياسية العراقية بدأت تتفتت لتنتج كتلة معتدلة، وهى أفضل في لعقد معها الاتفاقية إذ أن الكتل ستحتاج إلى دعم أمريكا كونها ليست قوية بالمستوى المطلوب.

الثاني: يتعلق برغبة الإدارة الأمريكية بتوقيع الاتفاقية قبل بدأ الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة سعياً منها إلى وضع الرئيس المقبل وبالذات إذا كان ديمقراطياً، أما الأمر الواقع لهذه الاتفاقية في قبل الجمهور بين وهى وخاصة أن الديمقراطيين متهمون بأنهم وراء الانسحاب العشوائي في فيتنام، وأنهم السبب وراء جميع المشاكل التي حدثت في جنوب شرق آسيا وأن استراتيجيهم كانت حقيقية.

وتتضمن الاتفاقية :

ـ القيام بعمليات أحادية الجانب.

ـ اعتقال عراقيين.

ـ منح حصانة في الملاحقة القانونية في العراق للمتعاقدين حتى المدنين مع الولايات المتحدة وخاصة الشركات الأمنية الخاصة والمتعهدين مع الجيش الأمريكي.

ـ تتضمن إطار إستراتيجي طويل الأمد للتواجد الأمريكي في العراق.

ـ في حالة إقرار الاتفاقية أو في حال تمت الاتفاقية، فأن الأمم المتحدة ستخرج في المعادلة ويصبح الاتفاق مباشر مع الولايات المتحدة، وبهذا يتمكن الولايات المتحدة في إلغاء وجود الأمم المتحدة الذي كان قيداً على قانونية وجود قواتها في العراق، ومازال العراق خاضعاً حتى الآن للفصل السابع في قرارات الأمم المتحدة. منذ الاحتياج العراقي للكويت عام ١٩٩٠.

أما السيد العمدي ممثل العراق في الأمم المتخذة يقول إن الاتفاقية في شأنها تجعل العراق أو تصب في مصلحة العراق برمته وليس الحكومة فحسب،

معللاً أن الاتفاقية تجعل العراق كياناً له وجود بعيداً عن كافة إشكال التدخل الخارجي، وبعيداً عن المواجهات الداخلية بين الأطراف، ويشمل الاتفاقات ضمانات أمنية والتزامات تجاه العراق لردع أي عدوان خارجي يهدد سيادة البلد ووحده أراضيه كافة.

الوثيقة تتضمن ثلاث مجالات في هذه العلاقة طويلة الأمد

أولاً: المجالات السياسية والدبلوماسية والتفافية دعم حكومة العراق في الدفاع عن نظامها الديمقراطي ضد التهديدات الداخلية والخارجية. دعم حكومة العراق لتحقيق المصالحة الوطنية حسب نفوس مذكرة تفاهم ٢١ آب.

دعم حكومة العراق في تقوية وتعزيز موقعه في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، بحيث يمكن أن يجعلها أن تلعب دور إيجابي في بناء المنطقة والعالم.

التعاون المشترك مع دول المنطقة على أساس الاحترام المتناول وعدم التدخل في الشئون الداخلية ورفض استخدام العنف في حل المنازعات وانتهاج الحوار في حل المشاكل القائمة بين الدول المختلفة الموجودة في المنطقة.

ترقية الجهود السياسة لإنشاء علاقات إيجابية بين دول المنطقة والعالم ودعم الجهود لدحر الإرهاب.

ثانياً: المجال الاقتصادي :دعم عملية التنمية في العراق في كافة المجالات بما ذلك قدراته الإنتاجية ومساعدته في التحول على انفتاح السوق.

حث وتشجيع كل الأطراف على الإيفاء والتمسك بالتزامها وفى مقدمتها المجتمع الدولى تجاه العراق.

دعم بناء المؤسسات الاقتصادية والبنيات التحية العراقية عن طريق المساعدات المالية والعينية لتطوير قدرات المؤسسات العراق الحيوية.

دعم كامل ويقدر أكبر ضمن المنظمات المالية والاقتصادية الدولية.

تسهيل وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية إلى العراق وخاصة الأمريكية في أجل الإسهام في إعمار العراق.

مساعدة العراق على استرداد الأموال والممتلكات التي نقلها النظام السابق إلى الخارج بشكل غير قانوني والآثار.

مساعدة العراق على الحصول على شروط ومنح تجارية إيجابية وتفضيلية.

ثالثاً: المجال الأمني تقديم الدعم والعمان بجهودها لمحاربة كأنه الجماعات الإرهابية وفى مقدمتها تنظيم القاعدة وكل الجماعات الخارجية عن القانون.

دعم العراق في تدريب وتجهيز وإمداد وتسليح القوات المسلحة العراقية.

خلاصة القول

إن القيود والسلاسل الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية سوف تجعل في العراق قاعدة إقليمية للولايات المتحدة وإسرائيل، وسوف تعمل هذه الاتفاقيات على إدخال العراق في علاقة غير متكافئة مع الولايات المتحدة لفترة طويلة تكبل العراق بقيود سياسية منها سلب القرار السياسي العراقي ويكون لسياسة الولايات المتحدة، هذا من الناحية السياسية، أما العسكرية فقد يكون في وجود قاعدة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، أما من الناحية الاقتصادية حيث يظهر عنصر النفط عاملاً رئيساً في الاتفاقية للسيطرة على نفط والمنطقة والتمكن في أسعاره وتصديره، ليس على مستوى المنطقة بل على مستوى العالم كله الذي هو بحاجه إلى البترول وهذا ما يجعل أمريكا القوى العظمى المسيطرة على القرار السياسي والعسكري والاقتصادي وأخيراً ما جاء في الاتفاقية هي الحفاظ على أمن إسرائيل.

المراجع

ـ قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ في ٢٢ مايو أيار ٢٠٠٣ .

ـ مايكل هستبيفرو وريتشارد وولف ـ إستراتيجية زيادة القوات الأمريكية بنوزيك ٩ يناير ٢٠٠.

ـ جون باربي: لوم كبار الضباط، نيوزويك ٢٣ يناير ٢٠٠٧ .

ـ أحمد منسي ـ نكبه العراق: الآثار السياسية والاقتصادية مركز الأهرام .

ـ د. مصطفى اللباد: احتلال العراق وانعكاساته الإستراتيجية .

ـ الدكتور حميد شهاب أحمد: العراق المشكلة والحل: المركز الدولي للدراسات المستقبلة والإستراتيجية.

مقاومة الاحتلال في العراق

مقاومة الفصل السابع أم مقاومة المعاهدة مع الولايات المتحدة؟؟!!

بقلم

الأستاذ عادل الجوجري

على هامش الاحتلال

من قبيل التأكيد هنا أن العراق كان مهيأ للاحتلال منذ العام ١٩٩٠، لأن قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٨ عام ١٩٩٠ سمح باستخدام القوة لإخراج العراق من الكويت تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يخول استخدام القوة لإعادة السلام، وقد استخدم ذلك القرار ليس لدفع صدام إلى الخروج من الكويت فقط، بل لتدمير قوته العسكرية وأيضا لتدمير البلاد تماماً.

والغريب هنا ان القرار بقي ساري المفعول حتى بعد انتهاء صدام وتوقيعه الاستسلام لدول التحالف، وكانوا قادرين على جعله يوقع أي شيء ويفرضوا أي شيء ليزيل قلقهم ويتيح إخراج البلاد من الفصل السابع، لكنهم لم يفعلوا! لم يكن نص القرار الدولي يتيح شن الحرب، لكنه استخدم كحجة، وإن كانت واهية، لإعلانها بالتعاون مع القوى المهيمنة، وهكذا استخدم القرار للهجوم مرة ثانية على العراق عام ٢٠٠٣! أي ان قرار مجلس الأمن تحول بفعل القوة من أداة لرد الاعتداء إلى حكم مؤبد على دولة معتدية بتشريع ابتزازها والاعتداء عليها عسكرياً لكل من يريد ذلك ويقدر عليه من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لضرورة استعمال الفيتو لمنع إلغاء الحكم، متى ما شاء والى الأبد ومهما فعلت الدولة المعتدية ومهما تغير نظامها! وإدراكاً لهذا الظلم الواضح دعت الحكومة العراقية في أواخر تشرين ٢ من العام٢٠٠٧ الأمم المتحدة للعمل على إخراج العراق من تحت طائلة البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، باعتبار أن العراق يسعى إلى تحقيق السيادة الكاملة على أراضيه ويحترم

علاقاته مع دول الجوار وبقية دول العالم ويرفض نهج الحروب، وأشار إلى ان وضع العراق تحت هذا الفصل جاء بسبب غزو النظام العراقي لدولة الكويت.

كما أعلن وزير الخارجية العراقي عن رغبة حكومته بإخراج البلد من البند السابع لميثاق الأمم المتحدة، على أن تكون له شراكة إستراتيجية طويلة الأمد مع أمريكا ودول أخرى، وقال إن السبب وراء هذا الإعلان هو أن القادة في حلف الناتو قد اقترحوا إدخال العراق في هذا الحلف، وإن الحكومة تدرس إمكانية دخول العراق بما يحفظ له سيادته الوطنية.

وهل يستبدل بعضوية الناتو أم بقواعد أمريكية؟ ولكن الخيار الأخير هو الذي فاز ويدور تساؤل مشروع وهو هل استمرار وقوع العراق تحت الفصل السابع أفضل من عقد اتفاقية طويلة الأمد تشرع للاحتلال الأمريكي المتفرد بالشأن العراقي، وأيهما أولى بالمقاومة، وعلى أي شيء تستند الحكومة العراقية وباقي القوى السياسية في العراق في عقدها لتلك التفافية، وما هو دور العرب والمسلمين في ذلك الأمر، وما هي تداعيات الحرب على العرق وهل ليس لها من آخر، هذا البحث يحاول الإجابة عن تلك التساؤلات.

هل الفصل السابع أهم من الاتفاقية؟

إن مقولة ان علينا الخروج من الفصل السابع الأممي والدخول في متاهة الاحتلال الاستعماري المباشر فيها الكثير من المغالطة، فكيف نقتنع بان الاحتلال الأميركي المباشر أفضل من عقوبات الأمم المتحدة، مع ان الجميع يعلم ان الاحتلال المباشر للدول هو اشد خطرا وأعظم تأثيرا على

مستقبل الشعب من نصوص كتابية للأمم المتحدة البائسة وفصلها السابع . لم يدخل الغزاة إلى العراق عبر الفصل السابع الأممي، فهل نهبت خيرات العراق من قبل جنود العم سام قبل سقوط بغداد والعراق تحت الفصل الأممي؟ وهل تم انتهاك حدود العراق من قبل دول الجوار عندما كان العراق تحت الفصل الأممي قبل سقوط بغداد؟؟

ان على الشعب العراقي والعرب ان يعلم ان الاحتلال الأمريكي للعراق جاء بدون استئذان من الأمم المتحدة أو الشعب العراقي وأنهم يؤيدون بقائه عبر اتفاقيات لآماد طويلة تحت ذريعة خلاص العراق من آثار الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، ونحن نعلم ان الاحتلال الأمريكي سبب المشكلة العراقية وانه سبب رئيسي لانتشار العنف والتنظيمات الإرهابية والسيارات المفخخة في العراق، وأنه عامل مهم لتعميق الصراعات الطائفية والاثنية ونشر ثقافة التهجير القسري والكانتونات الطائفية، وانه سبب مهم في نهب ثروات العراق وتحطيم البنية التحتية للاقتصاد العراقي وتحويل العراق إلى دولة تستورد كل شيء من خارج العراق، وان الاحتلال ساهم في توجيه أموال العراق إلى مجالات غير مهمة للعراقيين ونشر التصحر وإهمال الزراعة والصناعة، كما ان الاحتلال الأمريكي له دور كبير في خرق سيادة العراق وانتقاص السيادة الوطنية، فلا قوانين عراقية يمكن تطبيقها على الأجانب من قوات عسكرية أو مليشيات أجنبية تعمل مع الأميركيين، بل ان الأميركيين لهم الحق في إيقاف الاختصاص المكاني والزماني للقوانين العراقية داخل العراق، كما أنهم يحتجزون عشرات الآلاف من العراقيين ومنهم أطفال تحت ذرائع واهية ولا يمكن للحكومة العراقية أن تطالب بالسيادة على هؤلاء العراقيين أو إطلاق سراحهم أو العفو عنهم كما في سجن بوكا وأبو

غريب والمطار، أضف إلى ذلك ان قوات الاحتلال تهاجم المدن العراقية في كل أنحاء العراق بدون الرجوع إلى القادة العراقيين، وبمعنى أكثر وضوحا أقول ان العراق تحت الاحتلال الأمريكي المباشر فقد سيادته الوطنية بالكامل بصورة اشد مما لو كان فعلا تحت مخاطر الفصل السابع الأميركي ويا ليتنا ظللنا تحت عقوبات الفصل السابع الأممي فهو ارحم بكثير من الاحتلال ومما يحصل الآن في العراق.

وإذا كان هناك من حل مثالي للعراق والمشكلة العراقية فيمكن بقاء العراق تحت عقوبات الفصل السابع، وليخرج الأميركيون، لان نصوص الفصل السابع لم تجلب السيارات المفخخة ولم تنشر العنف المذهبي والطائفي وما تلاه من تهجير ومهجرين ونازحين داخل وخارج العراق، ونصوص الفصل السابع الأممي لم تخول الأمم المتحدة بحصار مدينة الصدر وقتل الآلاف من السكان أو قصف الفلوجة أو تلعفر أو الحيانية أو حرق العراقيين في سوق الشيوخ، ونصوص الفصل السابع ليس فيها ما يدل على حرية نهب النفط العراقي بدون عدادات إلى كل العالم المتقدم، ونصوص الفصل السابع لا تخول العالم اعتقال العراقيين داخل بلادهم ووضعهم تحت سلطة القوانين الأميركية واستثنائهم من كل عفو تصدره حكومة بغداد، كما إني لم لا يوجد في نصوص الفصل السابع الأممي ما يدل على انتقاص كرامات العراقيين بالطريقة التي يقوم بها جنود الاحتلال الأمريكي في العراق من إهانة لكرامات العراقيين وسحقهم وقتلهم بلا حساب أو عقاب، بل ان الاحتلال الأمريكي هو انتهاك للفصل السابع، لأن أمريكا قامت بغزو العراق بصورة فردية وتحولت صفتها إلى قوات احتلال بموجب القرار ١٤٨٣ فهم يقولون أنهم قوات احتلال غازية وبمعنى ان غزو العراق لم يكن تحت شروط الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.

ان ذلك يعني ان أميركا تريد توقيع هذه الاتفاقيات لإقامة قواعد دائمة، ولا تفعل ذلك بدافع حاجة العراق، أوانها مضطرة له أو تطمح إلى الخروج بأسرع وقت كما يفهم من أعلامها وتركيزها على «خفض قواتها».

والنقطة الأخرى هي ان العراق مضطر إلى هذه الاتفاقيات مما يشكك بأن الدافع إليها مصالحه الأمنية والاقتصادية كما يحاول أعلام أميركا إقناعنا بها.

وأخيراً ان هذه الاتفاقيات تجري تحت الابتزاز، وهي بالتالي غير شرعية! في النهاية أقول انه لا توجد في الواقع أية آلية تجبر الولايات المتحدة على الإيفاء بالتزامها ولن تعدم طريقة للتهرب منه ان شاءت بعد حصولها على الاتفاقية التي ترغب بها، وتثبيت قواعدها وشركاتها النفطية التي ستحصل على عقود بأفضلية، كما ينص إعلان المبادئ، وان هي فعلت فقط عندما تجد ان العراق قد تم تقييده بما هو قوي من قيد الفصل السابع الذي تحرره منه، وهنا لا نجد أفضلية بين البند السابع والمعاهدة المرتقبة، فالفصل السابع هو الذي أوجد الاحتلال، والاحتلال هو الذي يريد الاتفاقية، ومن ثم يجب مقاومة كليهما، أي إخراج العراق من الفصل السابع، ومقاومة الاتفاقية أيضا..

خطر الاتفاقية بين أمريكا والعراق

شهدت وتشهد الساحة العراقية السياسية والفكرية حديثا واسعا حول الاتفاقية العراقية الأميركية بعيدة المدى المزمع إبرامها بين الطرفين قبل حلول موعد الحادي والثلاثين من شهر تموز المقبل، وهو موعد خفض عدد القوّات الأميركية من العراق، بحسب الجدول الزمني الذي حدده الرئيس الأمريكي في أيلول ٢٠٠٧.

وقد اشترك في تناول الحديث عن هذه الاتفاقية نخبة من السياسيين وأساتذة الجامعات وبعض فقهاء الدين، وتعاطت معه وسائل الأعلام المختلفة كل بحسب وجهة النظر التي يستند إليها في بيان وتحليل ملابسات القضايا مثار النقاش، وعلى هذا الصعيد فان الأحزاب والتجمعات وحتى الأشخاص الرافضين للتواجد الأميركي في البلاد رأوا ان وجود مثل هذه الاتفاقية يقف بالضد من مصلحة الشعب العراقي واصفين الاتفاقية بحبل غليظ سيكبل الإرادة الوطنية إلى أزمنة متطاولة وبسلب ما تبقى للعراقيين من ماء وجه أو كرامة..

وبعبارة أكثر دقة فان موقف المتخوفين من عقد هذه الاتفاقية يتجلى بالنقاط التالية:

١ـ تحول العراق إلى تابع للدولة الأمريكية في جميع شؤونه السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، ونهب خيرات البلاد وموارده القومية سيما النفط بطرق ممنهجة، وتحويل الشعب إلى مجرد مستهلك للفتات الذي يمن به عليه المستعمر الأمريكي.

٢ ـ إخراجه من البند السابع الذي لم تعد مبرراته السابقة موجودة، وفي حالة استعمال الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض في دحض القرار المقدم من قبل العراق، فان ذلك سيؤدي إلى إحراج الإدارة الأمريكية أمام شعبها أولا وقبل شعوب العالم الأخرى، لأن الحجة الأمريكية التي دأبت تقول ان وجود القوات الأمريكية في العراق هو بطلب ملح من قبل قيادات هذا البلد لم يعد لها أي سند موضوعي.. وقد لاحظ العالم بأسره المظاهرات الحاشدة التي انطلقت من أمريكا نفسها منددة باحتلال العراق من قبل الجيش الأمريكي لمناسبة الذكرى الخامسة لبداية الحرب في العراق عام ٢٠٠٣.

٣ـ ان الولايات المتحدة الأمريكية تريد ان تكون هذه الاتفاقية اتفاقية عسكرية وأمنية فقط، أي ان صبغتها صبغة عسكرية لا أكثر ولا اقل، وخلافا لما يروج لها المؤيدون من أنها اتفاقية سياسية اقتصادية في المقام الأول، بالإضافة إلى ان إدارة البيت الأبيض تحاول الاستعجال بتوقيع الاتفاقية من اجل توظيفها في خدمة الانتخابات الرئاسية الحالية لمصلحة الحزب الجمهوري الحاكم ومرشحه جون ماكين الذي زار العراق وأدلى بتصريح سابق مفاده ان أمريكا ستبقى في العراق مدة مائة عام.

٤ـ ان الولايات المتحدة الأمريكية ستستفيد من هذه الاتفاقية في استثمار موقع العراق الاستراتيجي من اجل تأمين وحماية مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة سيما إسرائيل.

٥ـ ان هذا النوع من الاتفاقيات الأمريكية، لن يقتضي المصادقة عليه من قبل مجلس الشيوخ..، ما يعني أنها ستبقى اتفاقية سرية حتى بالنسبة للمشرعين الأمريكيين فضلا عن رجل الشارع الأمريكي والعراقي بطبيعة الحال.

٦ـ إن هذه الاتفاقية تشرع لعملية استمرار الاحتلال الأمريكي للعراق إلى ما لا نهاية.

وأما الأطراف المؤيدة للاتفاقية فترى أمورا، منها شعورها بالعرفان للطرف الأمريكي فقد كان لها موقف ودي بشكل عام فيما يخص السعي لإبرامها بشكل ونوع وحجم استراتيجي بعيد المدى..

ونستطيع ان نجمل الرأي الموافق مبدئيا على ضرورة عقد مثل هذه الاتفاقية بالنقاط التالية:

١ـ ان إقرار مثل هذه الاتفاقية سيمكن الدولة العراقية من الخروج من اسر الميثاق السابع للأمم المتحدة والذي أصبح العراق بموجبه دولة تحت الوصاية العالمية.

٢ـ الاتفاقية ستنظم عمل القوات متعددة الجنسيات في داخل البلاد بما يضمن احترام حقوق السكان وخضوع هذه القوات إلى لوائح وأنظمة القضاء العراقي في حال ما إذا حدث خرق من قبلها لتلك اللوائح والأنظمة، الأمر الذي لا تستجيب له هذه القوات حاليا.

٣ـ ضمان عدم تجاوز الدول المحيطة بالعراق على سيادة هذا البلد لأنه سيتحول بشكل أو بأخر إلى محمية أمريكية على غرار ما هو موجود في دول خليجية، أو دول آسيوية مثل كوريا الجنوبية وغيرها والمعروف ان أمريكا ترتبط باتفاقيات من هذا النوع بدول عديدة في العالم يحددها البعض بـ(١١٥) اتفاقية.

٤ـ ضمان تحول العراق إلى بلد يعج بالاستثمارات الأجنبية والأمريكية بوجه خاص مما يعود بالخير العميم لجميع شرائح المواطنين.

٥ـ دعم العراق وتقوية وتعزيز موقفه في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية، بما يمكنه من لعب دور إيجابي وبنّاء في المنطقة والعالم.

٦ـ دعم المؤسسات الاقتصادية والبنى التحتية العراقية عن طريق المساعدات الأمريكية المالية منها والفنية.

٧ـ مساعدة العراق على استرداد الأموال والممتلكات التي تم نقلها إلى الخارج بشكل غير قانوني، وبالذات تلك التي تم تهريبها بواسطة عائلة النظام السابق وشركائها، إضافة إلى استعادة الإرث الثقافي العراقي والتي تم تهريبها قبل وبعد عام٢٠٠٣. ومساعدة العراق في الحصول على إعفاءات من الديون والتعويضات المترتبة عليها بسبب الحروب التي شنها ضد جيرانه.

٨ـ دعم العراق في الحصول على شروط تجارية إيجابية وتفضيلية ضمن السوق العالمي بما في ذلك الالتحاق بمنظمة التجارة العالمية، واعتبار العراق البلد الذي يتمتع بالأفضلية لدى الولايات المتحدة الأمريكية.

٩ـ دعم العراق في جهوده لمحاربة الجماعات الإرهابية والخارجة على القانون، بغض النظر عن انتماءاتها، وتحطيم شبكاتها اللوجستية ومصادر تمويلها وهزيمتها واستئصالها من العراق.

١٠ـ دعم العراق في تدريب وتجهيز وإمداد وتسليح قواته الأمنية بما يمكنه من حماية نفسه بنفسه.

هذا وقد ادلت المتحدثة باسم السفارة الأمريكية في العراق «ميرمبي نانتونجو» بحديث يؤكد إن الجانبين الأمريكي والعراقي بصدد تشكيل لجان التفاوض التي ستتولى مهام مناقشة الأسس والأطر العامة لاتفاقية الصداقة والتعاون طويلة المدى التي ستوقع بين حكومتي البلدين، وأن الاتفاق الأمريكي العراقي سيعلن في حينه، وسيتعرف العراقيون وممثلوه في البرلمان على تفاصيل بنوده ويناقشون أبعاده، لأنه يعد مهماً جداً ليس بالنسبة للعراقيين فحسب وإنما للشعب الأمريكي وحكومته التي وقعت اتفاقيات مماثلة مع دول مختلفة، وأشارت المتحدثة الأمريكية إلى أن هناك تفاصيل كثيرة يجب حسمها قبل توقيع هذه الاتفاقية، بخاصة ما يتعلق منها بالجانب الأمني، إذ تحتاج القوات الأمريكية إلى إطار قانوني جديد ينظم وجودها في العراق، إلى جانب ضرورة تحديد صلاحيات هذه القوات عقب خروج العراق في نهاية هذا العام من وصاية الأمم المتحدة والإشراف الدولي بموجب البند السابع، ويصبح بالتالي دولة مستقلة وذات سيادة بموجب المواثيق الدولية ومن حقها إقامة علاقات طبيعية وثنائية مع جميع دول العالم ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يعني أن هناك خطوات جاد وملموسة تجاه توقيع تلك الاتفاقية، والداخل العراقي الذي لا نزايد على موزع، ولكن الغالبية تدرك مدى خطورة توقيع تلك الاتفاقية، مع التأكيد على أنه من بين الآراء المذكورة للقوى العراقية والتي سنوردها تبقى شريحة كبيرة من المواطنين لا تفقه

شيئا مما قد يحدث أو أنها في أحسن الأحوال لا تملك تصورا مستقلا حول هذه الاتفاقية يقودها سلفا إلى توقع النتائج المحتملة والتداعيات التي قد ترافق العمل بها أو ببعض بنودها، وكما هو ملاحظ فان عمليتي الرفض أو التأييد بالمطلق تفتقران إلى الموضوعية في الطرح، ذلك ان الاتفاقية لكي يتم الانتهاء منها لابد ان تمر بمراحل كثيرة في الحكومة والبرلمان ومجلس الرئاسة فضلا عن الشعب الذي ينبغي له عاجلاً أو أجلاً ان يقول كلمته في موضوع خطير كهذا، هذا من جانب ومن جانب آخر فلابد من معرفة وجهة النظر الأمريكية بصورة مفصلة سواء منها الشعبية والرسمية وعدم الاكتفاء يدلي بها ما بين الحين والأخر مسؤولون أمريكيون سواء كانوا مدنيين أو عسكريين، ليتسنى الوقوف عمليا على نسبة الحظوظ الحسنة والسيئة التي تحيط بالاتفاقية المذكورة والتي قد تنتهي بها إلى احد المصيرين المنتظرين والمقصود هنا النقض والإبرام بطبيعة الحال.

ومن اجل تحقيق غاية بهذا الحجم فلابد من بيان الامور التالية:

❖ اطلاع الشعب على فحوى هذه الاتفاقية علنا وعدم تضمين الاتفاقية بنود سرية، وبيان حقيقة الأهداف الحقيقية التي تقف وراء القبول أو رفض هكذا اتفاقية.

❖ الاتفاقية في حال إبرامها لابد ان تتحول إلى جسر يربط مصالح جميع مكونات الشعب العراقي بدون استثناء بما يجعل منها صمام أمان اجتماعي يقود إلى مصالحة وطنية حقيقية بدلا من ان تتحول إلى حقل ألغام يمكن ان ينفجر على الجميع أو القسم الأكبر في أية لحظة.

❖ ضرورة أن تكون الاتفاقية العراقية الأميركية طويلة الأمد مطمئنة لدول الجوار سيما من يتوجس خيفة من هذه الاتفاقية كسوريا وإيران ودول إقليمية وعربية أخرى.

❖ إشراك خبراء في السياسة والقانون لبحث بنود الاتفاقية وعدم الاكتفاء بالطاقم السياسي والقانوني الرسمي.

❖ ينبغي الأخذ بنظر الاعتبار حقيقة ان البلد منقوص السيادة الى حد يعده البعض منزوع السيادة بالكامل، وعليه لابد من الانتهاء سلميا من العلاقة الشاذة التي تربط بين الطرفين الأميركي من جهة والعراق من جهة أخرى، كما ان البديل عن الحلول السلمية لن يكون في مصلحة عموم الشعب، مع ملاحظة ان تفاقم الوضع في العراق يخدم العدو المشترك والأكثر خطورة على العراقيين إلا وهو تنظيم القاعدة.

❖ ينبغي الإيمان بان خير الحلول ما كان ناظرا بعين الإنصاف إلى جميع الأطراف ذات العلاقة..، وان الحلول الوسطى هي الحلول الأكثر جدوى من سواها في عالم السياسة الراهن.

❖ ينبغي التعامل مع التحفظات التي يتبناها البعض بروح ديمقراطية وعدم الركون إلى منطق الإكراه أو الإقصاء واتخاذ وسيلة الحوار هدفا لا يمكن التنازل عنه.

❖ ضرورة التعامل بحرفية وذكاء مع الجانب الأمريكي أثناء المفاوضات حول الاتفاقية موضوعة النقاش، وفهم طريقة الخصم في التفكير، واخذ الضمانات الملزمة منه، وعدم الانسياق وراء الوعود المزيفة أو غير قابلة التنفيذ بحسب العرف السياسي السائد في هذا البلد، والاطلاع الكامل على النصوص المشابهة لهذه الاتفاقية والتي ابرمها الجانب الأمريكي مع دول العالم المختلفة، ودرجة التزامه ببنوده ومعرفة وجهة النظر المخالفة، واختيار ما يوافق العراق في ظرفه الحالي الدقيق.

ذلك لأن مع اقتراب ساعة الرحيل تتضح معالم النتائج لأكبر عمل عسكري قامت به أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية، كلّفَها حياة أكثر من

أربعة آلاف جندي وجرح أكثر من ثلاثين ألفاً آخرين، وعدّة تريليونات من الدولارات، وزخم عسكري لأكثر من نصف مليون جندي أمريكي، فضلا عن تحديات داخلية وخارجية افرَزَتها الأخطاء والتجاوزات التي صاحبت قيامها بغزو العراق عام ٢٠٠٣.

لذلك تستعد الإدارة الأمريكية لان تتعامل مع العراق وفق ما تمليه ظروف الواقع المستقبلي المختلفة ومنها إمكانية خروج العراق من البند السابع الذي أخضعت الأمم المتحدة البلد بموجبه للوصاية الدولية، تحت إدارة أمريكا كقوة احتلال.

من هنا فان الولايات المتحدة في طريقها لتأطير العلاقة طويلة الأمد مع العراق من خلال اتفاقية تعاون إستراتيجية مختلفة الجوانب يأمل العراقيون منها ان تكون غير ذات مساس بإرادة واستقلال وسيادة ومقدرات وطنهم، ومنها ضرورة أن تتكاتف كل القوى العراقية للعمل سويا من أجل أن تأتي الاتفاقية ملبية للطموحات الوطنية العراقية، مع العلم بأن كل القوى السياسية في العراق تدرك مدى خطورة التوقيع على الاتفاقية، وهو ما نسميه بالوعي العراق، وهو ما نراه بعد...

صور من الوعي العراقي

هناك وعي متزايد داخل الأوساط العراقية بمدى خطورة الاتفاقية، وهو ما نعول عليه في تخطي تلك المشكلة، والسعي من أجل إبراز الخطر الكامن فيها، فمن صور ذلك الوعي أن المجلس السياسي للأمن الوطني العراقي أدرك بكل أطيافه السياسية أبعاد الاتفاقية، فقامت بوضع ثلاثة شروط في بداية المباحثات، وأجمع هذا المجلس المكَوَّن من زعماء الكتل السياسية بالإضافة إلى مجلس الرئاسة ورئاسة الوزراء والبرلمان، على

ضرورة ان تتضمن الاتفاقية التركيز على الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية.

إن شروط المجلس تؤكد على عدم إنشاء قواعد عسكرية دائمية للقوات الأمريكية، وان لا يقدّم العراق أية تسهيلات عسكرية أو حصانة للمتجاوزين من هذه القوات، إضافة إلى انه لا يحق اعتقال إي عراقي دون إذن أو تنسيق مسبق مع الحكومة العراقية.

ورغم ان السفارة الأمريكية في بغداد بيَّنت ان الاتفاقية ستكون شفافة وليست فيها أية بنود سرية، مذكرة بأنها ستُعرَض بعد الانتهاء منها على البرلمان العراقي والكونغرس الأمريكي للمصادقة عليها، إلا ان العديد من شرائح العراقيين متخوفين من ان يفرض الإطار الحالي لأمريكا كقوة احتلال، أساسا تستغله الإدارة الأمريكية لتحقيق ما يمتنع العراق عنه لو كان يتمتع بالاستقلال والسيادة إبتداءاً. إضافة إلى احتمال احتواء المعاهدة على بنود سرّية. وهذا احتمال وارد جدا.

وبالنسبة الفرقاء السياسيين فان هناك شبه إجماع من قِبل الشيعة والأكراد والسنّة على السواء، على ضرورة تأطير العلاقة بين العراق والولايات المتحدة بإطار تعاون قانوني معاهداتي دائم، ويَظهر ان هذا الأمر هو من المسلّمات المُتفق عليها حتى قبل الشروع بغزو العراق ومن ثم عملية التغيير التي لا تزال بطور الإنجاز.

فقط هناك التيار الصدري الذي أبدى وما يزال، تحفظاته الشديدة على إجراء أية اتفاقيات أو معاهدات دولية مع الولايات المتحدة أو غيرها، إلا بعد خروج القوات الأمريكية «المحتلة» من العراق، انطلاقا من ان البلد في موقف ضعف وظروف استثنائية لا تمكّنه من الاختيار الأمثل وفق معايير السيادة والاستقلال الكاملة، بينما الأكراد يرحبون اشد

الترحيب بالمعاهدة بل أنهم أعلنوا استعدادهم لقبول إقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة في الإقليم حتى قبل طرح موضوع الاتفاقية. وهذا مفهوم من جانبهم لأنه يأتي متوافقا مع حاجتهم الماسّة للحماية الأمريكية، للمساعدة في تحقيق الأمن والأمنيات بالاستقلال.

وقد تكون تحفظات التيار الصدري قد أثبتت صحتها، فها هي جريدة الغارديان البريطانية التي سرّبت مؤخرا بعض البنود السرّية في الاتفاقية ومنها، سعي الولايات المتحدة إلى تضمين المعاهدة التزاما عسكريا أمريكيا غير محدد زمنيا في العراق. وهذا بطبيعة الحال يعني تواجدا دائما للقوات الأمريكية. كذلك فان الوثيقة تسمح للولايات المتحدة «بشن عمليات عسكرية في العراق وتوقيف أشخاص لضرورات أمنية» بدون تحديد سقف زمني أيضا. بل ان مشروع الاتفاقية لا يحدد حجم القوات الأميركية في العراق، ولا الأسلحة التي يمكنها استخدامها، ولا الوضع القانوني لهذه القوات، ولا السلطات التي تتمتع بها حيال المواطنين العراقيين، مما يضفي ظلالاً قاتمة على مستقبل العلاقة بين الشعب العراقي والقوات الأمريكية. هذا من الجانب المظلم.

أما على الجانب الآخر الذي يُعتقَد انه ايجابي، فهناك بنود لتعاون مكثف في الجوانب الاقتصادية والصناعية والزراعية والتجارية والعلمية والثقافية، تلتزم به الولايات المتحدة تجاه العراق، كذلك تؤكد مسودة الاتفاق على ضرورة المحافظة على سيادة العراق ووحدة وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي وردع التهديدات الخارجية التي من الممكن ان تحدق به. بمساعدة الولايات المتحدة طبعا.

وتنص المسودة أيضا على التشاور الفوري مع الولايات المتحدة في حال تعرضت وحدة وسلامة أراضي العراق واستقلاله السياسي لتهديد.

وتتعهد الولايات المتحدة أيضا بالامتناع عن استخدام الأراضي العراقية قاعدة لشن عمليات هجومية ضد دول أخرى.

وحتى تموز المقبل، الموعد المُعلَن لانتهاء كتابة المعاهدة وطرحها على مجلسي النواب العراقي والأمريكي، ستظل الساحة في البلد حبلى بالمفاجآت، بل ان هذه الفترة ستكون حاسمة بالنسبة للحكومتين الأمريكية والعراقية في حصد جهود الخمسة أعوام المريرة التي مضت.

لذا يجب التريث والانتباه من قِبل السلطتين التنفيذية والتشريعية في العراق، كي لا يكون خروج البلد من الوصاية الدولية(البند السابع) سبباً لوقوعه من جديد فريسة المعاهدات والتحالفات التي لن تكون ايجابية بالضرورة.

فاليابان وقّعَت قبلاً تحت ظروف وتأثيرات مماثلة، اتفاقية مع الولايات المتحدة ما جعلها حتى اليوم تحت الحماية الأمريكية، مُجبرةً على إيواء قواعد عسكرية ومئات من الجنود الأمريكيين بعد ستين عاما من انتهاء الحرب هناك.

وأخيراً، فإن تضافر الجهد الداخلي العراقي من مرجعيات دينية وسياسية ومؤسسات حكومية ولجان برلمانية، وكذلك مراكز البحوث العراقية ومنظمات المجتمع المدني المختصة بالشؤون الإدارية والقانونية والبحثية، وحتى الاستعانة بالخبرات الأجنبية المحايدة، هو الكفيل في وضع صيغة للمعاهدة المرتقبة تضمن للعراق مصالحه الخاصة وعدم الانجراف في تيار العولمة والمصالح الغربية والتمسك بثوابت السيادة والاستقلال والتحكم المطلق بالمقدرات والموارد.

وقد توجهت صحيفة التآخي العراقية بالسؤال إلى الأستاذ خالد المرسومي عضو هيئة سكرتارية المجلس العراقي للسلم والتضامن حول

كيفية الخروج من البند السابع من خلال العلاقات العراقية ـ الأمريكية.. مع الحفاظ على كرامة العراق فقال :

اعتاد المجلس: ان يقيم عدة ندوات ثقافية وهذه هي الندوة الخامسة أو السادسة يقيمها المجلس حول العملية السياسية الجارية في العراق.. وحول التخندق الطائفي.. والتهجير قام بها المجلس ودعا فيها شخصيات وطنية وأكاديمية وثقافية وشخصيات حزبية سياسية، وهذه الندوة تتناول مستقبل العلاقات العراقية ـ الأمريكية والخروج من البند السابع الذي اقره مجلس الأمن الدولي لمعاقبة العراق يحاضر فيها الأستاذ الدكتور عامر حسن فياض يتناول فيها مستقبل العلاقات العراقية ـ الأمريكية وسبل تحديد هذه العلاقات والخروج بمستقبل العراق السياسي والتأكيد على سيادة العراق والسيادة غير المنقوصة، والخروج الكامل لقوات الاحتلال وفق إلية يتم الاتفاق عليها بين الحكومة العراقية والقوات المتعددة الجنسيات.

وبرأيي يجب ان تكون هناك جدولة لهذا الخروج مع بناء أجهزة أمنية وعسكرية قادرة على ضبط الأمن وتتناسب تناسبا طرديا تقدم.. الأمن من جهة وخروج القوات الأمريكية المحتلة من جهة أخرى.

وتوجهت التآخي للدكتور عامر حسن فياض بالسؤال التالي:

❖ كيف يمكن الخروج من البند السابع من خلال العلاقات العراقية الأمريكية.. دون إن تكون كرامة الإنسان مجروحة والخروج من المأزق ليكون العراق كما كان مشهودا له بالثقافات المتنوعة والحضارات العريقة؟

فقال:

ـ للسياسة أولويات... والأولويات تكون حاضرة دائما.. عندما يتعلق الأمر بمستقبل وحدة سياسية مثل العراق، الحديث عن اتفاق عراقي مع أي

طرف آخر لا سيما الطرف الأمريكي فهو الحديث عن مستقبل العراق..إذن علينا إن ننتبه إلى هذا الفعل الاتفاقي فهو فعل طالع ومنتج لمستقبل العراق فعلينا إن نحسم استحضار المواد الأولية لإنتاج مثل هذا الفعل.. هناك ثلاث آليات لصناعة مثل هذا الاتفاق: آلية التفاوض ـ وآلية التوقيع ـ وآلية المصادقة.. واهم حلقة هي حلقة التفاوض فهي مغطاة من الناحية الدستورية حيث ان الحكومة مخولة بالتفاوض فيما يتعلق بالاتفاقات والمعاهدات الدولية مع الدول الأخرى... ولكن هذا الاتفاق يحتاج إلى إن يكون المفاوض العراقي نزيها ومخلصا للعراق حتى يحمل على كتفه المطالب العراقية التي تهم مستقبل العراق وتقدمه لذلك لا بد إن يكون محملاً بأعباء والتي تتمثل بضرورة الحفاظ على العراق كدولة وليس ككيان.. كدولة قانون.. للحفاظ على الشعب العراقي وعلى التجربة الديمقراطية العراقية... وعلى مضامين الدستور العراقي.. المتمثلة بالحفاظ على نظام ديمقراطي فدرالي للعراق.. وان تكون هناك تطمينات للعراقيين بعدم الاعتداء على العراق أرضا وشعبا من قبل أي طرف خارجي.. ان تكون هناك تطمينات لجيران العراق على أساس ان العراق يعمل وفق مبادئ إنسانية والمتمثلة بعدم التدخل في شؤون الآخرين فلا يريد للآخرين أيضا التدخل في شؤونه.. أنا اعتقد إن هذه.. تضمينات رئيسة لابد إن يحملها أو يستحضرها المفاوض العراقي في الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى يضمن إن للعراق دولة قانون.. وان العراق دولة تحترم مواطنيها.. إن العراق تجربة ديمقراطية فتية تسعى إلى التطوير والتقدم.. إن العراق لا يريد إن يعتدي على احد ولا يريد إن يعتدي عليه.

ـ إنا أقول إن على الولايات المتحدة الأمريكية إن تفي بالتزاماتها وديونها على العراق.. الولايات المتحدة الأمريكية لها ديون لابد من إيتائها بالنسبة للعراق فإذا تذكرنا قانون تحرير العراق في نهاية التسعينيات نلاحظ ان

هناك التزامات فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على نفسها لكي تخلص العراق من النظام السابق لكي تبني نظاما ديمقراطيا بديلاً له.. ولكي تجعل العراق بلداً مستقرا ومتطورا ومزدهرا اقتصاديا ومتقدما.. هذه الالتزامات فرضها الكونجرس الأمريكي من خلال قانون.. سمي بقانون تحرير العراق.. إذن هو ليس منة ولا فضلا للولايات المتحدة على العراق لكي تقدم مثل هذا العون أو مثل هذه المساعدة.. هذا دين على الشعب الأمريكي أيضا ان يقدمه للعراق وللشعب العراقي إذن تضمين الاتفاق لمثل هذه الالتزامات وهذه الديون مسألة ضرورية والعبرة إن يكون هذا المفاوض عراقيا يأخذ مصالح الشعب بنظر الاعتبار..

أما الأستاذ ثامر الهيمص: كاتب وعضو في مجلس السلم والتضامن حول رأيه في العلاقات العراقية ـ الأمريكية وكيفية الخروج من البند السابع؟ أجاب قائلاً:

ـ للخروج من هذا البند لابد من توفر أسبابه التي بنيت على أساس ان العراق يشكل خطرا على الأمن والسلم الدوليين ولذلك سمح بالتدخل الدولي في العراق وجاءت تحت مظلة الاحتلال أو قوات متعددة الجنسيات أو ما إلى ذلك.. الآن تجري مفاوضات متواصلة وقوية للخروج من هذا البند باعتبار إن العراق بدأ يحقق إلى حد ما الاستقرار واستكمال المؤسسات الدستورية بعد صدور وتصديق الدستور طبعا.. والسيادة ولكن تمام السيادة غير كامل.. لابد من الخروج من هذا البند وتعزيز هذا الاتجاه في ضوء المفاوضات الجارية الآن وفي ضوء اتفاق المبادئ الذي تم بين رئيس الوزراء وبين بوش وهذا الاتفاق ربما يؤدي إلى اتفاقية مع الجانب الأمريكي وعلى مستقبل هذه الاتفاقية وأطيرها وتتضمن أيضا الخروج من البند السابع.. ولكي تتم هذه الاتفاقية والتي نأمل إن تكون اتفاقية بين طرفين متكافئين فهي ليست عملية سهلة

ولكن لكي تنجح هذه الاتفاقية يجب إن نأخذ بنظر الاعتبار سيادة العراق وعلاقاته بجيرانه حيث ثبت عمليا إن امن العراق مرتبط بجيرانه ولذلك فان هذه الاتفاقية يجب إن تنفتح على الجيران مثلما جاءت توصيات بيكر ـ هاملتون للأخذ بنظر الاعتبار دول الجوار الشرقية أو الغربية أو الشماليين أو الجنوبيين.. لابد إن تأخذ هذه العلاقات بنظر الاعتبار.. لكونها علاقة تاريخية وجغرافية بدول الجوار وتجارة مستمرة، وحدود مفتوحة مع الأطراف المعنية من الدول الجوار.. ولابد إن تأخذ الاتفاقية بنظر الاعتبار هذا العامل وكذلك العامل العربي والعامل التركي والإيراني أيضا..

وهذا الوعي العراق ضرورة عند الحديث عن الاتفاقية التي تريد وتؤكد أمريكا بأنها بصدد توقيعها مع الحكومة العراقية، ومن نطلق هذا الوعي نجد أننا لا نريد إلا أن يأخذ الأخوة في العراق على عاتقهم تنوير الشعب العراقي بمخاط الاتفاقية، وإن كان ولابد منها فيجب العمل بجدية على الحصول على مكاسب سياسية، ولابد أيضا من إشراك المرجعية الدينية في النجف الأشرف، وهيئة علماء المسلمين السنية، لأن الأمر لا يخص طائفة لوحدها بقدر ما يؤثر ذلك على المستقبل العراقي ومستقبل المنطقة كلها ...

دور المرجعية الدينية

إن الحديث عن المعاهدة يستلزم الحديث عن دور القيادة الدينية ورأيها في الاتفاقية، والقيادة الدينية السنية والشيعية على السواء، ولابد من التأكيد علة أن هذه المعاهدة لا يمكن أن تمر دون أن يتخذ إزاءها السيد علي السيستاني موقفا.

والمعروف عن السيد السيستاني إنه يستشير أهل الخبرة، ولا أستبعد ـ والحديث عن موقع إيلاف الإلكتروني ـ أنه الآن يدرس المعاهدة أو الاتفاقية أو وثيقة التفاهم مع مستشارين عراقيين من الطراز الرفيع،، ولا تمر فقرة من فقرات هذه المعاهدة دون أن يمحص النظر فيها على طريقة علماء الأصول والفقه، أي يحرص على استجلاء ألفاظها وكلماتها وفوارزها وحروف العطف فيها بدقة، وربما بسوء ظن مسبق بالأمريكان، إضافة إلى إيمان مسبق بضعف القدرات السياسية العراقية!

إن المرجع الديني للطائفة الإسلامية الجعفرية كأكثر المراجع لا يثقون بالغرب، حتى إذا دعوا إلى التعاون مع الغرب، فإن مثل هذه لدعوة قد تدخل في نطاق التكتيك، أو في نطاق المراهنة على الوقت، أو إمكانية الاستفادة دونما الخضوع للفخ الغربي، والانخراط بالتيار الغربي سياسيا وفكريا واستراتيجيا، ولذا أتوقع أن يكون موقفه ليس رافضا، ولكن مشككا، ومصححا، فهو يدرك أن العراق ليس له القابلية على الرفض المطلق، والقبول المطلق قد يؤدي إلى انخراط عراقي كامل تحت سطوة الإرادة الأمريكية، ولذلك قد يكون الموقف الذي سيبدر منه يعتمد الموازنة.

فلقد برهنت الأحداث إن السيد محمد علي السيستاني يلعب دوره بهدوء، وهو كما يبدو لا يتفق مع الأساليب الثورية أو الانقلابية في معالجة المشاكل، مهما كان طرفا المشكلة، بل يعتمد الكلمة والحوار، مستفيدا من تجارب المرجعيات السابقة عليه في التعامل مع المشاكل. إن هم السيستاني سيكون في هذه المجال بالذات، هو تخليص المستقبل العراقي من الارتهان بهذه المعاهدة للولايات المتحدة الأمريكية، وربما سوف يدعو إلى مناقشة هذه المعاهدة مع أهل الخبرة والدربة السياسية، ويعلن عن رغبته بأن يكون للمثقفين العراقيين ومفكريه السياسيين دور ورأي في تقرير مصير هذه الوثيقة أو المعاهدة أو الاتفاقية.

إنّ السيد السيستاني سيرسل ملاحظاته الجوهرية على بنود المعاهدة، وستكون ملاحظات قوية وحاسمة، تغلب المصلحة العراقية، وتجعل للإرادة العراقية الغلبة في إقرار النتائج النهائية، وربما يعلن ذلك عبر مكتبه أو على لسان ممثليه، وبالفعل، فقد صرح أحد ممثليه وهو مهدي الكربلائي، بضرورة أن يتريث العراق قبل التوقيع على هذه المعاهدة أو الوثيقة أو الاتفاق.

لقد كان السيستاني كلمة في الانتخابات، وفي سن الدستور كمشروع بصرف النظر عن التفاصيل، فهل ستكون له كلمة قوية في هذا المجال؟ هذا ما تدل عليه طبيعة النشاط الذي أبداه الرجل، ليس في العراق، بل في كل العالم الإسلامي، خاصة فيما وجد شيعة أكثرية أو أقلية... العلاقة بين العراق والأمريكان تهم السيد علي السيستاني بالعمق، ليس لأنها تتصل بمستقبل العراق السياسي والاقتصادي فقط، بل كذلك الفكري، وعلاقة كل ذلك بما سيشهده العالم الإسلامي ككل، وبالتالي، من المستحيل أن لا يكون له هنا موقف، وموقف قوي! وأعتقد أن الأمريكان يعرفون ذلك جيدا، وهم قلقون لذلك.

وإذا كان دور المرجعية الشيعية بهذا القدر، فإن دور القيادات الدينية السنية متناسب معها، فكل القيادات الدينية السنية لا تريد الاحتلال، كما أنها تعي أن المعاهدة المرتقبة ستكون أكثر إيلاما وأكثر تأثيرا من وقوع العراق في دائرة الفصل السابع، كما أن هيئة علماء المسلمين أصبحت تدرك طبيعة دورها الاستراتيجي في خوض معركة تحرير وبناء العراق، من خلال ما يلاحظ من تطويرها لأوضاعها الداخلية التنظيمية، بما انعكس في توسع ظهور العديد من قياداتها على المستوى السياسي والإعلامي، ومن خلال ما يلاحظه المتابع من تعميق وتوسيع الهيئة لإنتاجها الفكري وعلى صعيد الدراسات السياسية والإستراتيجية، ومن خلال توسيع مشاركتها في النشاط السياسي والفكري

والجماهيري والإعلامي على مستوى الهيئات الشعبية العربية الإسلامية، وهو ما ظهر من خلال مشاركة قيادات الهيئة وعدد من القيادات في المؤتمرات التي تضم النخب الفكرية والسياسية كما هو الحال في مؤتمر الحملة العالمية لمقاومة العدوان المنعقد في اسطنبول وفى المؤتمر القومي الإسلامي المنعقد في قطر، وهنا نجد أن الوحدة بين العراقيين هي التي تجلب القوة لمحاربة ومناهضة ليس المعاهدة المرتقبة فقط، بل الاحتلال بأسره، لأن أية مفاوضات لاحقة ينبغي أن تكون علنية وتستفيد من الخبرات العراقية الفنية والقانونية وان يجري رفض أي شكل من إشكال التبعية والعمل على استرجاع سيادة العراق كاملة غير منقوصة ورفض تواجد أية قواعد عسكرية ويمكن أن تصلح هذه المطالب أساسا لطرح برنامج ذو أهداف محددة واضحة تخضع لمناقشة جماهيرية واسعة مفتوحة لتوعية العراقيين بالمخاطر المحدقة بمستقبلهم ولمطالبة الجانب العراقي بإعلان برنامجه الواضح العلني للتفاوض بعد خروج المحتلين وليس تحت أسنة حراب المحتلين وان الحكومة العراقية مطالبة باستفتاء الشعب العراقي حول توقيت المفاوضات أو على الأقل طرح برنامجها التفاوضي للمناقشة في البرلمان وعلى أوساط العراقيين عامة.

وختاما ينبغي أن يكون الرهان والاعتماد على الشعب العراقي في انتزاع سيادة العراق واستقلاله، لأنه وحده القادر على مقاومة الاحتلال وإخراج العراق من الفصل السابع الذي مهد لنهب العراق، وذلك بدون اللجوء لاتفاقية مشبوهة مع الأمريكان...

فهرست الموضوعات

مَنْ صنع قرار الاحتلال؟ ٧

دراسة في نفوذ (المحافظين الجدد) الذين يحكمون واشنطن.....

(خلفية للمشهد السياسي الأمريكي الإسرائيلي في العراق).....

المراكز والصحف المعاونة ١٦

العراق .. النهب الأكبر للمحافظين.....١٨

إسرائيل كانت حاضرة ٢١

المحور الثاني: أمريكا الإسرائيلية: إيباك نموذجاً: ٢٣

فرانكلين وساترفيلد: التجسس في محراب إيباك! ٢٤

قتلة وجواسيس.....٢٨

شبكة المحافظين الجدد.....٣٠

المافيا الجديدة.....٣٣

المحور الثالث: الوجود الإسرائيلي في العراق :.....٣٥

المحور الرابع: وثيقة داوننج ستريت تكشف: أمريكا خططت لغزو العراق قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١: ٤١

وثيقة دوانينج ستريت السرية.....٤٢

النتائج.....٤٧

ردود الفعل على الوثيقة.....٤٨

مقدمات الغزو والدروس المستفادة..... ٥٣

نحو تأسيس قانوني وسياسي لوجود القوات الأجنبية.....

في العراق ورحيلها.....

تقديم.....٥٥

المحور الأول: قراءة في مقدمات الغزو ونتائجه.....٥٦

المحور الثاني: العوامل التي أدت إلى الغزو إقليميا ٦٢

إشكالية الوجود العسكري لقوات الغزو والطريق للخروج من الأزمة

(قانونيا وسياسيا).....٦٨

الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ٧٧

المخاطر والتداعيات.....

وموقف الداخل الأمريكي من الحرب على العراق.....

حول الإستراتيجية الأمريكية ٧٨

المبحث الأول: معالم الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.....٧٩

الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث ١١ من سبتمبر/أيلول.....٨١

التفتيت: أسس الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.....٨١

المبحث الثاني: إسرائيل والتوجه الاستراتيجي الأمريكي.....٨٣

جذور تحالف اليمين المسيحي واللوبي الصهيوني.....٨٩

عوامل ساعدت على صلابة التحالف بين الصهيونية المسيحية والصهيونية اليهودية:..... ٩١
تراجع نسبي في عهد كلينتون ٩٣
في عهدي جورج بوش الأب والابن..... ٩٤
المبحث الثالث: التقسيم.. الخطر القادم من السياسة الأمريكية ٩٥
الشرق الأوسط وسايكس . بيكو..... ٩٦
خطط التقسيم الأمريكية ٩٧
خريطة الشرق الأوسط الجديد (حدود الدم) ١٠٠
محتويات خريطة حدود الدم..... ١٠١
الخريطة الحالية للمنطقة ١٠٣
ملامح الخريطة الدموية المقترحة..... ١٠٣
حول رؤية الحزب الديمقراطي..... ١٠٧
خاتمة الدراسة..... ١١٠
مصادر الدراسة..... ١١٢
الاتفاقية الأمنية بدلاً من البند السابع.. مع واشنطن، وأثرها عراقياً وعربياً..... ١١٣
مقدمة..... ١١٥
الوجود الأمريكي في العراق..... ١١٨
الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه العراق..... ١٢١
الاتفاقية الأمريكية العراقية... الأهداف والأبعاد..... ١٣٢

الاتفاقية الأمنية مع واشنطن... الأبعاد ١٣٤

فكرة عقد الاتفاقية ١٣٥

حقيقة الاتفاقية ١٣٥

الوثيقة تتضمن ثلاث مجالات في هذه العلاقة طويلة الأمد . ١٣٧

خلاصة القول..... ١٣٨

المراجع ١٣٩

مقاومة الاحتلال في العراق/ مقاومة الفصل السابع أم مقاومة المعاهدة ١٤١

على هامش الاحتلال..... ١٤٣

هل الفصل السابع أهم من الاتفاقية؟..... ١٤٤

خطر الاتفاقية بين أمريكا والعراق..... ١٤٧

صور من الوعي العراقي ١٥٤

دور المرجعية الدينية ١٦١

فهرست الموضوعات ١٦٥